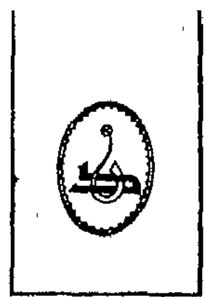


التَوسُّع
في الاستراتيجيَّة الإسرائيليَّة

بسم الله الرحمن الرحيم

التوسُّع
في الاستراتيجيَّة الإسرائيليَّة

الدكتور عدنان السيِّد حسين

دار النفائس

جَمِيعُ الحُقُوقِ مَحفُوظَة



للطباعة والنشر والتوزيع
شارع فردان - بناية الصباح
وصفي الدين - ص.ب ١٤/٥١٥٢
برقياً: دانفايسكو - ت ٨١٠١٩٤
أو ٨٦١٣٦٧ بيروت - لبنان

الطبعة الأولى: ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م

محتوى الكتاب

الموضوع	الصفحة

القسم الأول : الاستيطان والاحتلال والضمّ

القسم الثاني : غزو لبنان في الاستراتيجية الاسرائيلية

الاهداء

إلى مقاومي الاحتلال الاسرائيلي واجراءاته التوسّعية .

المدافعين عن حق وطنهم وأمتهم في التحرّر .

المقدمة

التوسع عند الحركة الصهيونية ، وإسرائيل ، ليس مجرد فكرة مطروحة للبحث ، والتداول ، وإثارة الحنين العاطفي اليهودي إلى « أرض الميعاد » ، أو « أرض صهيون » ، بقدر ما هو تخطيط مستمر ، وعمل متواصل ، لتحويل الأحلام الصهيونية المزعومة إلى وقائع فوق أرض فلسطين ، والأراضي العربية المحيطة بها . من هنا يصبح التوسّع استراتيجية صهيونية ، وإسرائيلية ، متكاملة ترتقي إلى مقدمة الأهداف الاستراتيجية التي تضطلع بها كافة المؤسسات الحكومية ، والشعبية الاسرائيلية ، بحيث يمكن القول إن التوسّع يشكّل جوهر الفكر السياسي الصهيوني ، وأساس البرامج السياسية لكافة الأحزاب والقوى الاسرائيلية.

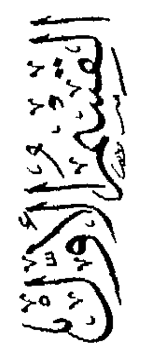
يتناول القسم الأول لهذا الكتاب ، فكرة التوسّع عند الحركة الصهيونية قبل إقامة ما سمّي « دولة إسرائيل » ، والناحية التطبيقية لتلك الفكرة بدءاً من احتلال فلسطين ، مروراً بالاستيطان في الضفة الغربية ، وقطاع غزة ، وما تحقّق على هذا الصعيد ، بالإضافة الى الإجراءات الإسرائيلية التوسّعية في مرتفعات الجولان ، وأخطرها إجراء الضّم ، وصولا الى دراسة مضمون السلام مع مصر ، وعلاقته بقضية التوسّع الإسرائيلي المستمر.

أما القسم الثاني ، فإنه يركّز على الغزو الإسرائيلي للبنان ،

في أهدافه ، ونتائجه على صعيدي الاقتطاع والتقسيم . فاقتطاع أجزاء من الأراضي اللبنانية سياسة إسرائيلية ثابتة منذ بداية الاستيطان اليهودي في فلسطين . ومحاولات تقسيم لبنان سياسة اسرائيلية برزت مع بداية الأزمة اللبنانية في عام ١٩٧٥ ، وإن كانت تلك المحاولات التقسيمية تعود في أساسها ، وجذورها ، إلى مراحل سابقة . والتركيز في القسم الثاني على الغزو الإسرائيلي للبنان ، يعود الى طبيعة المخطط الإسرائيلي الحديث في تقسيم لبنان ، وصولاً إلى تجزئة المنطقة العربية المحيطة به ، وضرب مقومات التوحّد ، والاتحاد العربية ، وبالتالي إعاقة مقومات التنمية والتقدم في العالم الإسلامي ، وفي مناطق هامة من العالم الثالث.

تقوم هذه الدراسة على رصد مجمل الإجراءات التوسّعية الإسرائيلية ، منذ ظهور فكرة الاستيطان الصهيوني ، إلى قيام التحالف الصهيوني مع الانتداب البريطاني لتنفيذ مشاريع الاستيطان ، إلى حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ، وما تلاها من توسّع ، إلى حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧ ، وما حققته من وثبة كبرى في مخطط التوسّع الإسرائيلي ، إلى غزو لبنان في صيف ١٩٨٢ ، وما نتج عنه في مجال التوسّع المستمر بوسائل متعددة . وتعتمد هذه الدراسة منهجاً توثيقياً ـ تحليلياً لإجراءات التوسّع ، وما واكبها من أحداث ، وتطورات مهمة في الصراع العربي ـ الإسرائيلي ـ وصولاً إلى المساهمة في دراسة موضوع التوسّع ، ومحاولة كشف جوانب جديدة له ، كي تغدو مواجهته قائمة على أسسٍ علمية ، وأهداف واضحة ، وأساليب عصرية تحتّمها مجريات الصراع .

عدنان السيد حسين **بيروت ـ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٨**



الاستيطان والاحتلال والضم

الفصل الأول

التوسّع في الفكر الصهيوني

ذرائع عقيدية

تعتبر تسمية « اسرائيل الكبرى » بمثابة الشعار الرئيسي للتوسع في التخطيط الاستراتيجي الاسرائيلي ، وتستند حسب ادعاءات اليهود إلى ذريعة دينية عقيدية بالدرجة الأولى ، مستقاة من العهد القديم ، فقد ورد في بعض أسفاره :

« في ذلك اليوم قطع الرب مع أبرام ميثاقاً قائلاً : لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر - النيل - إلى النهر الكبير نهر الفرات »[1] .

« وكل موضع تدوسه بطون أقدامكم لكم أعطيه كما كلّمت موسى . من البرية ولبنان هذا إلى النهر الكبير نهر الفرات ، جميع أرض الحثيين وإلى البحر الكبير نحو مغرب الشمس يكون تخمكم »[2] .

---

(١) العهد القديم ، سفر التكوين ، اصحاح ١٥ ، فقرة ١٨ .
(٢) العهد القديم ، سفر يشوع ، اصحاح ١ ، فقرة ٣ و ٤ .

« وأعطي لك ولنسلك من بعدك أرض غربتك كل أرض كنعان ملكاً أبدياً . . »[٣] .

يأخذ اليهود بهذه الأسفار ، وبالتالي الحركة الصهيونية ، لتبرير التوسع في الأرض العربية . علماً بأن تلك الأسفار لم تحدّد حدوداً واضحة موحدة لاسرائيل الكبرى ، عدا عن كلّ ما قيل عن التوراة ، وما طرأ عليها ـ ومن قبل اليهود أنفسهم ـ بالاضافة الى سقوط تلك الذريعة الدينية أمام كافة القواعد والأعراف الدولية ، والانسانية المعاصرة .

كما يستند اليهود الى « التلمود » في تبرير التّوسع ، والتلمود هو مجموعة الأحكام والوصايا المدنية والدينية التي يلتزم بها اليهود ، وربما اكثر من التزامهم بمضمون العهد القديم نفسه ، بحيث « كان للتلمود الأثر الأكبر في بروز ظاهرة التعصب القومي لدى معظم اليهود الذين يفضّلون قراءته والإيمان به على التوراة »[٤] . ويعتبر التلمود أن اليهود هم « شعب الله المختار » ، أي الشعب المفضل على كافة شعوب الأرض ، وان تلك الخاصيّة هي صفة يستأثر بها اليهود دون سواهم ، وبالتالي يحق لهم التوسّع على حساب الشعوب الأخرى .

يطرح اليهود ، كذلك ، الذريعة التاريخية ، والذريعة العنصرية ، والذريعة القانونية الدولية لتبرير اغتصاب فلسطين ،

---

(٣) العهد القديم ، سفر التكوين ، اصحاح ١٧ ، فقرة ٨ .

(٤) « الموسوعة الفلسطينية » ، المجلد الأول ، دمشق ، اصدار هيئة الموسوعة الفلسطينية ، ١٩٨٤ ، ص ٥٧٢ .

والقيام بأعمال التوسع والعدوان . فيدّعون الحق التاريخي « بالعودة » إلى فلسطين ، وإعادة بناء هيكل سليمان ، بعدما أقام العبرانيون مملكتهم في فلسطين التي دامت ثمانين عاماً فقط ، إثر مغادرتهم مصر حوالي ١٢٠٠ ق . م . بينما دخلت القبائل العربية فلسطين قبل ذلك التاريخ ، وباتت تشكل الغالبية السكانية منذ القرن السادس الميلادي .

كما يدعي اليهود ادعاء عنصرياً مفاده بأنهم « شعب الله المختار » الذي سيعود الى « أرضه » : « لأنك شعب مقدس للرب الهك ، وإياك اصطفى الرب أن تكون له أمة خاصة من جميع الأمم التي على الأرض »[٥].

ويدّعون حقاً قانونياً يمكّنهم من الاستيطان في فلسطين يتمثل في « وعد بلفور » الذي دعا إلى إقامة « الوطن القومي اليهودي » ، وفي « صك الانتداب » البريطاني على فلسطين الذي اقرّه مجلس عصبة الأمم بتاريخ ١٩٢٢/٧/٢٤ ، والذي تضمّن في مقدمته اشارة صريحة الى تنفيذ « وعد بلفور » ، منافياً بذلك ميثاق عصبة الأمم ذاته الذي اعتبر الانتداب على بعض البلدان هو مقدمة لتحقيق استقلالها التام ، ومتجاوزاً حق الشعب الفلسطيني في التحرر ، وتحقيق سيادته ، وبناء دولته المستقلة .

إن مجمل الذرائع اليهودية تتعارض مع الوقائع التاريخية ، والانسانية ، والقانونية . وليس هناك في العالم شيء اسمه «الشعب

---

(٥) العهد القديم ، سفر تثنية ، اصحاح ٧ ، فقرة ٦ .

اليهـودي » ، بل يـوجـد يهـود منتشـرون في أمم الأرض ، وبين شعوبها ، وعندهم لغات متعـددة ، ومصالـح مختلفة ، وأهـداف متضاربة ، ولم يسبق أن اعتبرت القومية والدين شيئاً واحداً صرفاً ، إلا عند النزعة الصهيونية المعاصرة ، بعد أن تحطّمت فكرة الوحدة الأوروبية المسيحية في القرون الوسـطى . . وبالتـالي فإن فكـرة « إسرائيل الكبرى » الممتدة ما بين النيل والفرات ، والتي يتجمّع فيها يهود العالم ، هي فكرة استيطانية توسعية قـائمة على ذرائـع ساقطة رفضها بعض اليهود أنفسهم ، ومنهم الكاتب الفرد ليلينثال بقوله : .

« إن العبـرانيين ، والإسـرائيليـين ، واليـهـود ، والشـعب اليهـودي . . . كل هـذه المسميّات استخـدمها صانعو الأسـاطير للإيحاء بوجود استمرار تاريخي . لقـد كانـوا في الحقيقة شعـوباً مختلفـة في فترات مختلفـة من التاريـخ ، واتبعت أساليب حيـاة متباينة »(٦) .

سياسة الاستيطان

تعتبـر الحركـة الصهيونيـة أن الربط بين مشـاريع الاستيـطان والعقيدة اليهودية قضية ثابتة ، وضرورية ، للوصـول إلى الأرض المقدسة « أرض الميعاد » ، وإيجاد الظروف والعوامل المساعـدة

---

(٦) السلطان ، د . عبـد الله ، « البحـر الأحـمـر والصـراع العـربي - الاسرائيلي » ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤ ، ص ٦٥ .

على استقبال المهاجرين اليهود اليها ، وبناء المستوطنات لهم . وكان أول من دعا الى الاستيطان في فلسطين الكاتب اليهودي يهودا الكالاي في عام ١٨٣٤ ، واعتبر أن « عودة » اليهود الى الأرض المقدسة هي الوسيلة الفعّالة لتحقيق الخلاص اليهودي[٧] .

وبين المؤتمر الصهيوني الأول في بال بسويسرا عام ١٨٩٧ الذي حدَّد بأن « غاية الصهيونية هي خلق وطن للشعب اليهودي في فلسطين يضمنه القانون العام » ، وبين المؤتمر الحادي والثلاثين المنعقد بالقدس عام ١٩٨٧ ، كان موضوع الاستيطان اليهودي مسألة ثابتة في مؤتمرات المنظمة الصهيونية العالمية التي أرسى أسسها المؤسّس ثيودور هرتزل ، وقد أتت أبرز المواقف الصهيونية من سياسة الاستيطان على النحو التالي :

- في المؤتمر الصهيوني الثاني عام ١٨٩٨ في بال بسويسرا ، أنشىء « صندوق الاستيطان اليهودي » ليكون الجهاز المالي للمنظمة الصهيونية العالمية .
- في المؤتمر الصهيوني الثامن عام ١٩٠٧ في لاهاي بهولندا ، طالب رئيس المنظمة الصهيونية حاييم وايزمن بدمج الصهيونية السياسية مع العمل الصهيوني الاستيطاني .
- في المؤتمر الصهيوني التاسع عام ١٩٠٩ في هامبورغ بألمانيا ، تقرر إقامة مستوطنات تعاونية في فلسطين .

---

(٧) بركات ، د . نظام محمود ، « الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين » ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٨ ، ص ٢٤ .

ـ في المؤتمر الصهيوني الحادي عشر عام ١٩١٣ في فيينا بالنمسا ، عرض في المؤتمر تقرير رئيس المكتب الفلسطيني عن النشاطات الاستيطانية في فلسطين .

ـ في المؤتمر الصهيوني الثاني عشر عام ١٩٢١ في كارلسباد بتشيكوسلوفاكيا ، تركز النقاش على توسيع الاستيطان في فلسطين .

ـ في المؤتمر الصهيوني الرابع عشر عام ١٩٢٥ في فيينا ، أعلن عن تشجيع الشركات الخاصة على المساهمة في حل مشكلات استيطان فلسطين .

ـ في المؤتمر الصهيوني الخامس عشر عام ١٩٢٧ في بال ، جرت معالجة الأزمة الاقتصادية والبطالة اليهودية في فلسطين .

ـ في المؤتمر الصهيوني الواحد والعشرون عام ١٩٣٩ في جنيف بسويسرا ، بحث توسيع نطاق الهجرة الصهيونية الى فلسطين .

ـ في المؤتمر الصهيوني الثالث والعشرون عام ١٩٥١ في القدس بفلسطين المحتلة ، أقرّت « وثيقة القدس » الداعية الى تركيز الاستيطان واستيعاب مهاجرين جدد .

ـ في المؤتمر الصهيوني الخامس والعشرون عام ١٩٦٠ في القدس ، بحثت مشكلات الهجرة ، واستيعاب المهاجرين الجدد .

ـ في المؤتمر الصهيوني السادس والعشرون عام ١٩٦٤ في القدس ، تقرّر ان المهمة الأولى للحركة الصهيونية يجب أن

تكون تعميق الوعي الصهيوني ، ونشره كنهج حياة . . ووحدة الشعب على الرغم من تشتّته .

- في المؤتمر الصهيوني السابع والعشرون عام ١٩٦٨ في القدس ، تمحورت المناقشات حول مشكلة الهجرة ، وقرار الحكومة الاسرائيلية بانشاء وزارة لاستيعاب المهاجرين . وأقر « برنامج القدس » الذي يحدد اهداف الصهيونية بوحدة « الشعب اليهودي » ، ومركزية « دولة اسرائيل » في حياته ، وتجميع « الشعب اليهودي » في وطنه التاريخي بالهجرة اليها من جميع البلاد ، وتدعيم « دولة اسرائيل » القائمة على نبوءة الأنبياء في العدل والسلام . .

- في المؤتمر الصهيوني الثامن والعشرون عام ١٩٧٢ في القدس ، بحثت العلاقات بين اسرائيل ويهود العالم ، ومشكلات الهجرة والاستيعاب ، واقامة المستوطنات الصهيونية في المناطق العربية المحتلة .

- في المؤتمر الصهيوني التاسع والعشرون عام ١٩٧٨ في القدس ، أدرج على جدول الأعمال الهجرة والاستيعاب والاستيطان ، وبنية « المجتمع الاسرائيلي » . .[٨] .

يتّضح من أعمال المؤتمرات الصهيونية التابعة للمنظمة الصهيونية العالمية ، كيف أن سياسة الاستيطان هي القضية المحورية للنشاط الصهيوني ، وللعمل الحكومي الاسرائيلي .

---

(٨) « الموسوعة الفلسطينية » ، المجلد الرابع ، م . س ، ص ٣٥٩ ـ ٣٦٥ .

وهي الاطـار الجامـع لكافـة الأحزاب الاسـرائيلية المشـاركة في السلطة ، أو المعارضة لها ، وقد اعتبر مؤسس « دولة اسـرائيل » ديفيد بن غوريون ان الاستيطان هو الاستراتيجيـة الكبرى لتحقيق هدف اقامة « اسرائيل الكبرى » وهو « العهـد » الذي قطعته الحركة الصهيـونية وسط عمليـة شحن فكري وسيـاسي ليهود العـالم كي يهـاجـروا الى أرض فلسـطين ، ويقـول بن غـوريـون عن هـذا « العهد » :

« ان الهجرة والاستيطان يؤلفان لوحي العهـد بالنسبة للحركة العالمية الصهيونية ، وهما محفوران بأحرف من دم ونار على راية حركتنا »[9] .

وأعلن أحد أركان حزب العمل الاسرائيلي أبا ايبان « إننا نرى أنفسنا كمحور وكقلعة لشعب عالمي ، وليس فقط كدولة صغرى محدودة بحدودهـا الجغرافيـة »[10] . ورفعت « حركـة حيروت » شعارها الشهير :

« إعـادة شعب إسرائيـل إلى أرض إسرائيـل ، وإعادة أرض إسرائيل الى شعب إسرائيل »[11] .

كمـا رفعت حركـة « غوش ايمـونيم » ، الدينيـة المتطرفـة ، شعار :

---

(٩) « قضايا عربية » ، بيروت ، العدد ١ ، ١٩٨١ ، ص ١٢٤ .

(١٠) عبد العزيز ، مصطفى ، « اسرائيل ويهـود العالم » ، بيـروت ، مركـز الأبحاث الفلسطيني ، ١٩٦٩ ، ص ٢١ .

(١١) « الموسوعة الفلسطينية » ، المجلد الأول ، م . س ، ص ٥٩٩ .

« الاستيطان في كافة أرجاء أرض إسرائيل »[١٢] .

على الصعيد الحكومي ، أولت الحكومة الاسرائيلية الاهتمام الأول بسياسة الاستيطان ، وتشكّلت ست وزارات للاهتمام بالاستيطان هي :

وزارة الاستيعاب ، وزارة الإسكان ، وزارة العمل ، وزارة الزراعة ، وزارة الشؤون الاجتماعية ، وزارة الدفاع .

بذلت كافة المؤسسات الصهيونية ، الحكومية والشعبية ، جهوداً كبيرة لاستمرار الاستيطان وتقوية الهجرة الوافدة من الخارج بمختلف السبل ، وعملت على الاهتمام بالزراعة ، وإقامة المستوطنات الزراعية بغية ربط الوافدين الجدد بالأرض المحتلة ، والحيلولة دون نزوحهم إلى مواطنهم الأولى ، ولم تخل أية ميزانية لهذه المؤسسات كافة ، من جزء مخصص للاستيطان مهما تعاظمت النفقات المالية .

تتدرّج نقاط الاستيطان من « الهيئحزوت » المدنية ، أو « الناحال » العسكرية .

الى « الموشاف » ، وهي القرية التعاونية الصغيرة .

الى « الكيبوتس » ، وهو التجمع الكبير القائم على الزراعة ، وتسوده حياة اجتماعية قائمة على الملكية العامة ، والثبات السكني .

ثم طوّرت الحركة الصهيونية أهداف المستوطنات ، وأضافت

---

(١٢) م .س ، ص ٥٩٩ .

اليها العامل الاستراتيجي العسكري ، كأن يجري اختيار نقاط الاستيطان وفق أهداف حربية ، على المرتفعات مثلاً ، أو بالقرب من الأنهار ، أو لفصل التجمعات السكنية العربية عن بعضها البعض . . وكان رائد هذه النظرية الوزير « إيغال آلون » صاحب المشاريع الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية بالقرب من نهر الأردن ، ثم تثبّت هذا العامل الاستراتيجي بعد حرب تشرين ١٩٧٣ عندما اخترقت الجيوش العربية نقاط الدفاع العسكري الاسرائيلية ، فتحوّلت المستوطنة القائمة على الحدود إلى خط دفاع أول عن العمق ، ريثما تصل الامدادات العسكرية الاسرائيلية النظامية .

تعتبر سياسة الاستيطان بمثابة ، السياسة العملية ، أو التنفيذية ، لمفهوم التوسّع العقيدي الصهيوني ، فهي ترمي الى زيادة عدد سكان اسرائيل ، والسيطرة على المياه في الأراضي العربية المحتلة ، ودفع السكان العرب الى النزوح عن أرضهم ، بما يمكّن من توسيع النطاق الجغرافي للاستيطان ، وبما يمهّد بالتالي الى مزيد من التوسّع .

نظرية الحدود الآمنة

بدأت الفكرة الاستراتيجية الاسرائيلية تتطور عن الحدود الآمنة ، بعد انسحاب الجيش الاسرائيلي من صحراء سيناء اثر العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦[١٣] . وقد مهّدت هذه الفكرة

---

(١٣) حلمي ، د . نبيل احمد ، « الحدود الدولية وتطبيع العلاقات المصرية ـ =

إلى ظهور ما سمّي « استراتيجية الردع » القائمة على أساس التفوق العسكري الاسرائيلي في منطقة الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، واستفراد الجبهات العسكرية العربية بالقتال على جبهة واحدة ، والمبادأة بالهجوم في حرب قصيرة خاطفة تجنباً لاستنزاف الموارد المادية والبشرية الاسرائيلية.

والحدود الآمنة ، كما يفهمها قادة اسرائيل ، تقوم على جملة قواعد منها :

الارتكاز « على عمق اقليمي ، وموانع طبيعية كمجاري المياه ، والجبال ، والصحراء ، والممرات الضيقة لمنع تقدم الجيوش . . . »(١٤) ، كما حدّد ايغال آلون.

أو « هي الحدود التي يمكن الدفاع عنها »(١٥) ، كما يعتبر أبا ايبان .

أو « هي الحدود الرادعة »(١٦) ، كما اكّدت غولدا مائير .

أو « ان الطريق الوحيد لاقامة الحدود هو بالمحافظة على الحدود الطبيعية . . وليس هناك حد طبيعي أفضل من قناة السويس »(١٧) ، كما اعلن ليفي أشكول.

= الاسرائيلية » . في : « السياسة الدولية» ، القاهرة ، العدد ٥٧ ، ١٩٧٩ ، ص ١٨ .

(١٤) العابد ، ابراهيم ، « مدخل الى الاستراتيجية الاسرائيلية » ، بيروت ، مركز الأبحاث الفلسطيني ، ١٩٧١ ، ص ٢٦ .

(١٥) « الموسوعة الفلسطينية » ، المجلد الأول ، م . س ، ص ٥٩٨ .

(١٦) م .س ، ص ٥٩٨ .

(١٧) « مدخل الى الاستراتيجية الاسرائيلية » ، م . س ، ص ١٣ .

أو « أن يكوّن نهر الأردن حدود أمن بحيث لا يجوز عبوره غرباً بقوات اجنبية »[١٨] ، كما اعلن برنامج حزب العمل الاسرائيلي في عام ١٩٦٩ .

بذلك تعتمد اسرائيل أسلوب التوسّع التدريجي ، بحجة اعتبارات امنية ، واقتصادية ، وديمغرافية ، **وفق نظرية الحدود الآمنة ، التي باتت تعني الحدود المفتوحة ، غير المحددة أو المقيدة باتفاقيات دولية ، أو اقليمية** . وهذا ما يفسّر رفض اسرائيل لاعلان حدود رسمية لها ، بما يتعارض مع كافة القواعد الدولية المعاصرة . وقد تمادت إسرائيل في تفسير الأسباب الأمنية ، أو الدفاعية ، التي تبرّر التوسّع ، بحيث تجاوزت ما بلغته الحركة النازية الألمانية في هذا الصدد ، التي استندت على أفكار العالم الجغرافي الألماني « فريدريك راتزل » الذي حدّد « القوانين السبعة للنمو الأرضي للدولة » بما يلي :

ـ تنمو رقعة الدولة بنمو الحضارة الخاصة بها .
ـ نمو الدولة عملية لاحقة لمختلف المظاهر الخاصة بنمو السكان .
ـ يستمر نمو الدولة حتى يصل إلى مرحلة الضم .
ـ حدود أية دولة هي العضو الحيّ المغلّف لها ، والذي يحميها .
ـ تسعى الدولة الى امتصاص الأقاليم ذات القيمة السياسية .
ـ الدافع الأول للتوسّع يأتي للدولة البدائية من الخارج .

---

(١٨) « الموسوعة الفلسطينية » ، المجلد الأول ، م . س ، ص ٥٩٨ .

ـ الميـل العام للتـوسّع ينتقـل من دولة إلى أخـرى ، ثم يتزايـد ويشتد[19] .

يتمثل التمادي الاسرائيلي في التوسّع ، بالاحتلال العسكري للأرض تحت ذرائع عقيدية دينية ، وتاريخية مزعومة ، ثم تهجير سكـان هذه الأرض واستبـدالهم بمهاجـرين يهود من كـل أنحـاء العـالم ، تحت ستـار « العــودة الى أرض الميعـاد » ، ثم بنـاء المستوطنات على أراضي الغير ، مع استنفار شامل ليهود العـالم على مختلف الصعد ، وعلى كافة المستويات التنظيمية والحكومية والشعبية ، للدفاع عن اسرائيل ، وتبرير توسّعها ، بحيث بلغ الربط المحكم بين العقيـدة الدينيـة ، وبين الوجـود السياسي والكيـاني العام ، لما يسمّى « دولة اسرائيل » ، ما لم تبلغه أية نظرية عنصرية في العالم .

---

(١٩) ريـاض ، د . محمـد ، « الأصـول العـامـة للجغـرافيـا السيـاسيـة والجيـوبوليتيكـا » ، بيروت ، دار النهضـة العـربيـة للطبـاعـة والنشـر ، ١٩٧٤ ، ص ٥٩ و ٦٠ .

الفصل الثاني

احتلال فلسطين

التحالف الصهيوني ـ الاستعماري

تنبّهت الامبراطوريات الغربية الاستعمارية الى أهمية موقع فلسطين الاستراتيجي بين مصر وبلاد الشام ، وإلى ضرورة إخضاع هذا الموقع للغرب منعاً لقيام الاتحاد بين المشرق العربي ومصر الذي يشكّل مفتاح الدفاع عن الأمن العربي الشامل . فمنذ عام ١٧٩٩ ، عمد « نابليون بونابرت » أثناء حصاره مدينة عكا إلى استمالة اليهود لمساندة الاحتلال الفرنسي لمصر والمشرق العربي ، وأطلق وعده لهم بإقامة وطن لليهود في فلسطين ، وقد جاء في هذا الوعد :

« يا ورثة فلسطين الشرعيين : إن الأمة العظيمة . . تناديكم الآن لا للعمل على إعادة احتلال وطنكم فحسب ، وليس بغية استرجاع ما فقد منكم ، بل لأجل ضمان ، ومؤازرة هذه الأمة لتحفظوها مصونة من جميع الطامعين بكم لكي تصبحوا أسياد بلادكم الحقيقيين . . »[1] .

---

(١) التونسي ، موسى الكاظم ، « وثائق التدخل الأجنبي في الوطن العربي » ، =

وفي عام ١٨٣٧ دعا وزير الخارجية البريطانية « بالمرستون » إلى إقامة كيان يهودي في فلسطين ، من شأنه مجابهة مخطط محمد علي باشا في توحيد مصر وبلاد الشام تحت سلطة واحدة[٢] . وأخذت بعد ذلك التاريخ تصدر الكتابات اليهودية حول فلسطين ، إلى أن تكوّنت أول جمعية صهيونية تعمل على إثارة الحنين العاطفي لليهود ، وجذبهم نحو الهجرة إلى فلسطين ، هي « جمعية أحباء صهيون » التي أسسها الحاخام صموئيل موهيليفر عام ١٨٨٢ في روسيا ، وانتشرت بعد ذلك في أوروبا الشرقية[٣] . غير أن الصهيونية المنظّمة ظهرت في المؤتمر الصهيوني الأول عام ١٨٩٧ بقيادة اليهودي النمساوي ثيودور هرتزل الذي تحدّث في كتابه « دولة اليهود » عن بلاد الأرجنتين كوطن محتمل لليهود ، كما فكّر في إمكانية استيطان موزمبيق ، أو أوغندا في أفريقيا ، فقال :

« سنأخذ ما يعطى لنا ، وما يختاره الرأي العام اليهودي . . فالأرجنتين من أخصب بلاد العالم ، وهي ممتدّة على رقعة شاسعة قليلة السكان معتدلة المناخ . . وفلسطين وطننا التاريخي الذي لا ينسى ، وإن مجرد اسم فلسطين يجتذب شعبنا بقوة ذات فعالية

= ج ١ ، دمشق ، دار البعث للصحافة والطباعة والنشر ، ١٩٧٢ ، ص ٤٢ .

(٢) عطاري ، عارف ، « التربية اليهودية في فلسطين . . » ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٠ ، ص ٦ .

(٣) « القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني » ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٧٣ ، ص ٥٢ .

عجيبة »[٤] . وبذلك يتأكد أن الارتباط الخاص المزعوم بين يهود العالم وفلسطين ، ليس سوى ادعاء صهيونياً تدحضه نقاشات الصهيونيين أنفسهم عندما درسوا في المؤتمرات الصهيونية المتتالية بدائل عديدة لأرض فلسطين ، تكون بمثابة الوطن القومي لليهود .

الاستيطان والانتداب

اقتصرت عمليات الاستيطان اليهودية في أواخر القرن التاسع عشر على انشاء ٢٢ مستوطنة حتى عام ١٨٩٨ ، بلغ مجموع مساحتها ٢٠٠ ألف دونم ، ومجموع سكانها نحو ٤٩٠٠ نسمة من اليهود[٥] . وبعد قيام الصهيونية المنظمة في مطلع القرن العشرين ، توسّعت عمليات الاستيطان لتشمل مناطق جديدة من فلسطين ، وقد بدأ النشاط الفعلي للاستيطان عام ١٩٠١ بعد تأسيس « الصندوق القومي اليهودي » ، فوصل عدد المستوطنات الى ٤٧ مستوطنة مع بداية الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤[٦] . وحتى عام ١٩١٨ كان اليهود يملكون حوالي ٢,٥ بالمئة من أراضي فلسطين فقط[٧].

غير أن التوسّع الأكبر في الاستيطان ، حصل بعد إخضاع

---

(٤) « الموسوعة الفلسطينية » ، المجلد الأول ، م . س ، ص ٥٩٤ .
(٥) حرب ، د . اسامة الغزالي ، « مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي » ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧ ، ص ٧٤ .
(٦) م . س ، ص ٧٤ .
(٧) « الموسوعة الفلسطينية » ، م . س ، ص ٥٨٤ .

فلسطين للانتداب البريطاني منذ عام ١٩٢٠ ، وقد ساعد هذا الانتداب مؤسسات الاستيطان في التوسّع ، ومصادرة الأراضي الفلسطينية ، مما مكّن اليهود من حيازة مليون ونصف مليون دونم من أجود الأراضي الزراعية وأخصبها ، بحيث ارتفعت ملكية اليهود الى ٥,٦ بالمئة من أراضي فلسطين حتى نهاية الانتداب البريطاني في عام ١٩٤٨[٨] . كما مكّنت سلطات الانتداب المستوطنين اليهود من الحصول على امتيازات وتسهيلات اقتصادية واجتماعية ، كان أبرزها في جعل العبرية احدى اللغات الرسمية ، وكتابة عبارة « أرض اسرائيل » بالعبرية أمام كلمة فلسطين على النقود والطوابع الفلسطينية ، وتوفير الحمايات الجمركية للصناعة اليهودية[٩] .

حتى تاريخ إعلان قيام « دولة اسرائيل » في ١٩٤٨/٥/١٥ ، وتحت سلطة الانتداب البريطاني ، بلغ عدد المستوطنات التي أقامتها الوكالة اليهودية ، والمنظمة الصهيونية العالمية ٢٨٥ مستوطنة[١٠] ، معظمها كانت بمثابة قلاع عسكرية ، ومنتشرة حول الخطوط التي رسمها قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٤٧ . وقد وصل عدد اليهود في فلسطين حتى عام ١٩٤٨ الى ٦٥٠ ألف يهودي ، بعدما كان عددهم ٥٠ ألفاً في بداية الانتداب البريطاني ، بما يظهر بشكل

---

(٨) م .س ، ص ٥٨٤ .

(٩) الجلبي ، د . حسن ، « القرار والتسوية » ، بيروت ، توزيع دار النهار للنشر ، ١٩٧٩ ، ص ١٤ .

(١٠) « الموسوعة الفلسطينية » ، م . س ، ص ٢٢٢ .

قاطع التنسيق الفعلي بين مؤسسات الاستيطان وسلطات الانتداب لتمكين اليهود من إقامة ما سمّي « الوطن القومي لليهود » في فلسطين ، رغم ما تضمنه صك الانتداب من العمل على تمكين الفلسطينيين من تحقيق استقلالهم ، وسيادتهم فوق أرضهم .

قرار تقسيم فلسطين

مهّدت سلطات الانتداب البريطاني إلى ظهور فكرة تقسيم فلسطين بين دولتين : واحدة عربية ، وثانية يهودية . ونشأت هذه الفكرة منذ عام ١٩٣٧ ، عندما اقترحتها لجنة « بيل » الملكية البريطانية في تقرير رفعته عن حالة فلسطين ، وجاء فيه : « ما دام العرب يعتبرون اليهود غزاة دخلاء ، وما دام اليهود يرمون إلى التوسّع على حساب العرب ، فالحل الوحيد هو الفصل بين الشعبين ، فتؤلف دولة يهودية في الأراضي التي يكوّن اليهود اكثرية سكانها ، ودولة عربية في المناطق الأخرى »(١١) .

وبتشجيع ودعم كل من الولايات المتحدة الأميركية ، والاتحاد السوفياتي ، صوّتت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٤٧/١١/٢٩ ، على قرار تقسيم فلسطين رقم ١٨١ ، الذي عارضته الدول العربية والاسلامية ، ورفضه الشعب الفلسطيني ، والذي دعا الى :

تقسيم فلسطين الى دولة يهودية على مساحة ١٤,٤٠٠

---

(١١) « الموسوعة الفلسطينية » ، م . س ، ص ٥٥٧ .

كيلو متراً مربعاً ، مقابل مساحة ١٢,٢٠٠ كيلو متراً مربعاً مخصصة للدولة العربية . .

وإقامة الاتحاد الاقتصادي الفلسطيني بين الدولتين العربية واليهودية . .

وإعطاء وضع استثنائي لمدينة القدس ، بوضع نظام خاص لها يؤمن إدارة خاصة ، واستقلال محلي ، وتنظيم قضائي وتشريعي ، على أن تربط بالاتحاد الاقتصادي الفلسطيني . . [١٢] .

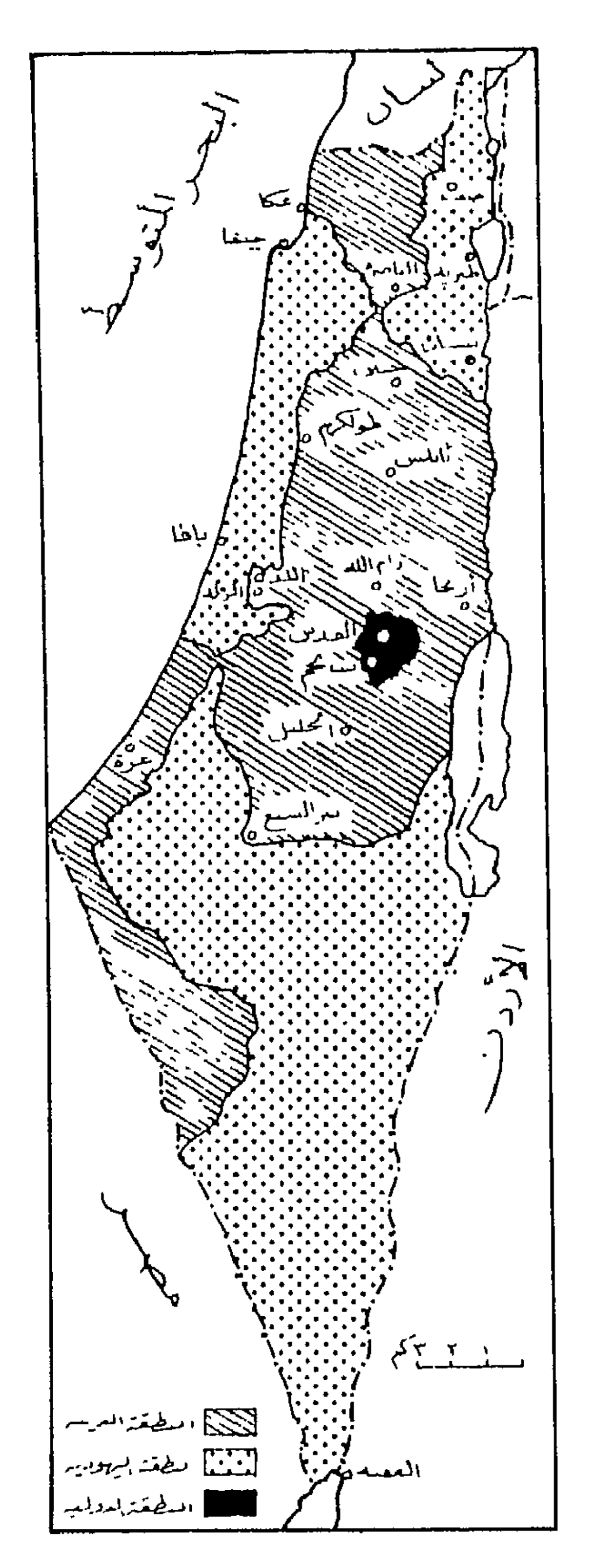
أتى قرار تقسيم فلسطين ليكون بمثابة أول ضربة موجهة من منظمة الأمم المتحدة إلى حق تقرير مصير الشعب الفلسطيني ، بعدما مكّنت عصبة الأمم الانتداب البريطاني من مصادرة هذا الحق ، وتمكين الحركة الصهيونية من اغتصاب فلسطين بالقوة والعدوان ، علماً بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة غير مخوّلة قانونياً باتخاذ قرار التقسيم حسب نصوص ميثاق الأمم المتحدة نفسه ، فضلاً عن أن هذا القرار منح لليهود غالبية مساحة فلسطين ، في وقت كان يملك فيه العرب ما يزيد على ثلثي مساحة الدولة اليهودية المرسومة في قرار التقسيم . .

كما بيّن قرار التقسيم عن تواطؤ دولي مع الحركة الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني ، وضد الإرادة العربية بمجملها ، وإرادة العالم الاسلامي ، وغالبية بلدان العالم الثالث المساندة لحق

---

(١٢) م . س ، ص ٥٦٢ .

خريطة تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧



الشعب الفلسطيني في سيادته فوق الأراضي الفلسطينية.

ردّاً على قرار تقسيم فلسطين ، عقد رؤساء الحكومات العرب اجتماعاً بالقاهرة في ١٩٤٧/١٢/٨ ، أعلنوا في نهايته : « أ الحكومات العربية لا تقر قرار الأمم المتحدة ، وتعتبر التقسيم باطل من أساسه ، وهي تقف إلى جانب استقلال فلسطين وسيادتها وستتخذ من التدابير الحاسمة ما هو كفيل بإحباط مشروع التقسيم وخوض المعركة من أجل ذلك »[١٣] .

اعلان قيام « دولة اسرائيل »

تذرّعت الحركة الصهيونية بصدور قرار التقسيم لتأخذه سند قانونياً لإعلان دولة اسرائيل ، ففي ١٩٤٨/٥/١٤ أعلن ديفيد بن غوريون ما سمّي « استقلال دولة اسرائيل » ، وتضمن هذ الاعلان :

« نحن أعضاء المجلس القومي الممثل لشعب يهود بلاد اسرائيل ، والحركة الصهيونية العالمية ، والذين نعقد اليوم ، يوم انتهاء الانتداب البريطاني ، مجمعاً احتفالياً ، وبموجب الحقوق الطبيعية والتاريخية للشعب اليهودي ، وبموجب قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، نعلن تأسيس الدولة اليهودية . . التي ستحمل اسم (دولة اسرائيل) ».

وأضاف هذا الاعلان :

« ستكون دولة اسرائيل مفتوحة أمام هجرة يهود كل البلدان

---

(١٣) « الموسوعة الفلسطينية » ، المجلد الثاني ، م . س ، ص ١٥٠

حيث هم مشردون ، وستطور البلاد لصالح كل سكّانها ، وستؤسّس على مبادىء الحرية والعدالة والسلام التي يعلّمها أنبياء إسرائيل . .

إننا ندعو الشعب اليهودي في كل أنحاء العالم الى أن ينضم إليها في مهمة الهجرة . . وأن يساعدنا في المعركة الكبرى التي نخوضها من أجل تحقيق الحلم الذي نطمح إليه من جيل إلى جيل : خلاص اسرائيل »(١٤) .

بعد هذا الاعلان ، بدأت الحرب العربية ـ الاسرائيلية في اليوم التالي . ففي ١٩٤٨/٥/١٥ شنّت جيوش الأردن ومصر وسوريا والعراق ولبنان هجوماً على القوات الصهيونية بهدف تحرير فلسطين ، لكن القتال توقف في ١٩٤٨/٥/٢٩ بعدما قبلت جامعة الدول العربية بإعلان وقف إطلاق النار لمدة أربع أسابيع إثر مداخلات دولية ، ثم استؤنف القتال في شهر تموز/يوليو من ذلك العام دون أن يؤدي إلى تحقيق هدف تحرير فلسطين من السيطرة الصهيونية ، في الوقت الذي قام فيه الصهاينة بجهود قوية للحصول على مزيد من السلاح المتطور ، وبنشاط دبلوماسي مكثّف لضمان التأييد الدولي لقيام اسرائيل . وقد انتهت الحرب العربية ـ الاسرائيلية إلى توقيع اتفاقيات الهدنة بين كل من مصر وسوريا والأردن ولبنان وبين اسرائيل في عام ١٩٤٩ ، بحيث أصبح كيان اسرائيل أمراً واقعاً مفروضاً بالقوة على العرب ، وانتقلت الحركة الصهيونية من مرحلة إقامة الوطن القومي اليهودي إلى مرحلة إقامة

---

(١٤) برنسون موريس ، « اسرائيل . البنى السياسية والاجتماعية » ، ترجمة فارس غريب ، بيروت ، دار الخلود ، ١٩٧٩ ، ص ٢٨٧ ـ ٢٩١ .

مواقع الحرب
العربية الاسرائيلية
عام ١٩٤٨

الدولة الاسرائيلية ، وبالتناقض مع مجمل القواعد الدولية والانسانية . كما دلّت هذه الحرب على عجز الحكومات العربية في المجالات العسكرية والدبلوماسية نتيجة غياب التنسيق الفعّال فيما بينها ، وأظهرت مدى أهمية وضرورة وحدة الموقف العربي .

مصادرة الأراضي

أقرّ « الكنيست » الاسرائيلي بعد نكبة فلسطين ، قانون العودة ، وقانون الجنسية ، اللذين يمنحان اليهودي ـ من أية دولة أتى ـ حق الإقامة في فلسطين المحتلة ، والجنسية الاسرائيلية دون قيد أو شرط . وفي عام ١٩٥٣ ، طبّقت الحكومة الاسرائيلية قانون استملاك الأراضي ، وباتت الأراضي الزراعية عرضة للمصادرة . فقد وضعت القوات الاسرائيلية يدها على هذه الأراضي بحجة عدم تمكّن الفلسطينيين من تعهّدها[١٥] ، بعدما أمعنت في ممارسة العنف ضد الشعب الفلسطيني لإجباره على ترك أرضه ودياره ، وقد ارتكبت مجازر دموية عديدة ضده ، كان أخطرها مجزرة دير ياسين .

وضماناً لتهويد الأراضي المحتلة في حرب ١٩٤٨ ، والأراضي المحتلة بعد توقيع اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩ ، والأراضي الفلسطينية المصادرة من ساكنيها البالغة حوالي ١٧٧ , ٠٥٠ , ٧ دونماً في عام ١٩٤٨[١٦] . نشطت مؤسسات

---

(١٥) « الموسوعة الفلسطينية » ، المجلد الأول ، م . س ، ص ٥٧٨ و ٥٧٩ .

(١٦) م . س ، ص ٥٨١ .

الاستيطان الصهيونية ، والاسرائيلية ، لبناء المستوطنات في هذه الأراضي ، وأقيم حتى عام ١٩٦٧ ما مجموعه ٥٨٧ مستوطنة إضافية في المناطق الفلسطينية التي ضمّتها اسرائيل بالقوة خارج حدود قرار التقسيم(١٧) ، لتكريس سياسة الاستيطان ، وفرضها أمراً واقعاً على العرب . وبذلت مؤسسات الاستيطان ، بالتعاون مع الحكومة الاسرائيلية ، كافة الوسائل لدفع الفلسطينيين نحو ترك أرضهم ، مع الإصرار الاسرائيلي المطلق على رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين .

التوسع خارج حدود التقسيم

انتهت حرب ١٩٤٨ بتوسّع اسرائيل خارج حدود التقسيم ، فضلاً عن سيطرتها التامة على الجزء المخصص للدولة اليهودية بموجب قرار التقسيم . فاحتلّت مناطق جديدة مخصصة للدولة العربية ، خاصة في الجليل والنقب ، ووصلت مساحة اسرائيل بموجب خطوط الهدنة في عام ١٩٤٩ الى ٢٠,٧٠٠ كيلو متراً مربعاً ، أي ما يشكّل ٧٧,٤ بالمئة من مساحة فلسطين الكلّية . وبقي من مساحة فلسطين تحت السيطرة العربية ، الضفة الغربية التي ألحقت بالأردن قانونياً وإدارياً ، وقطاع غزة الذي ألحق بمصر إدارياً فقط وبصورة مؤقتة .

رافق عملية التوسّع واحتلال الأرض الفلسطينية ، تهجير الشعب الفلسطيني ، وتشريده خارج أرضه بالقوة والعنف . وذكر

---

(١٧) م . س ، ص ٢٢٢ .

تقرير لبعثة المسح الاقتصادي التابعة للأمم المتحدة في شهر كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٩ أن نحو ٧٢٦ الف فلسطيني طردوا من أرضهم عنوة وأصبحوا لاجئين[١٨] ، بعد تدمير ٣٨٥ قرية فلسطينية تدميراً كاملاً من أصل ٤٧٥ قرية كانت موجودة قبل عام ١٩٤٨[١٩] . بحيث بقي في فلسطين المحتلة في أعقاب حرب ١٩٤٨ حوالي ١٧٠ ألفاً فقط[٢٠] ، تعرضوا للاضطهاد ، والضغط الاجتماعي ، والاقتصادي من السلطات الاسرائيلية ، ويتواجد معظمهم في مناطق الجليل ، والمثّلث ، والنقب . وإذا كانت الأمم المتحدة قد طالبت مراراً بعودة اللاجئين الفلسطينيين ، ابتداء بقرار ١٩٤ المتخذ في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١١/١٢/١٩٤٨[٢١] ، ومروراً بالقرارات اللاحقة . فإنها لم تعمد إلى إرغام إسرائيل على تنفيذ تلك القرارات الدولية ، واكتفت بالتأكيد على شرعية عودة اللاجئين.

بالإضافة إلى كل هذه الأعمال الإسرائيلية التوسّعية ، خرقت القوات الإسرائيلية مراراً اتفاقيات الهدنة الموقعة مع الدول العربية ، وكثيراً ما كانت تجتمع اللجان المشتركة للرقابة على هذه الهدنة لإدانة إسرائيل لخرقها المتعمد لنصوص تلك الاتفاقيات، ومن أعمال الخرق احتلال الصهاينة لموقع « أم رشرش » على

(١٨) م . س ص ٥٨٦ .
(١٩) م . س ، ص ٥٨٦ .
(٢٠) م . س ، ص ٥٧٨ .
(٢١) « القرار والتسوية » ، م . س ، ص ١٤٢ .

خليج العقبة ، وتحويله بالقوة في عام ١٩٥١ إلى « ميناء إيلات » ، مما أتاح لإسرائيل مجالاً بحرياً استراتيجياً يمتد عبر البحر الأحمر باتجاه آسيا وأفريقيا . كما تعرضت مناطق عربية عديدة للاعتداءات الاسرائيلية المسلحة ، وتعرض بعضها للغزو ، ففي الضفة الغربية جرى الهجوم على قرية قبية بتاريخ ١٩٥٣/١٠/١٥ ، ودمرت منازلها ، وقتل ٦٧ رجلاً من سكانها[٢٢] . والاعتداءات المتكررة على القدس الشرقية ، ومهاجمة قرى الرهوة ، والغرندل ، وحوسان ، ووادي فوقين ، بالإضافة إلى مهاجمة مدينة قلقيلية في عام ١٩٥٦ ، وتدمير عدد كبير من المنازل العربية فيها وقتل مئات الأفراد من سكانها[٢٣] ، وفي ١٩٦٦/١١/١٣ هاجم الاسرائيليون قرية السمّوع فدمروا قسماً منها[٢٤] ، بالإضافة الى عدد آخر من القرى والمواقع في الضفة الغربية .

وفي قطاع غزة ، قامت إسرائيل بسلسلة أعمال عسكرية خلال عام ١٩٥٥ ، واجهتها انتفاضات شعبية فلسطينية ابتدأت في ١٩٥٥/٣/١ ، وتصاعدت لتصل إلى مرحلة العمل الفدائي ضد المواقع الاسرائيلية في عامي ١٩٥٥ و١٩٥٦ ، وحتى مطلع آذار ١٩٥٦ اعترفت اسرائيل بوقوع ١٨٠ عملية هجوم انطلقت من غزة[٢٥] .

---

(٢٢) « الموسوعة الفلسطينية » ، المجلد الثالث ، م . س ، ص ٥٠٢ .
(٢٣) « الموسوعة الفلسطينية » ، المجلد الأول ، م . س ، ص ٥٩٨ .
(٢٤) « الموسوعة الفلسطينية » ، المجلد الرابع ، م . س ، ص ٥٣٢ .
(٢٥) « الموسوعة الفلسطينية » ، المجلد الثالث ، م . س ، ص ٣٩٣ - ٣٩٦ .

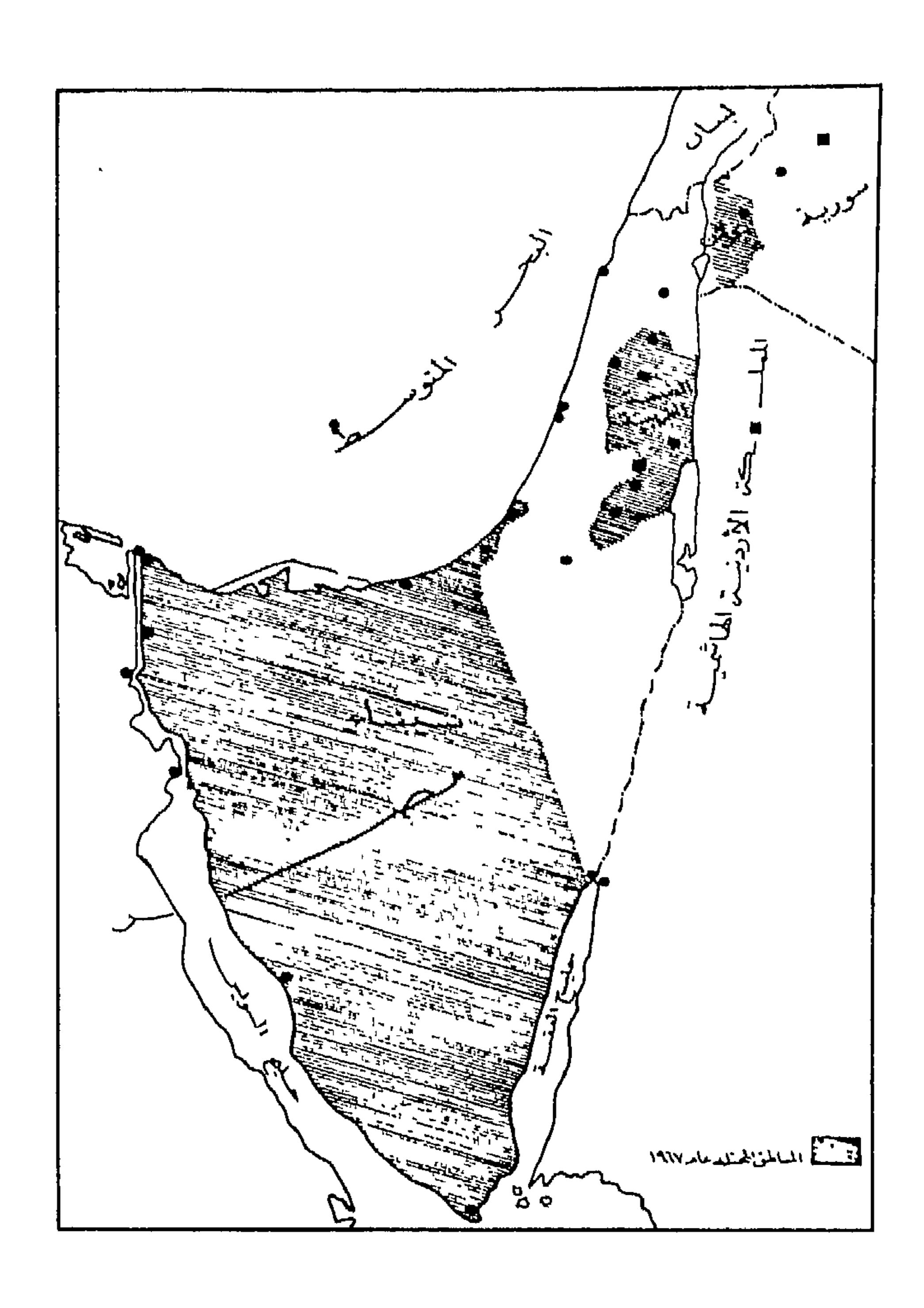
وعلى الجبهة السورية ، شنّت القوات الاسرائيلية هجمات متعددة على القوات السورية ، خاصة في منطقة طبرية ، والمنطقة المنزوعة السلاح . كما تقدمت القوات الإسرائيلية الى مواقع متعددة داخل الأراضي اللبنانية ، واقتطعت مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية على الحدود الجنوبية .

التوسع الأكبر

تمكّن الجيش الإسرائيلي في حرب الخامس من حزيران/ يونيو ١٩٦٧ من احتلال مساحة شاسعة ، من الأرض العربية في مصر وسوريا والضفة الغربية وقطاع غزة ، وحققت مخططات التوسّع نجاحاً كبيراً في هذه الحرب ، فقد أضيف إلى مساحة فلسطين المحتلة البالغة ٢٠,٧٠٠ كيلو متراً مربعاً ، المساحات التالية :

صحراء سيناء ، ومساحتها ٦١,١٩٨ كيلو متراً مربعاً .
قطاع غزة ، ومساحته ٣٦٣ كيلو متراً مربعاً .
الضفة الغربية ، ومساحتها ٥,٨٧٨ كيلو متراً مربعاً .
مرتفعات الجولان ، ومساحتها ١,١٥٠ كيلو متراً مربعاً .

وبهذه المساحات الجديدة ، غدت اسرائيل تسيطر على جزء كبير من الأرض العربية تبلغ مساحته ٨٩,٣٥٩ كيلو متراً مربعاً ، بما يعادل أربعة أضعاف المساحة التي كانت تحتلها اسرائيل قبيل الخامس من حزيران يونيو ١٩٦٧ ، وبما أتاح لها السيطرة على الموارد الطبيعية في الضفة الغربية والجولان وسيناء ، من مياه وبترول ، وثروات زراعية ، واستغلال رخص اليد العاملة العربية



التوسع الاسرائيلي في حرب ١٩٦٧

لتشغيلها في القطاعات الصناعية والزراعية الاسرائيلية . وقد أعطت تلك الحرب لاسرائيل مزايا استراتيجية جديدة ، أهمها :

أ ـ السيطرة على منطقة شرم الشيخ في صحراء سيناء ، وفتح مضائق تيران ، أمام الملاحة البحرية الاسرائيلية نحو البحر الأحمر ، مما عزّز دور ميناء ايلات ، وحقق هدفاً اسرائيلياً قديماً في مجال التجارة والمواصلات الخارجية .

ب ـ وقف الجيش الاسرائيلي عند موانع طبيعية هي : قناة السويس ، ونهر الأردن ، ومرتفعات الجولان ، مما أوجد صعوبات استراتيجية جديدة أمام الجيوش العربية في أية حرب مقبلة .

ج ـ تقلّصت الحدود مع الأردن من ٦٥٠ كيلو متراً قبل حرب ١٩٦٧ ، الى ٤٨٠ كيلو متراً بعدها[٢٦] ، وبذلك كسب الجيش الاسرائيلي مزيداً من حرية الحركة ، ووفّر له عمقاً استراتيجياً بدفع خطوط المواجهة الى نقاط بعيدة عن مواقع الكثافة البشرية ، والقوى الانتاجية الاسرائيلية .

خلاصة

مرّت الحركة الصهيونية بمراحل عديدة وصولاً إلى أهدافها التوسعية ، وبشكل متدرّج . فمن مرحلة إثارة الحنين العاطفي لليهود ، إلى مرحلة انطلاقة الصهيونية المنظمة ، إلى مرحلة إقامة الوطن القومي اليهودي ، إلى مرحلة اقامة « دولة اسرائيل » .

---

(٢٦) « الموسوعة الفلسطينية » ، المجلد الثاني ، م . س ، ص ١٧٧ .

كما تحققت مخططات التوسّع تباعاً ، بتحريك النشاط الدبلوماسي ، والأعمال العسكرية معاً . فمن التوسّع خارج حدود التقسيم ، الى التوسع خارج حدود اتفاقيات الهدنة ، إلى الوثبة الكبرى للتوسع في أعقاب حرب ١٩٦٧ . واذا كان قيام اسرائيل قد كشف مدى المساندة الدولية لأهداف الحركة الصهيونية ، فان توسّع اسرائيل فيما بعد ، كشف واكّد استمرار تلك المساندة الدولية لها ، في ظل غياب المواجهة العربية الفعّالة القائمة على التخطيط والتكامل ، والمستندة إلى تأييد العالم الاسلامي ، وغالبية دول العالم الثالث ، والقوى الدولية المؤيدة لحق الشعوب في تقرير مصيرها . وهذا ما أفقد الجانب العربي القوة الضاغطة لاستعادة الحقوق المغتصبة للشعب الفلسطيني ، وتحرير الأراضي العربية المحتلة ، ومكّن ، بالتالي ، إسرائيل من المضي في تنفيذ مخططات التوسّع ، رغم اكتساب الجانب العربي لحقه المشروع في الدفاع عن أرضه ، وحقه في مواجهة الغزوة الصهيونية المدعومة من قوى دولية استعمارية .

الفصل الثالث

الاستيطان في الضفة والقطاع

تطور الفكر الاستيطاني

أدّت حرب ١٩٦٧ إلى تحقيق الانطلاقة الكبرى لعمليات الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة ، بعدما تطور الفكر الاستيطاني الصهيوني إثر احتلال اسرائيل لمساحات إضافية من الأرض . وقد برز اتجاهان إسرائيليان رئيسان : الاتجاه الأول الذي يربط الاستيطان بالأسباب الأمنية ، والاتجاه الثاني الذي يغلّب الاعتبارات الدينية والتاريخية .

يتبنّى الاتجاه الأول دعوة الربط بين سياسة الاستيطان وبين الأمن الاسرائيلي بمعناه العام ، ويركّز على الاعتبارات الجيو- استراتيجية في عمليات الاستيطان ، فيقول إيغال آلون :

« إن مسألة الاستيطان في المناطق ذات المكانة الاستراتيجية والدفاعية العامة ، هي إحدى الوسائل الهامة في صراعنا السياسي حول مسألة تأسيس حدود اسرائيل »[1] .

---

(١) وزارة الخارجية ، إدارة شؤون فلسطين ، القاهرة ، « تصريحات المسؤولين الاسرائيليين سنة ١٩٦٩ » ، ص ١٢٠ .

ويقول اسحق رابين :

« إن اسرائيل مصممة على الابقاء على الوضع الراهن ، حتى يتفاوض العرب مع إسرائيل لتوقيع اتفاق يضمن إقامة سلام عادل ونهائي »[٢] .

ويعتبر رابين أن للمستوطنات دوراً استراتيجياً في تقوية الوضع الأمني ، « وهي تقدم أساساً ثابتاً وقوياً لمطلب إسرائيل في السلام مع الحدود الآمنة التي يمكن الدفاع عنها ، وإن هدف الاستيطان تجديد وتوسيع الحدود التي يمكن الدفاع عنها »[٣] .

ويدعو أريئيل شارون إلى عدم الانسحاب من الضفة الغربية لأسباب أمنية فيعلن :

« يجب أن يكون أمن اسرائيل هو العنصر الأساسي في الموقف الاسرائيلي حيال المناطق المحتلة ، وإن أمن إسرائيل يفرض عدم التخلي عن الضفة الغربية »[٤] .

ويركّز قادة اسرائيل على فرض الاستيطان ليصبح أمراً واقعاً يقبله العرب ، فيقول شمعون بيريز :

« إن على إسرائيل أن تعمل على تحقيق نوع من المصالح المشتركة مع شعوب المنطقة العربية لخلق واقع يؤدي للاعتراف

---

(٢) م . س ، ص ٢١ .

(٣) « جيروزاليم بوست » الاسرائيلية ١٩٧٧/١/٧ .

(٤) « معاريف » الاسرائيلية ١٩٧٦/١١/١٧ .

بإسرائيل ، وإن على إسرائيل أن تستغل الضفة الغربية لتحقيق هذا الواقع »[٥].

ويؤكد وزير الأديان الإسرائيلي يتسحاق رفائيل :

« أن هنـاك اتفـاقـاً بين الـوزراء الاسـرائيليين على ضـرورة فرض الاستيطان الواسع على أرض إسرائيل ، وعدم الالتفات إلى الخلافات بشأن الحلول السياسية »[٦] .

أما الاتجاه الثاني ، فإنه يدعو الى اعطاء الأولوية للاستيطان لاعتبارات عقيدية ، وتاريخية ، ومن أبرز دعاة هذا الاتجاه مناحيم بيغن الذي أعلن منذ عام ١٩٦٧ :

« إن المجلس العـام لحزب حيـروت اتخـذ قـرارات تـدعـو الحكـومة إلى إسكـان أجزاء الـوطن اليهودي المحـررة ، وإقامـة مستـوطنـات نـاحـال بهـا ، ودعـا المجلس إلى تـطبيق القـانـون الإسرائيلي كاملاً في المناطق المحتلة »[٧].

كما يعبّر معظم زعماء تكتل الليكود عن هذا الاتجاه الثاني ، فيقول إسحق شامير :

« إننا نقوم ببناء المستوطنات في يهودا والسامرة وسنواصل بناء كل أرض إسرائيل »[٨] .

---

(٥) « الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين » ، م . س ، ص ١٣٩ و ١٤٠ .

(٦) م . س ، ص ١٤٠ .

(٧) وزارة الخـارجيـة ، إدارة شؤون فلسـطين ، القـاهـرة ، « تصـريحـات المسؤولين الاسرائيليين » ، سنة ١٩٦٧ ، ص ٦١ .

(٨) « جيروزاليم بوست » ، ١٩٨٣/١٢/٦ .

ويقول زعيم منظمة كاخ الحاخام مائير كاهانا عند دخوله مدينة الخليل :

« إن التبرير الوحيد لقدومنا إلى هنا ، لأخذنا الأرض من العرب ، هو أن هذه هي دولة يهودية ، وأن اليهود كانوا هنا »[٩] .

ويركّز موشي دايان على الاعتبار التاريخي في قضية الاستيطان ، فيرى أن لاسرائيل حقاً تاريخياً في الاستقرار في الأماكن المقدسة مثل القدس والخليل وبيت لحم ، ويعتبر القدس والضفة الغربية أرضاً محرّرة[١٠] .

يلتقي هذان الاتجاهان حول هدف الاستيطان ، ويختلفان في فهم دوافعه وأسبابه ، وقد ثبت خلال مرحلتي حكم حزب العمل ، وتكتل الليكود ، أن عمليات الاستيطان استمرت في الضفة الغربية ، وقطاع غزة ، ومرتفعات الجولان ، وبلغت مرحلة خطيرة من مراحل محاولات تهويد الأراضي المحتلة .

الاستيطان في القدس

التقت كافة الاتجاهات السياسية الاسرائيلية على تحويل القدس إلى عاصمة موحدة لإسرائيل ، وكان الإجراء الأول بعد حرب ١٩٦٧ هو صدور قرار ضم القدس في ١٩٦٧/٦/٢٧ ، ومباشرة السلطات الإسرائيلية عمليات التهويد ، فعزلت القدس عن الضفة الغربية تنظيمياً واقتصادياً ، وأخذت تنقل الدوائر والوزارات

---

(٩) « الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين » ، م . س ، ص ١٤٤ .

(١٠) م . س ، ص ١٤٦ .

الإسرائيلية إليها ، مقابل هدم المنازل العربية في القدس القديمة ، وإجبار سكانها العرب على الرحيل ، وإعطاء شركة « إعمار الحي اليهودي » صلاحية بناء أول حي سكني لليهود في القدس العربية ، وقد أقيم في هذا الحي عام ١٩٨٢ ما مجموعه ٤٦٨ وحدة سكنية(١١) .

كما عمدت مؤسسات الاستيطان الإسرائيلية الى تطويق المدينة بالمستوطنين اليهود ، فسدّت المنفذين الشمالي والجنوبي لها . وبلغ عدد الأحياء السكنية التي بنيت في إطار الطوق الداخلي عشرة أحياء ، أقيم فيها ١٦,٣١٩ وحدة سكنية(١٢) .

وأقيمت حول القدس ١٨ مستوطنة لمحاصرتها ، وأقرّ « مشروع القدس الكبرى » القاضي باقتطاع أجزاء كبيرة من الضفة الغربية بما فيها ٩ مدن و ٦٠ قرية عربية ، أي حوالي ٣٠ بالمئة من مساحة الضفة(١٣) .

يلاحظ في مخطط الاستيطان ، هدف عزل القدس عن التجمعات السكانية العربية في الضفة الغربية ، ومحاصرة الأحياء العربية في المدينة ومنعها من النمو والتوسّع ، بالإضافة الى العمل على شطر الضفة الى جزءين منفصلين ، بما يخدم سياسة الاستيطان الهادفة الى تمزيق الكثافة السكانية العربية ، والتخفيف من أبعادها الديمغرافية على كيان إسرائيل . وفي عام ١٩٨٠ أصدر

---

(١١) « الموسوعة الفلسطينية » ، المجلد الأول، م . س ، ص ٢٢٦ .
(١٢) م . س ، ص ٢٢٦ .
(١٣) م . س ، ص ٢٢٦ .

« الكنيست » قانون توحيد القدس ، واعتبارها عاصمة إسرائيل ، كما اتخذت الحكومة الاسرائيلية سلسلة إجراءات دبلوماسية لتطبيق هذا القانون ، وسط معارضة عربية ، وإسلامية ، ودولية كبيرة ، فقد أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٤٧٨ ، الذي أبطل قرار إلحاق القدس بإسرائيل ، ورفض الاعتراف بالاجراءات الاسرائيلية في القدس الشرقية(١٤) .

منذ احتلال القدس الشرقية ، وبعد حريق المسجد الأقصى الذي دبّره الصهاينة في ١٩٦٩/٨/٢١ ، تصاعد الرفض العربي والإسلامي لإجراءات التهويد والاحتلال الاسرائيلي للمدينة المقدسة ، فعقدت القمة الاسلامية الأولى لمنظمة المؤتمر الاسلامي بالرباط في ١٩٦٩/٩/٢٢ ، ودعت إلى إعادة القدس لوضعها السابق قبل حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧(١٥) ، كما ركّزت مجمل القمم الإسلامية والعربية لاحقاً على ضرورة تحرير القدس ، وإزالة الاحتلال الإسرائيلي لها .

الاستيطان في الضفة الغربية

شرعت إسرائيل فور انتهاء حرب ١٩٦٧ بفرض الواقع الاستيطاني في الضفة الغربية لنهر الأردن ، فأقامت الأحزمة الاستيطانية في مناطق الأغوار ، ثم في الجبال المحاذية لها ، ثم في منطقة خطوط الهدنة لعام ١٩٤٨ ، ثم حول المدن العربية

---

(١٤) « الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين » ، م . س ، ص ٢٢٢ .
(١٥) « الموقف » ، بيروت ، العدد ٤٤ ، ١٩٨٧ ، ص ٢١ .

الكبرى مثل نابلس والخليل .

في منطقة الأغوار ، بدأت عمليات الاستيطان بغية إقامة نقاط أمنية استراتيجية على الحدود مع الأردن ، وللسيطرة على محاور العبور إلى الضفة الغربية ، فضلاً عن هدف السيطرة على الأراضي الزراعية الخصبة ، وعلى مخزون المياه المتوفر في تلك المنطقة . لذلك عمدت سلطات الاحتلال الاسرائيلي الى طرد الالاف من سكان الأغوار ، ومصادرة أرضهم الخاصة ، والأراضي الأميرية ، ثم أقامت نقاطاً للمراقبة الأمنية من بيسان شمالاً إلى عين جدي غربي البحر الميت جنوباً . بعد ذلك حوّلت سلطات الاحتلال هذه النقاط الأمنية في منطقة الأغوار ، والجبال المحاذية لها ، إلى مستوطنات زراعية أخذت تتوسع تدريجياً تنفيذاً لمخطط ايغال آلون القاضي بالسيطرة على أكبر مساحة من أراضي الضفة الغربية .

في منطقة الخليل ، أقيمت أول مستوطنة في كفار عصيون على الطريق بين بيت لحم والخليل ، ثم أقيمت المستوطنات في تلك المنطقة لتشكل طوقاً يفصل مدينتي الخليل وحلحول عن بقية اجزاء الضفة الغربية . كما تعرضت مدينة الخليل الى محاولات الاستيطان في داخلها ، ومن حولها ، وصودرت أراضي تحيط بالمدينة بهدف فصلها ، وتطويقها بالمستوطنات . وقد استولت قوات الاحتلال على جزء من الحرم الابراهيمي ، وحوّلته الى كنيس يهودي[١٦] . وفي ١٠/ يوليو ١٩٨٣ قررت الحكومة الاسرائيلية إعادة إعمار الحي اليهودي في الخليل ، ثم قامت مجموعة من

---

(١٦) « الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين » ، م . س ، ص ٢١٤ .

المستوطنين بحرق سوق الخليل ومحطة الباصات ، وما تزال المحاولات الاسرائيلية مستمرة لاسكان العائلات اليهودية في قلب المدينة .

أما منطقة نابلس ، فإنها تعرضت لمحاولات الاستيطان في مرحلة السبعينات ، وخاصة في عهد الليكود ، وقد أقيم فيها اكثر من ثلاثين مستوطنة ، انشئت على مفارق الطرق الاستراتيجية(١٧) ، لاكمال الاتصال الاستيطاني بين منطقتي الأغوار والساحل الفلسطيبني ، وقد قاد مائير كاهانا عمليات الاستيطان في هذه المنطقة . وفي عام ١٩٧٩ حاول المستوطنون الاستيلاء على بئر يعقوب داخل مدينة نابلس ، وهو من الأملاك التابعة للكنيسة الأرثوذكسية ، كما استولوا على قبر يوسف في عام ١٩٨٢ ، وحوّلوا المسجد هناك إلى مدرسة يهودية(١٨) . ويعود الإصرار الاسرائيلي على الاستيطان في نابلس الى هدف محاصرة المجموعة السكانية العربية المقيمة فيها ، والرغبة في السيطرة على أماكنها الأثرية والتاريخية لتزوير معالمها .

من دراسة خريطة الاستيطان في الضفة الغربية ، يلاحظ انتشار أحزمة الاستيطان بالطول والعرض لتقطيع الضفة ، وفصل تجمعاتها السكانية العربية بعضها عن بعض ، فقد أقيمت ثلاث أحزمة طولية ، هي :

أ ـ سلسلة مستوطنات الأغوار على امتداد نهر الأردن .

---

(١٧) « الموسوعة الفلسطينية » ، المجلد الأول ، م . س ، ص ٢٢٦ .
(١٨) « الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين » ، م . س ، ص ٢١٦ .

ب ـ سلسلة مستوطنات المرتفعات الشرقية للضفة الغربية ، وتمتد من بيت لحم جنوباً إلى بيسان شمالاً .

ج ـ سلسلة المستوطنات الممتدة من القدس جنوباً الى جنين شمالاً . كما أقيمت خمسة أحزمة عرضية ، هي :

أ ـ التكتل الاستيطاني وسط الضفة الغربية الذي يشطرها الى قسمين .

ب ـ التكتل الاستيطاني حول منطقة بيت لحم .

ج ـ التكتل الاستيطاني حول منطقة رام اللّه .

د ـ التكتل الاستيطاني حول مدينة اريحا .

هـ ـ التكتل الاستيطاني حول مدينة الخليل[١٩] .

صادرت قوات الاحتلال الإسرائيلي حتى عام ١٩٨٢ في الضفة الغربية ٢,٢٦٣,٧٨٤ دونماً من الأراضي بما يعادل أكثر من ٤٠ بالمئة من مساحتها[٢٠] ، وحتى عام ١٩٨٧ استولت سلطات الاحتلال على ٧٥ بالمئة من المياه الجوفية للضفة[٢١] ، بعدما منعت العرب من حفر الآبار الجوفية ، في إطار سياسة الاستيطان المعتمدة ، سواء في عهد حزب العمل ، أم في عهد الليكود . وبينما بلغ عدد المستوطنات في الضفة الغربية حتى عام ١٩٧٦ ، أي اثناء عهد حزب العمل ، ٦٢ مستوطنة ، ازداد هذا العدد في عهد الليكود ليصل الى ١٦٨ مستوطنة في عام ١٩٨٣ ، تضم

---

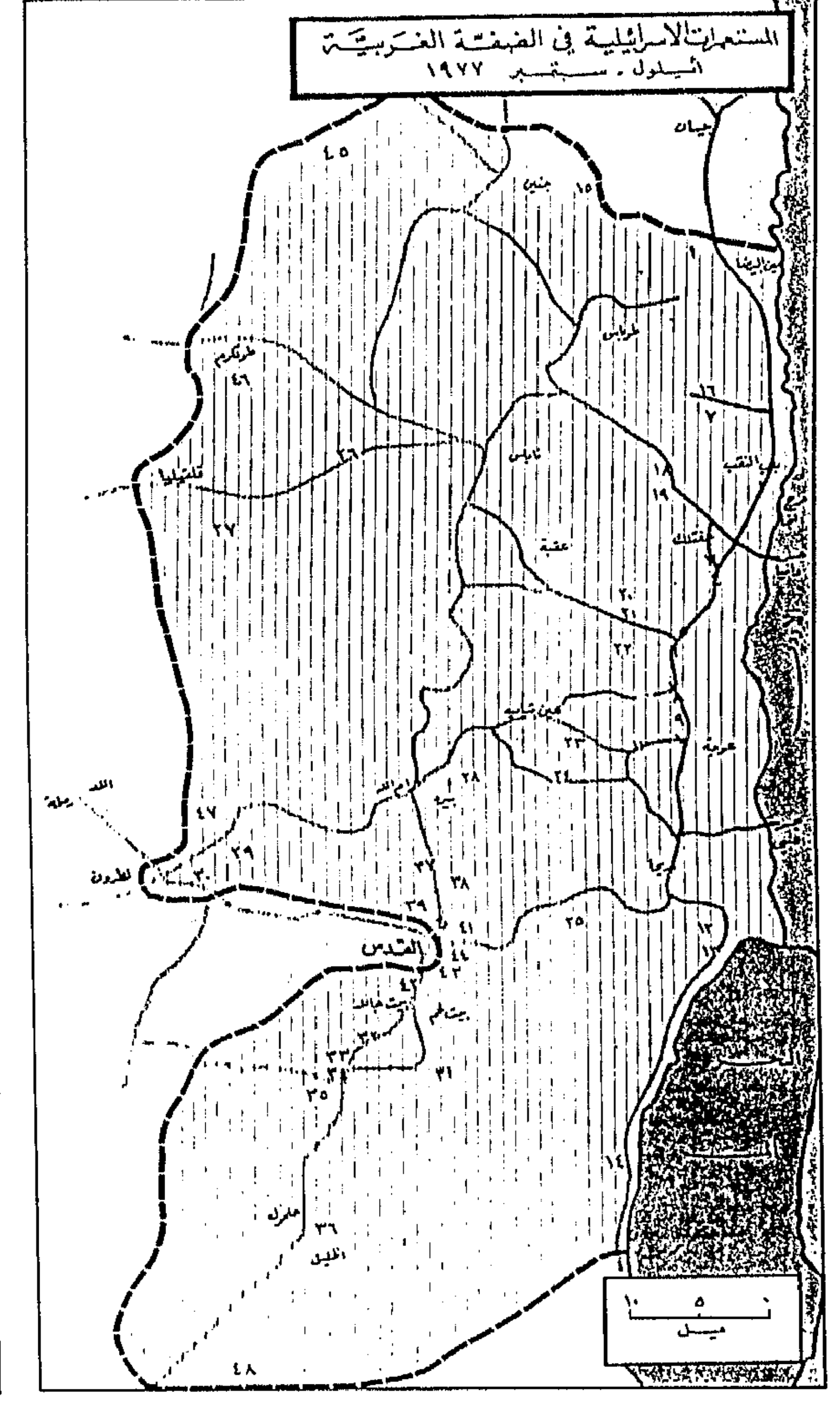
(١٩) « الموسوعة الفلسطينية » ، المجلد الأول ، م . س ، ص ٢٢٣ .

(٢٠) م . س ، ص ٢٢٣ .

(٢١) « السياسة الدولية » ، القاهرة ، العدد ٩١ ، ١٩٨٨ ، ص ٣١٦ .

المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية

١ — ميحولا
٢ — ارغمن
٣ — (تبنى)
٤ — مسواح
٥ — (تبنى)
٦ — غلتزاحل
٧ — تومير
٨ — ملتاق
٩ — نيتف هاقدود
١٠ — ناماران
١١ — يناف
١٢ — الموج
١٣ — كاليا
١٤ — ميترب شاليم
١٥ — ملكي شوع
١٦ — روعي
١٧ — بيكاعوت
١٨ — همسرا
١٩ — ميخورا
٢٠ — غيتيت
٢١ — معال ابرايم
٢٢ — ميتو شيلوح
٢٣ — كوشاف هاشاحار
٢٤ — راموميم
٢٥ — معال ادوميم
٢٦ — قدوم (ايلون موريه)
٢٧ — ميساها
٢٨ — عفسرة
٢٩ — ميغو خورون غيبيل
٣٠ — منتزه كندا
٣١ — تيكسراه
٣٢ — المزار
٣٣ — روش تزوريم
٣٤ — الون شفوت
٣٥ — كفار عصيون
٣٦ — قريات عربا
٣٧ — عتاروت
٣٨ — نيفي يعقوب
٣٩ — راموت
٤٠ — رامات اشكول
٤١ — التل الفرنسي ، الجامعة العبرية
٤٢ — جيلو
٤٣ — تلبيوت الشرقية
٤٤ — حارة اليهود (داخل القدس القديمة)
٤٥ — ريحان
٤٦ — تزور ملاان ب
٤٧ — ميفون حاران غبل
٤٨ — ياتير



الاستيطان في الضفة الغربية

حوالي ثلاثين ألفاً من المستوطنين اليهود[٢٢].

تجدر الاشارة الى أن سياسة الاستيطان في الضفة الغربية، والأراضي العربية المحتلة بوجه عام، قد اندفعت بعد توقيع اتفاقيات « كامب ديفيد » في عام ١٩٧٨، بما يؤكد أن مسألة الحكم الذاتي التي تضمنتها تلك الاتفاقيات لا تعدو كونها حكماً إدارياً يعطى للسكان العرب، على أن تبقى السيادة لاسرائيل، ويبقى الجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية.

وكثيراً ما صرّح قادة إسرائيل، ومن مختلف التيارات السياسية، داخل الحكومة، وداخل « الكنيست »، ان حدود اسرائيل الأمنية ستبقى بمحاذاة نهر الأردن، وأنه حتى ولو حصلت انسحابات جزئية من الضفة الغربية، فانها لن تلغي النقاط الأمنية الاستراتيجية على الحدود مع الأردن، وبالتالي فإن المدى الأمني - المقبول به إسرائيلياً - يمتد على مساحة الضفة الغربية بكاملها.

الاستيطان في قطاع غزة

تنحصر مدينة غزة في شريط ساحلي ضيق طوله ٤٠ كيلومتراً، ويتراوح عرضه بين ٥ و ٨ كيلومتراً، وتزدحم فيه الكثافة السكانية الفلسطينية، كما تقلّ الموارد الاقتصادية بالقياس الى الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية.

---

(٢٢) يراجع: « الموسوعة الفلسطينية »، المجلد الأول، م. س، ص ٢٢٨ و « الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين » م. س، ص ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٣٦ و ٢٣٧.

حالت الكثافة السكانية ، وقلة الموارد الزراعية والطبيعية ، دون اندفاع حركة الاستيطان ، فقد بدأت أعمال الاستيطان منذ عام ١٩٧٠ ، وبقيت محدودة في نتائجها ، رغم أن السلطات الاسرائيلية لجأت إلى طرد عدد من سكان المخيمات، بحجة شق الشوارع في غزة ، وإعادة تنظيمها ، وحاولت تجزئة التجمّعات السكانية العربية ، فنجحت في إقامة بعض المستوطنات في جنوبي مدينة غزة ، وعلى الساحل شمالي العريش . وقد أقيمت أول نقطة للناحال عام ١٩٧٠، ثم تحولت لاحقاً إلى مستوطنة « كفار دروم » . وحتى نهاية عام ١٩٧٦ أقيمت ٧ مستوطنات في عهد حزب العمل ، وفي عام ١٩٨٣ بلغ عدد المستوطنات ٢٣ مستوطنة يتركّز معظمها جنوبي غزة لفصل القطاع عن منطقة سيناء ، بعدما صادر الإسرائيليون حوالي ٦١,٢٠٠ دونماً من أراضي القطاع[٢٣] .

أنشأت سلطات الاحتلال ميناء جديداً في قطاع غزة ليساعد في تصريف المنتوجات ، وعدداً من المصانع لتشغيل اليد العاملة العربية الرخيصة . وقد شهدت حركة الاستيطان بعد الانسحاب الاسرائيلي من سيناء عام ١٩٨٢ ، هجمة جديدة حول مدينة غزة لمحاصرتها[٢٤] ، وفصلها عن باقي التجمعات السكانية ، وإقامة حاجز أمني على الحدود مع مصر عبر إقامة المستوطنات اليهودية .

---

(٢٣) م . س .

(٢٤) « الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين » ،م .س ، ص ٢٣٦ .

عقبات أمام الاستيطان

بذلت المؤسسات الاسرائيلية والصهيونية ـ الرسمية والشعبية ـ بعد حرب ١٩٦٧ ، جهوداً كبيرة لتركيز عمليات الاستيطان في الأراضي المحتلة ، وأنفقت أموالاً طائلة على هذه العمليات قدرت بحوالي ٣ مليارات دولار(٢٥) ، ووضعت مخططات عديدة عند كافة الأحزاب السياسية ، والمؤسسات الصهيونية ، بغية استجلاب اليهود من الخارج لتوطينهم في الضفة الغربية ، وقطاع غزة ، ومرتفعات الجولان.

ورغم هجرة ما يقارب ١,٧٥ مليون نسمة من يهود العالم إلى فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨ وحتى منتصف الثمانينات ، فإن معدلات الهجرة أخذت تنخفض في السنوات الأخيرة ، ووصلت إلى حوالي ١٥ ألف مهاجر سنوياً(٢٦) ، بالاضافة الى انخفاض معدل الزيادة الطبيعية السكانية لليهود الى ١,٦ بالمئة ، مقابل ٣,٢ بالمئة للزيادة السكانية العربية(٢٧) ، ووصول عدد العرب في الضفة الغربية الى ٨٠٠ ألف نسمة ، وفي قطاع غزة الى ٥٠٠ الف نسمة ، في منتصف الثمانينات ، مما أدّى الى ارتفاع عدد الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال الاسرائيلي إلى أكثر من مليوني نسمة في النصف الأول من عقد الثمانينات(٢٨) ، وهذا ما يهدّد

---

(٢٥) « مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي » ، م . س ، ص ٧٩ .

(٢٦) م . س ، ص ٦٥ .

(٢٧) م . س ، ص ٦٦ .

(٢٨) « الموسوعة الفلسطينية » ، المجلد الأول ، م . س ، ص ٥٧٨ .

الطبيعة العنصرية للدولة الاسرائيلية القائمة على وحدانية الانتماء الديني اليهودي . وتحدّد التقديرات السكانية الاسرائيلية عدد اليهود في عام ٢٠٠٠ بحوالي ٤,٢٥ مليون نسمة ، مقابل ٣,٥ مليون نسمة من العرب ، فتزداد نسبة عدد العرب من ٣٧,٥ بالمئة الى ٤٥ بالمئة . وعن تلك العقبة القائمة أمام التوسّع الاستيطاني ، يقول عميد جامعة حيفا البروفيسور ارنون سوفير :

« ان المشكلة الديمغرافية تشكّل اكبر خطر محتمل على دعائم الدولة اليهودية ـ الصهيونية ، وتستوجب قرارات شجاعة وصعبة »[٢٩] .

والعقبة الثانية ، هي تزايد ظاهرة النزوح اليهودي ـ الهجرة المعاكسة ـ في فلسطين المحتلة . فمنذ اقامة « دولة اسرائيل » حتى مطلع الثمانينات نزح ٤٥٠ الف يهودي خرجوا للسياحة ، أو الدراسة ، أو المهمات الرسمية ، وتوجه معظمهم الى الولايات المتحدة ، وبقوا في الخارج[٣٠] . وفي منتصف الثمانينات بلغ معدل النزوح السنوي حوالي عشرة آلاف يهودي[٣١] ، مما أدى إلى تقييد الاستيطان رغم كل الجهود الصهيونية لدفعها .

والعقبة الثالثة ، هي انطلاقة الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في الضفة والقطاع ، منذ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧ ، وامتدادها

---

(٢٩) بن بورات ، يشعياهو . في : السفير ، بيروت ، ١٩٨٧/١٢/٢٢ .
(٣٠) « الموسوعة الفلسطينية » ، المجلد الرابع ، م . س ، ص ٥٢٤ .
(٣١) « مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي » ، م . س ص ٦٥ .

الى عرب فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ ، بحيث أثرت سلبياً في ظاهرة الهجرة اليهودية إلى تلك المناطق ، وسبّبت زيادات جديدة في معدلات النزوح ، وتركت ظلالاً من الشك والارتباك على سياسة الاستيطان الاسرائيلية ، فضلاً عن أهمية تلك الانتفاضة في إبراز الشخصية الوطنية الفلسطينية ، وتمسك الشعب الفلسطيني بحقه في تقرير مصيره ، وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة التامة .

تظهر هذه العقبات الثلاثة أهمية البعد الديمغرافي في الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، وفي مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة بنوع خاص ، وتحتّم تلك العقبات تعرّض سياسة الاستيطان الاسرائيلي الى منعطفات حادة قد تهدّدها في المستقبل .

خلاصة

برز التركيز الاستيطاني في منطقة القدس ، اكثر من أية منطقة أخرى في الضفة الغربية ، وقطاع غزة ، لما تشكّل القدس من أهمية تاريخية ، ودينية ، ومستقبلية في مصير الصراع العربي ـ الاسرائيلي برمّته ، ولما تمثّل من أهمية دينية عند كافة المسلمين في العالم . . وهذا ما يفسّر إمعان سلطات الاحتلال في تزوير معالم القدس ، والمضي في محاولات تهويدها .

كما تركّز السياسة الاسرائيلية على الاستيطان في الضفة الغربية بوجه عام ، لاستغلال مياهها ، وأراضيها الزراعية ، وفق مخططات استيطانية مستقبلية ، رغم الكثافة السكانية العربية . ولذلك ، قد تلجأ سلطات الاحتلال ، إلى التخفيف من تلك الكثافة بشتى

الوسائل والسبل ، ودفع العرب الى الهجرة بالترغيب والترهيب معاً ، بعدما اعلنت اسرائيل عن ضم الجولان ذات الكثافة السكانية العربية المنخفضة . وإذا كانت تعترض السياسة الاسرائيلية الاستيطانية ، عقبات كثيرة ، وخطيرة ، فإن وضع استراتيجية عربية موحدة لمواجهتها ، وفرض التراجع عليها ، بات أمراً ملحّاً ، وصولاً إلى تكريس الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وتحرير الأراضي العربية المحتلة .

الفصل الرابع

ضم مرتفعات الجولان

الأهمية الاستراتيجية

في الزاوية الجغرافية بين شمال فلسطين وجنوب سوريا ولبنان ، وبمحاذاة السفوح الجنوبية لجبل الشيخ تقع مرتفعات الجولان السورية، التي تعلو سطح البحر ما بين ٩٥٠ و ١٣٠٠ متراً . وتشرف تلالها على شمال فلسطين ، وسهولها بالقرب من مدينة حيفا ، كما تشرف على بحيرة طبرية ، وبحيرة الحولة في فلسطين المحتلة ، وتطل جنوباً على نهر اليرموك المحاذي للحدود السورية ـ الأردنية .

يؤكد المؤرخون والعلماء العرب ، أمثال : « الادريسي » ، و « ياقوت الحموي » ، و « القلقشندي » وغيرهم . . أن مرتفعات الجولان كانت تنقسم إلى منطقتين ، الأولى ومركزها بانياس ، والثانية ومركزها القنيطرة ، وأن سكانها عرب أقحاح من الغساسنة ، والضجاغمة ، كان لهم دور في مواجهة الروم أثناء الفتح العربي الاسلامي ، وفي احدى قرى الجولان القديمة « الجابية » وقف الخليفة عمر بن الخطاب مخاطباً المسلمين قبل توجهه إلى بيت

المقدس ، وبقيت « الجابية » مركز لقاء ، واجتماعات المسلمين.

ظلّت الجولان ملتقى الطرق التجارية بالقرب من الأماكن المقدسة ، وشهدت مواجهات عسكرية مع الصليبيين ، حيث كانت طبرية قاعدتهم. وبعد انتهاء الحكم العثماني غدت الجولان إحدى المحافظات السورية ، وظلّت عشائرها تنتقل بدون حواجز بين سوريا وفلسطين قبل عام ١٩٤٨ م . وبعد قيام إسرائيل تحوّلت الجولان الى منطقة الصدام العسكري بين سوريا والصهاينة.

يعتبر نهر بانياس أهم أنهار الجولان، وتكثر في الجولان المياه الجوفية التي تصبّ في نهر الأردن الأعلى ، وفي بحيرة طبرية . كما تغذّي المياه السطحية نهر الأردن ، ونهر اليرموك ، ووادي الرقّاد[1] . واكتسبت ينابيع الحمّة الحارة أهمية سياحية، فكانت مقصد الزوّار من سوريا والخارج.

إن مجمل الخصائص الطبيعية ، والبشرية للجولان . فضلاً عن المستجدات العسكرية الناشئة عام ١٩٤٨ ، أعطتها أهمية استراتيجية في الصراع العربي ـ الاسرائيلي .

مشروع تجفيف بحيرة الحولة

خرقت إسرائيل اتفاقية الهدنة الموقعة مع سوريا في ١٩٤٩/٧/٢٠ ، في محاولة لضم أراض جديدة ، خاصة في

---

(١) « الموسوعة الفلسطينية » ، المجلد الثاني ، دمشق ، اصدار هيئة الموسوعة الفلسطينية ، ١٩٨٤ ، ص ١٠١ .

المناطق المنزوعة السلاح . فشرعت في عام ١٩٥٠ بتنفيذ مشروع تجفيف بحيرة الحولة ، وقامت بمصادرة أراضي المزارعين العرب ، وطردهم من ديارهم ، مما أدى الى فرض السيطرة العسكرية الاسرائيلية على تلك المناطق تمهيداً لضمها الى الكيان الصهيوني . وقد اعترف موشى دايان بهذا الهدف في صحيفة « يديعوت احرونوت » الاسرائيلية في ١٩٧٣/٨/١٠ بقوله : « لقد ألغينا من جانبنا الوضع الخاص بالمناطق المنزوعة السلاح ، وتصرّفنا بها كأنها داخل اسرائيل »[٢] .

أصدر مجلس الأمن الدولي قراراً في ١٩٥١/٥/١٨ يدعو اسرائيل للانسحاب من المناطق المنزوعة السلاح ، لكنها لم تستجب له ، بل عمدت إلى الاعتداءات المسلحة على بعض النقاط الحدودية السورية في عمليات عسكرية متكررة .

احتلال الجولان

سقطت مرتفعات الجولان في حزيران ١٩٦٧ تحت الاحتلال العسكري الاسرائيلي وقد بلغت مساحتها المحتلة ١٢٥٠ كيلو متراً مربعاً، ومنذ ذلك التاريخ والصهاينة يحاولون تغيير المعالم الجغرافية ، والاجتماعية ، والسياسية لأرض الجولان وشعبها ، تمهيداً لضمّها . ففي آب / اغسطس ١٩٦٧ أخذ الصهاينة يعدّون لإقامة مستعمرتي « رامات هابانياس » و « ماته عوز » ، قرب تل القاضي مقابل تل العزيزات ، لاستغلال الأراضي السورية الزراعية

---

(٢) م . س ، ص ١٠٦ .

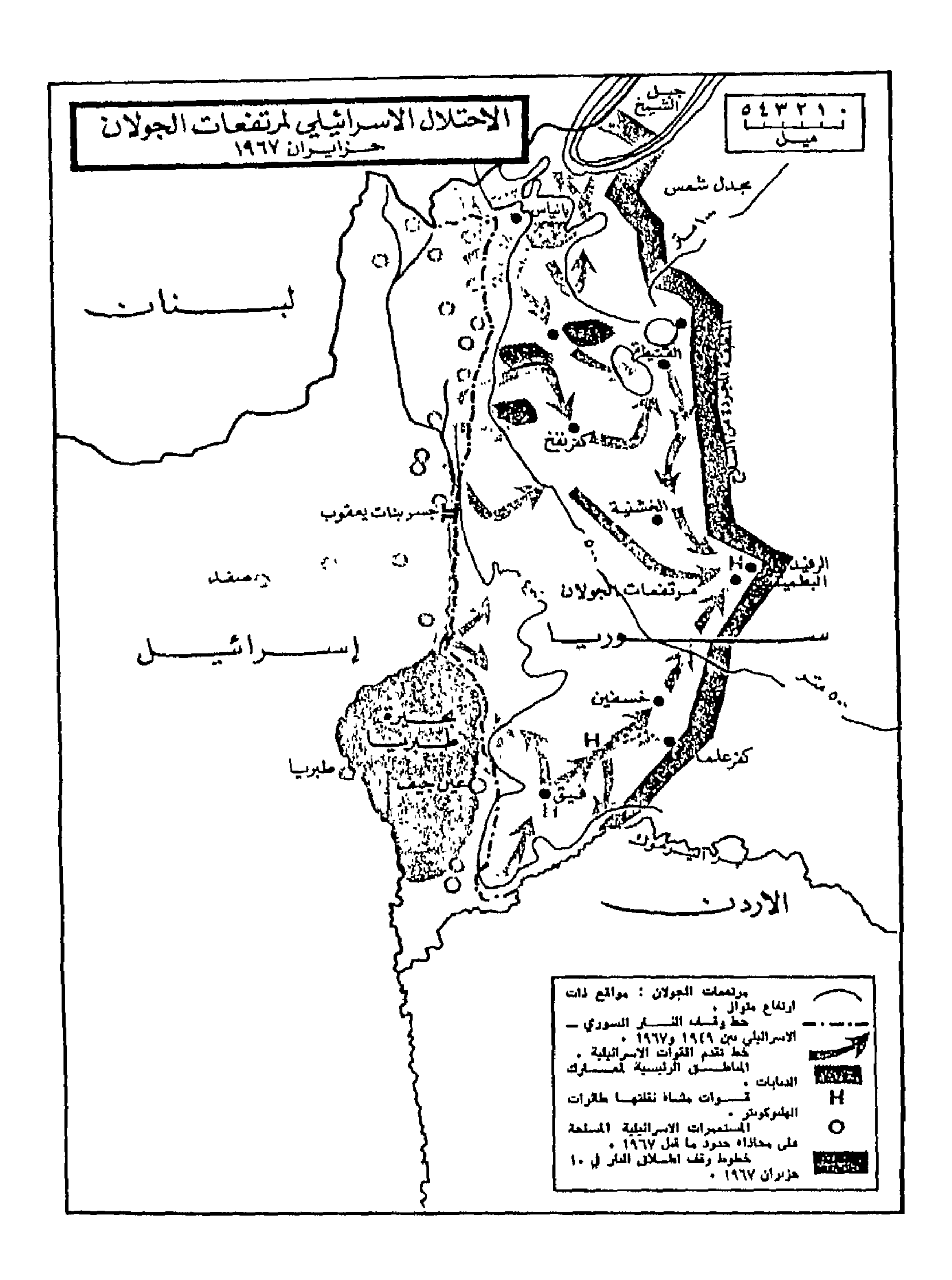
بين بانياس ونهر اليرموك ثم شقّت اسرائيل طريقاً رئيساً إلى ينابيع بانياس في ١٩/٩/١٩٦٧[٣] ، وأقامت مستعمرة ثالثة بالقرب من بانياس عرفت باسم « سينر » ، ومركزاً عسكرياً في مدينة القنيطرة في تشرين الأول من عام ١٩٦٧ ، والحقته بمستعمرة « هاجولان » في ٢٨/١٢/١٩٦٧[٤] ، بالقرب من حدود وقف اطلاق النار مما يدلّل على خطة إسرائيل لضم الأرض وعدم الانسحاب منها .

وكشف إيغال آلون عن الأطماع الصهيونية في الجولان ، فقال بعد عام من الاحتلال « إن وجود إسرائيل الدائم في الجولان وسيلة لا يمكن الاستعاضة عنها لضمان أمننا في الجليل ووادي الأردن »[٥] . وتحت ستار « الأمن الاسرائيلي » تقام المستوطنات ، فمن مستعمرة « عين زيوان » قرب القنيطرة ، إلى مستعمرة « العال » شرق طبرية ، إلى مستعمرة « جيشور » على سفح تل الفرس جنوب القنيطرة . . وراح الصهاينة يستحضرون اليهود للسكن في هذه المستعمرات ، والعمل على استغلال المياه والأراضي الزراعية ، حتى أنهم حولوا اسم ينابيع الحمّة المعدنية الشهيرة إلى « حمة جادر » .

وبنى الاسرائيليون على جبل الشيخ نقطة للمراقبة العسكرية ، للإشراف على الأراضي السورية واللبنانية ، وأقاموا كنيساً على الجبل لتزوير معالمه ، كما بنوا مستعمرة « رامات شالوم » عام

---

(٣) « دافار » الاسرائيلية ، ٣٠/٩/١٩٦٧ .
(٤) انيس صايغ ، « المستعمرات الاسرائيلية » ، ١٩٦٩ ، ص ٣٣ و ٣٥ .
(٥) « جيروزاليم بوست » الاسرائيلية ، ١٠/٧/١٩٦٨ .


الاحتلال الاسرائيلي لمرتفعات الجولان
حزيران ١٩٦٧
٠ ١ ٢ ٣ ٤ ٥
ميل
جبل الشيخ
مجدل شمس
بانياس
لبنان
القنيطرة
كفرنفخ
جسر بنات يعقوب
الخشنية
صفد
الرفيد
البطمية
مرتفعات الجولان
سوريا
إسرائيل
خسفين
كفرعلما
طبريا
فيق
اليرموك
الأردن
مرتفعات الجولان : مواقع ذات ارتفاع متوازٍ .
خط وقف النار السوري — الاسرائيلي بين ١٩٤٩ و١٩٦٧ .
خط تقدم القوات الاسرائيلية .
المناطق الرئيسية لمعارك الدبابات .
قوات مشاة نقلتها طائرات الهليكوبتر .
المستعمرات الاسرائيلية المسلحة على محاذاة حدود ما قبل ١٩٦٧ .
خطوط وقف اطلاق النار في ١٠ حزيران ١٩٦٧ .

١٩٦٩ قرب الحدود اللبنانية ـ السورية في أرض قرية جباتا الزيت السورية[٦] .

في عام ١٩٦٩ أخذ التغلغل الاسرائيلي يتّسع ويمتد الى عمق الجولان وصولاً الى القرى ، فجرى بناء ضاحية يهودية في مجدل شمس ، وأنشئت قاعدة عسكرية جوية على بعد أربعين كيلومتراً من دمشق في المرتفعات[٧] . واستمر بناء المستعمرات والنقاط العسكرية متمادياً في توسعه وانتشاره في مطلع السبعينات ، فتمّ إنشاء ٢١ مستعمرة حتى عام ١٩٧٣[٨] في نقاط أمنية استراتيجية ، بعد تشريد نحو ١٢٠ ألف نسمة من سكان الجولان ، الذين لم يبق منهم سوى حوالي ١٥ ألف نسمة معظمهم من قرى مجدل شمس ، ومسعدة ، وبقعاتا ، وعين قنية ، والغجر . وعمدت قوات الاحتلال الاسرائيلي إلى تدمير مجموعة كبيرة من القرى العربية ، منها : المنصورة ، والغسّانية ، والعدنانية ، والرفيد ، وكفر حارب ، وجباتا الزيت ، والحميدية ، والجويزة ، والعال .

تحرير القنيطرة

اندفعت المدرعات السورية بعد ظهر ٦ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٣ في حرب ضروس قلما شهدت مثيلاً لها الحروب الحديثة ، فتراجع الاسرائيليون تحت النيران السورية مما أفقد قائد المنطقة

---

(٦) « المستعمرات الاسرائيلية »، م . س ، ص ٤٢ .

(٧) « هآرتس » الاسرائيلية ، ١٩٦٩/٧/٦ .

(٨) « الموسوعة الفلسطينية » ، م . س ، ص ١٠٦ .

الشمالية الاسرائيلي « يستحاق حوفي » توازنه ، وقد وصف هذا اليوم بقوله :

« كانوا ـ السوريون ـ متفوقون في العدد ، ولقد اندفعوا إلى الداخل كاللهب ، حدث ذلك ليلاً ، حتى أني لا أذكر متى . . . »[٩].

سقطت القبضة الحديدية الاسرائيلية ، وترنّح القادة العسكريون الصهاينة ، فتحرّر قسم من الجولان وفيه مدينة القنيطرة ، وعدد من القرى كالحميدية ، والقحطانية ، وبير العجم ، وبريقة ، والرفيد ، وغيرها . . . في وقت استطاع فيه المصريون على الجبهة الجنوبية تدمير « خط بارليف » والاندفاع في صحراء سيناء .

لقد اهتزت نظرية الأمن الاسرائيلي ، وسقطت أساطير صهيونية كثيرة حول الجيش الاسرائيلي ، وفلسفة العنف والدم ، فوصفت صحيفة « عل همشمار » في ١٩٧٣/١٠/٩ هذه الأحداث المتسارعة في حرب تشرين :

« لقد فاجأونا ! لقد أمسكوا بنا ونحن في سراويلنا الداخلية ! لقد أمسكونا ونحن في قمة السعادة والثقة ، عندما كنا نثق بقوتنا أكثر مما ينبغي »[١٠].

بقيت مدينة القنيطرة المحررة ، شاهداً على العنصرية

---

(٩) « معاريف » الاسرائيلية ، ١٩٧٣/١٠/٦ .

(١٠) « الموقف »، العدد ٤٧، ١٩٨٧ ، ص ٢٠ .

الاسرائيلية ، بعدما دمرها الجيش الاسرائيلي كلياً ، وقد أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤/١٢/١٩٧٧ « التدمير الشامل والمتعمّد الذي لحق بالقنيطرة اثناء الاحتلال الإسرائيلي لهذه المدينة ، وقبل انسحاب القوات الاسرائيلية منها في عام ١٩٧٤ »[١١] ، واعترفت بحق سوريا في الحصول على تعويض كامل ومناسب عمّا لحق بالقنيطرة من اضرار كبيرة .

ضم الجولان

اتجهت الحكومة الاسرائيلية إلى إقامة مستعمرات جديدة في الجولان بعد حرب تشرين ١٩٧٣ ، وحتى شباط ١٩٨٢ بلغ مجموع عدد المستعمرات ٣٢ مستعمرة[١٢] . وأخذت تظهر مشاريع إسرائيلية متتالية لتركيز الاستيطان اليهودي في الجولان تمهيداً لضمها إلى اسرائيل ، من أبرز هذه المشاريع :

أ ـ مشروع ايغال آلون الداعي الى الاحتفاظ بمنطقة استراتيجية في الجولان لمنع سوريا من استعادة مصادر المياه ، ولمنع حدوث هجوم عسكري سوري مفاجىء على شمال فلسطين المحتلة . واقترح آلون خطاً للحدود يمتد من جبل الشيخ حتى نهر اليرموك على شكل قوس يضمن الاحتفاظ بالقسم الأكبر من مساحة الجولان.

ب ـ مشروع « حزب المابام » القاضي بأن تمر الحدود مع

---

(١١) « الموسوعة الفلسطينية » ، م . س ، ص ١٠٦ .
(١٢) م . س ، ص ١٠٧ .

سوريا في هضبة الجولان ، على أن يعتبر القسم المتبقي من الهضبة منطقة منزوعة السلاح . وأعلن اسحق رابين : « حتى في نطاق تسوية شاملة ، ومعاهدة سلام فإن إسرائيل لن تنزل عن الجولان »[١٣] .

ج ـ أعلن مناحيم بيغن في برنامج حكومته الثانية في تموز / يوليو ١٩٨١ « أن إسرائيل لن تتخلى عن الجولان ، ولن تزيل أية مستعمرة أقيمت فيه . والحكومة هي التي ستبتّ بشأن التوقيت المناسب لتطبيق قانون الدولة وقضائها، وإدارتها على هضبة الجولان »[١٤] . وفي تموز / يوليو ١٩٨٠ تمّ تعديل قانون الجنسية الاسرائيلية ، بحيث أخذت سلطات الاحتلال تفرض الجنسية الاسرائيلية على المواطنين السوريين ، وتوزع عليهم الهويات الاسرائيلية .

د ـ في ١٩٨١/١٢/١٤ أعلنت الحكومة الاسرائيلية قرار ضم مرتفعات الجولان ، وقد جاء فيه : « يسري قانون الدولة وقضاؤها وإدارتها على منطقة مرتفعات الجولان »[١٥] .

هـ ـ في ١٩٨٢/٣/١١ وقّع وزير الداخلية الاسرائيلية يوسف بورغ قانوناً إدارياً يجبر السكان الدروز في الجولان على حيازة الهوية الاسرائيلية في غضون اسبوعين[١٦] ، في محاولة مكشوفة

---

(١٣) م . س ، ص ١٠٧ .
(١٤) م . س ، ص ١٠٧ .
(١٥) م . س ، ص ١٠٧ .
(١٦) « النهار » بيروت ، ١٩٨٢/٣/١٢ .

لإثارة النزاعات الطائفية بين السكان العرب ، لكن الرفض الشعبي للقرار الاسرائيلي أتى سريعاً ، وقوياً .

المواجهة الشعبية والرفض الدولي

استمر نضال عرب الجولان ، في رفضهم للاحتلال والضم ، ولم تتوقّف الانتفاضات الشعبية المتكررة بعد حرب تشرين . وفي أواخر عام ١٩٨٠ عقدوا مؤتمراً في قرية مجدل شمس ، بحضور زعماء المنطقة وعدد من أبنائها ، وأصدروا بياناً أسموه « الوثيقة الوطنية » ، جاء فيه :

« هضبة الجولان المحتلة جزء لا يتجزأ من سوريا العربية . والجنسية العربية صفة ملازمة لنا لا تزول ، وهي تنتقل من الآباء الى الأبناء .

لا نعترف بأي قرار تصدره إسرائيل من أجل ضمّنا إلى الكيان الاسرائيلي .

لا نعترف بشرعية المجالس المحلية ، والمذهبية لأنها عينت من قبل الحاكم العسكري الإسرائيلي .

كل شخص من الهضبة السورية المحتلة تسوّل له نفسه استبدال جنسيته بالجنسية الاسرائيلية يسيء إلى كرامتنا العامة ، ولشرفنا الوطني ، ولانتمائنا القومي ، ولديننا ، وتقاليدنا ، ويعتبر خائناً لبلادنا »[١٧] .

---

(١٧) « الموسوعة الفلسطينية » ، م . س ، ص ١٠٧ .

بعد صدور قانون ضم الجولان ، أعلن السكان العرب إضراباً عـاماً في ١٩٨٢/٢/١٤ ، تعبيـراً عن رفضهم لهـذا القـانـون . وامتنعوا عن دفع الرسوم والضرائب، وقاطعوا سلطات الاحتلال، رافضين التعامل معها ، فقامت تلك السلطات باستخدام وسـائل القمـع والارهاب ، وهـدم البيوت في بعض القـرى ، ومصـادرة أراضٍ جديدة ، وفرض الإقامة الجبرية على عشرات المواطنين . ثم قامت قوات الاحتلال بعزل منطقة الجولان عزلاً تاماً بدءاً من ١٩٨٢/٢/٢٥ ، وفـرضت منـع التجـول على القـرى ، ووقعت صدامات عديدة بين جنود الاحتلال وأهل القرى سقط فيها عدد من الجرحى .

في ٨ آذار / مارس ١٩٨٧ بلغت المواجهة أوجها بين جنود الاحتلال وعرب الجولان ، وسقط عدد كبير من الجرحى والشهداء العرب منهم السيدة غالية فـرحات التي تحـوّل تشييعها إلى لقـاء شعبي كبير ، واشتبك أهالي قريتي مجدل شمس وبقعاتا مع جنود الاحتـلال ، ثم شهـدت كـل قـرى الجـولان اضـرابـاً عـامـاً في ١٩٨٧/٣/١٧ رفضـاً للضمّ والصهينـة(١٨) ، وبمشـاركـة طلبـة المدارس الذين تظاهروا ، وأعلنوا مقاومتهم للاحتلال الاسرائيلي .

إثـر قـرار ضم الجـولان ، أعلنت الحكـومـة السـوريـة في ١٩٨١/١٢/١٤ أن القـرار الاسـرائيلي يعني « شن حـرب على سوريا، والغاء لوقف إطلاق النار» . وأعلنت الجمعية العامة للأمم المتحـدة في ١٩٨١/١٢/١٧ أن « قرار اسرائيل تـطبيق القـانـون

---

(١٨) « النهار » ، ١٩٨٧/٣/١٨ .

الاسرائيلي على مرتفعات الجولان العربية السورية لاغ ، وباطل ، وليس له أي صحة قانونية على الاطلاق »[١٩] . كما أعلن مجلس الأمن بالاجماع في ١٩٨١/١٢/١٧ « أن قرار اسرائيل بفرض قوانينها وولايتها وادارتها في مرتفعات الجولان السورية المحتلة لاغ ، وباطل ، وليس له أي أثر قانوني دولياً »[٢٠] .

وعقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعاً طارئاً في مقر الجامعة بتونس يوم ١٩٨٢/٢/١٣ وناقش « موضوع العدوان الاسرائيلي . . بضم الأراضي العربية السورية المحتلة في مرتفعات الجولان » ، وقرر بذل الجهود المشتركة لتنفيذ جميع فقرات قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة القاضي بإبطال القرار الإسرائيلي بضم مرتفعات الجولان الى الكيان الصهيوني .

خلاصة

تحت ستار « الأمن الاسرائيلي » احتلّت اسرائيل مرتفعات الجولان ، وشرّدت غالبية سكانها ، وراحت تستغلّ مياهها وقسماً من أراضيها الزراعية الخصبة في إطار سياسة الاستيطان الهادفة الى التوسع . وتحت ستار الأمن ترفض إسرائيل كل القرارات الدولية المطالبة بانسحابها من الأراضي العربية المحتلة ، بما فيها الجولان ، بل أمعنت في هذا الرفض بضم الجولان الى الكيان الاسرائيلي ، واعتبارها جزءاً من « أرض اسرائيل » .

---

(١٩) « الموسوعة الفلسطينية » ، م . س ، ص ١٠٨ .

(٢٠) م . س ، ص ١٠٨ .

ومع استمرار سياسة الاستيطان ، وحاجة اسرائيل المتزايدة إلى المياه لبناء المستوطنات الجديدة واستقدام المهاجرين اليهود إليها ، تخطّط الحكومة الاسرائيلية لمصادرة المياه السطحية والجوفية ، وإعاقة كافة المشاريع العربية لاستثمار مياه نهر الأردن ومنع أهالي الجولان من زراعة أراضيهم وريّها ، بما يؤكد دائماً على التخطيط الاسرائيلي لضم الأراضي العربية المحتلة في سياق الاستراتيجية الصهيونية العليا المرتكزة على التوسّع كهدف مركزي تعمل له كافة الهيئات والمؤسسات الاسرائيلية والصهيونية على مستوى العالم.

في مواجهة هذا التخطيط الاسرائيلي ، تبرز أهمية المواجهة الشعبية لأهالي الجولان ، ورفضهم الهوية الاسرائيلية ، وتمسّكهم بهويتهم العربية السورية ، بحيث أن تلك المواجهة باتت تشكل حلقة متكاملة مع المواجهات الشعبية العربية في الضفة الغربية ، وقطاع غزة ، وجنوب لبنان ، بمثل ما تتكامل مع صمود الشعب المصري ضد محاولات تطبيع العلاقات مع إسرائيل

الفصل الخامس

مضمون السلام مع مصر

دور الجيش المصري

شارك الجيش المصري في حرب ١٩٤٨ رغم فساد الأسلحة عند كثير من وحداته ، وشكّل منذ ذلك التاريخ تحدياً كبيراً أمام القوة العسكرية الإسرائيلية ، فاعتبر بن غوريون في الخمسينات أن الجيش المصري هو المهدّد الأول للأمن الاسرائيلي ، وقال : « إن مصر هي العدو الرئيسي لإسرائيل ، وإن السلام معها هو هدف كل إنسان في الكيان الصهيوني وحلمه ، وإن الصهاينة مقتنعون أنهم إذا حققوا السلام مع مصر ، فإن الدول العربية ستضطر الى سلوك الطريق نفسه »[١] . وقال إيغال آلون في كتابه « إنشاء وتكوين الجيش الاسرائيلي » :

« كانت القوة العسكرية الرئيسية للعرب كامنة في مصر »[٢] .

ساهمت مصر بتشجيع العمليات الفدائية المنطلقة من قطاع

---

(١) عزت ، إبراهيم ، « أنا عائد من اسرائيل » ، بيروت ، منشورات دار الحياة ، ١٩٥٨ ، ص ٣٥ .

(٢) شؤون فلسطينية ، بيروت ، العدد ٤١ ، ١٩٧٥ ، ص ٢٦٤ .

غزة في الخمسينات إلى داخل فلسطين المحتلة ، وجابهت العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ الذي شاركت فيه كل من اسرائيل وفرنسا وبريطانيا على جبهة قناة السويس ، وفي صحراء سيناء . وتعرّضت في الخامس من حزيران / يونيو ١٩٦٧ إلى هجوم عسكري إسرائيلي أدّى الى احتلال سيناء بكاملها وصولاً حتى الضفة الشرقية لقناة السويس ، ومضائق تيران على مدخل خليج العقبة .

بالمقابل ، شنّت مصر حرب الاستنزاف على جبهة قناة السويس في عام ١٩٦٩ ، وزادت من قوتها العسكرية فبلغ عدد الجيش ٣٠٠ ألف جندي نظامي في حرب تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٣ ، وكان مجهزاً بأسلحة حديثة في البر والبحر والجو ، وهذا ما ساعده على اجتياز « خط بارليف » ، وتدمير قسم كبير من القوة العسكرية الإسرائيلية على الضفة الشرقية لقناة السويس، وفي عمق سيناء ، فاهتزت نظرية الأمن الاسرائيلي القائمة على التفوق العسكري ، والحرب الخاطفة ، وتفادي الوقوع في الهزيمة العسكرية في ميدان القتال .

تحققت الزيادة في القوة العسكرية المصرية ، بعدما ارتفعت نفقات الدفاع من ٤ بالمئة في الخمسينات ، إلى ١٠ بالمئة في الستينات ، الى ٢٥ بالمئة من الدخل القومي مع حرب تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٣[٣] . فاستغلّ النظام المصري في عهد أنور السادات الأعباء الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي تحمّلها الشعب

---

(٣) « شؤون عربية » ، صادرة عن جامعة الدول العربية » ، العدد ٤ ، ١٩٨١ ، ص ١٨٢ .

المصري طوال خمس وعشرين عاماً من المواجهة مع إسرائيل ، ليندفع في سياسة خاصة إلى تحقيق الصلح المنفرد معها ، وإنهاء حالة الحرب ، والوصول إلى توقيع معاهدة سلام كامل .

الاستيطان في سيناء

بين عامي ١٩٦٧ و١٩٨٢ ، تركّزت عمليات الاستيطان اليهودية في منطقة شرم الشيخ للسيطرة على الملاحة البحرية في مضائق تيران ، وفي مشارف مدينة رفح ، لفصل قطاع غزة عن مدينة العريش بحاجز بشري ، وفي ساحل خليج العقبة ، لتحقيق الاتصال الاستيطاني بين ميناء إيلات وشرم الشيخ .

حتى عام ١٩٨٢ ، أقيمت ١٥ مستوطنة في منطقة العريش ـ رفح ، إضافة إلى مدينة يميت التي استحدثتها السلطات الإسرائيلية عام ١٩٧٥ ، كما أقيمت ٩ مستوطنات في القطاع الشرقي الجنوبي بالقرب من مضائق تيران ، بعدما صادرت سلطات الاحتلال اكثر من ١٢٠ ألف دونم من أراضي بدو سيناء ، وطردت سكانها بالقوة[٤] .

في شباط ١٩٨٢ ، قامت القوّات الإسرائيلية في سيناء بإلغاء كافة المستوطنات ، بما فيها مدينة يميت ، طبقاً للمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية الموقعة في ٢٦ آذار / مارس ١٩٧٩ . لكن الجانب الاسرائيلي استغلّ موضوع الاستيطان في سيناء إلى أقصى الحدود ، أثناء مفاوضاته مع الجانب المصري ، حيث طالب

---

(٤) « الموسوعة الفلسطينية » ، المجلد الأول ، م . س ، ص ٢٢٧ .

بالتعويض المالي لقاء إلغاء المستوطنات ، ووظّف هذا الموضوع لخدمة مصالحه في مسائل أخرى مثل : التطبيع ، والملاحة البحرية ، ومرابطة قوات الأمم المتحدة في سيناء ، بعد تجريدها من السلاح المصري . .

نظرة على « معاهدة السلام »

مهّدت زيارة أنور السادات إلى القدس المحتلة في ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ إلى توقيع اتفاقيات « كامب ديفيد » في أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، التي دعت إلى توقيع معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل في غضون ثلاثة أشهر . كما دعت إلى اجراء مفاوضات مصرية - إسرائيلية للوصول إلى إقامة حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ، بدون تفويض فلسطيني ، أو عربي لمصر، وبدون موافقة فلسطينية وعربية على نتائج « كامب ديفيد » ، رغم موقف جامعة الدول العربية من رفض عقد الصلح المنفرد مع إسرائيل منذ فترة بعيدة ، حيث كان مجلس جامعة الدول العربية قد قرّر عام ١٩٥٠ ، مايلي :

« لا يجوز لأية دولة من دول الجامعة العربية أن تتفاوض في عقد صلح منفرد ، أو أي اتفاق سياسي ، أو اقتصادي ، أو عسكري ، مع إسرائيل . . وإن الدولة التي تقدم على ذلك تعتبر فوراً منفصلة عن الجامعة العربية »[٥].

---

(٥) نافعة ، د . حسن ، « مصر والصراع العربي - الاسرائيلي » ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٦ ، ص ٢١ .

أنهت المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية حالة الحرب بصورة تامة بين مصر وإسرائيل ، كما دعت في مادتها الأولى ، بينما لا تزال كافة الأقطار العربية في حالة حرب مع إسرائيل ، وما يزال النظام الإقليمي العربي محكوماً باستمرار حالة الحرب منذ عام ١٩٤٨ . ودعت المادة الثالثة من وثيقة المعاهدة الى الاعتراف الكامل بإسرائيل ، وإقامة علاقات طبيعية متبادلة بين الجانبين ، وأكدت على أن يقترن الاعتراف الكامل بإقامة علاقات دبلوماسية ، واقتصادية ، وثقافية ، بما يدلّل على رغبة اسرائيل بان يصبح وجودها مقبولاً ، ويجري التعامل معها وفق قاعدة العلاقات المفتوحة ، ومما يؤدي الى اعتماد نظام تفصيلي في العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية .

على صعيد آخر ، حدّدت المعاهدة عدد القوات المسلحة المصرية المرابطة شرقي قناة السويس ، وأماكن تواجدها ، وغدت سيناء منزوعة السلاح ، في معظم مساحتها ، وقد أعلن أريئيل شارون في هذا الصدد :

« تحديد عدد الجنود المصريين في سيناء لن يكون لفترة قصيرة ، بل هو أبديّ ، وقد أبلغت المصريين بأن إسرائيل لا تقبل أي تغيير في ذلك »[٦] .

ودعت المادة الرابعة إلى تمركز معظم قوات الأمم المتحدة في الأراضي المصرية ، بهدف حماية حرية الملاحة في مضائق

---

(٦) « النهار » ، ١٩٨٢/٣/١٨ .

تيران ، والتحقق الدوري من تنفيذ كافة الترتيبات الأمنية المعمول بها على طرفي الحدود ، وفي داخل صحراء سيناء . ولا يحق لمصر ـ حسب نصوص المعاهدة ـ أن تطلب سحب قوات الأمم المتحدة ، التي تشكّل معظمها من الجنود الأميركيين ، إلا بموافقة مجلس الأمن الدولي ، بما يؤدي إلى وضع قيود على السيادة المصرية في منطقة سيناء .

غنمت إسرائيل بموجب المادة الخامسة من وثيقة المعاهدة مرور سفنها في قناة السويس ، ومداخلها ، في كل من خليج السويس ، والبحر الأبيض المتوسط . واعتبرت المعاهدة أن مضيق تيران ، وخليج العقبة ، من الممرات المائية الدولية المفتوحة لكافة الدول . وبذلك تسقط المعاهدة الصفة التاريخية ، والقانونية ، لعروبة خليج العقبة ، باعتباره بحراً داخلياً عربياً .

ومن القضايا الأساسية ، التي تضمنتها المعاهدة ، ما جاء في المادة السادسة منها ، حيث نصّت على أن مصر وإسرائيل « ينفذا بحسن نيّة التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أي فعل ، أو امتناع عن فعل من جانب طرف آخر ، وبشكل مستقل عن أية وثيقة خارج هذه المعاهدة» . . ويتعهد الطرفان بعدم الدخول في أي التزام يتعارض مع هذه المعاهدة ، بما يعني وضع قيود قانونية على التزام مصر بمعاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي العربي ، المقرّرة في مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ١٣/٤/١٩٥٠ ، بحضور مصر وموافقتها ، وهذا ما يؤدي الى اخراج القوة العسكرية الأكبر من دائرة الصراع العربي ـ الاسرائيلي .

أوجدت المعاهدة المصرية الاسرائيلية متغيّرات استراتيجية في منطقة الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، بحيث تهدّد الأمن العربي الشامل(٧) ، وتعرضت أقطار المشرق العربي للضغط الإسرائيلي الذي وصل إلى مرحلة الهجوم المسلّح ، وخاصة في غزو لبنان الذي أدّى الى دخول الجيش الإسرائيلي لأول عاصمة عربية .

قضية طابا

منذ أن وقّعت تركيا ومصر في ١ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٠٦ اتفاقية تعيين الخط الفاصل الاداري بين ولاية الحجاز ومتصرفية القدس ، وبين شبه جزيرة طور سيناء ، تكرّست منطقة طابا جزءاً من الإقليم المصري ، وبقيت كذلك حتى عام ١٩٤٨ . وقد انسحبت منها القوات الإسرائيلية بعد حرب ١٩٥٦ ، لكنها تشبّثت بها بعد حرب ١٩٦٧ ، مدعية أن ملكية طابا تعود الى إسرائيل ، لأسباب تاريخية وجغرافية مزعومة .

أرادت إسرائيل الاحتفاظ بمنطقة طابا الساحلية على خليج العقبة ، التي تناهز مساحتها كيلومتراً مربعاً واحداً ، لأسباب استراتيجية أهمها الرغبة الاسرائيلية في توسيع النفوذ البحري في خليج العقبة ، وبالتالي في مياه البحر الأحمر ، والاستفادة منها في النشاط السياحي ، وفي التسلّل إلى سيناء ، حيث تتحكم طابا في مفترق الطرق الذي يصل بين رفح وغزة والسويس وبين عمق

---

(٧) حسين ، عدنان ، « العامل القومي في السياسة المصرية » ، بيروت ، دار الوحدة ، ١٩٨٧ ، ص ١٧٠ .

صحراء سيناء . لذلك نشطت الدبلوماسية الإسرائيلية في استغلال موضوع طابا لإجراء مزيد من الاتصالات والحوارات مع الحكومة المصرية ، وحاولت أن تربط بين حلّ قضية طابا وبين تشجيع تطبيع العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية . وفي نيسان / ابريل ١٩٨٢ اتفقت الخارجية المصرية والخارجية الاسرائيلية على حلّ قضية طابا بالتوفيق أو بالتحكيم الدوليين ، وشكّلت لجنة على مستوى الخبراء من الجانبين للمعالجة ، لكنها تعثّرت في أعمالها عام ١٩٨٣ . وفي عام ١٩٨٥ نشطت الاتصالات المصرية ـ الإسرائيلية مجدداً ، وتمّ الاتفاق على التحكيم الدولي .

عقد الاجتماع الأول للجنة التحكيم الدولية بستوكهولم في ١٥/١٠/١٩٨٦ ، وبعد فترة من الأخذ والرد بين الجانبين ، قضت اللجنة في اجتماع عقدته بجنيف في ٢٩/٩/١٩٨٨ بأن تعيد اسرائيل شريط طابا الساحلي الى مصر ، وقضت بحق مصر التاريخي ، والقانوني في نقاط الحدود بين مصر وإسرائيل طبقاً للحدود الدولية القديمة أيام الانتداب البريطاني على فلسطين[٨] . وبذلك سقطت كافة الادعاءات الاسرائيلية بملكية طابا ، وتكرّست السيادة المصرية مجدداً في شريط طابا الساحلي .

مشكلات حدودية

بعد الانسحاب الإسرائيلي من سيناء في نيسان / ابريل ١٩٨٢ ، وقعت مشكلات عديدة على الحدود مع فلسطين المحتلة

---

(٨) « النهار » ، ٣٠/٩/١٩٨٨ .

في البر ، وفي المجال الجوي المصري فوق سيناء ، وفي الملاحة البحرية في خليج العقبة وخليج السويس ، دلّت على الهدف الإسرائيلي في التسلّل إلى الأراضي المصرية تحت دعوى تطبيع العلاقات ، وتشجيع انتقال الأفراد.

تصدّت وسائل الدفاع الجوي المصري مرات عديدة لمحاولات الطائرات الإسرائيلية في التحليق فوق سيناء[٩] ، كما منعت القوات المصرية على الحدود البرية محاولات تسلل إسرائيلية متكررة . ورصدت محاولات تسلّل بحرية إسرائيلية عبر خليج العقبة باتجاه سيناء ، وبالقرب من منطقة شرم الشيخ[١٠] . وطالما ردد قادة إسرائيل أهمية الملاحة البحرية من ميناء إيلات الى البحر الأحمر ، لمنافسة الدور الملاحي المصري والعربي في هذا الممر الاستراتيجي الهام ، وكان قد دعا قائد البحرية الإسرائيلية السابق اللواء شلومو أريئيل عام ١٩٧٤ لتحويل البحر الأحمر الى مجال للمبادرة الاسرائيلية وقت الحرب ، وتهديد مصر وطرق ملاحتها[١١] . ولم يسقط هذا الاعتبار الاستراتيجي الإسرائيلي بعد توقيع اتفاقيات « كامب ديفيد » ، والحديث عن السلام مع مصر ، فما يزال البحر الأحمر منطقة حيوية عند القيادة الاسرائيلية ، في حالتي السلم والحرب معاً .

---

(٩) « السفير » ، ١٩٨٧/١١/١١ . و« السفير » ، ١٩٨٧/١٠/٤ .
(١٠) « السفير » ، ١٩٨٧/١١/١١ .
(١١) « معاريف » ، ١٩٧٤/٤/٢٦ .

احتمالات السلام

أرادت اسرائيل من المعاهدة مع مصر ، عزل أكبر قوة عربية عن مسار الصراع العربي ـ الإسرائيلي ، تمهيداً لإنهاء حالة الحرب مع باقي الأطراف العربية ، والوصول إلى الاعتراف العربي بالأمر الواقع الاسرائيلي ، والتعامل مع هـذا الواقـع في علاقـات كاملة ومفتوحة .

إذا لم تنسحب إسرائيل من الأراضي العـربية المحتلة، ولم تقرّ بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وأهمهـا حق تقريـر المصيـر وإقامـة الدولـة السيّدة المستقلّة ، هـل تستمر المعـاهدة المصـرية ـ الاسـرائيلية ، وتستمـر العلاقـات الثنـائيـة بين مصـر وإسرائيل؟ .

إن مصر لم تحصل على ضمانات إسرائيلية ، أو أميـركية ، بالانسحاب من الأراضي المحتلة في عـام ١٩٦٧ ، ولم تحصل على أكثر من الحكم الذاتي للفلسطينيين ، دون أن تعترف إسرائيل بوجود الشعب الفلسطيني بالأصل والأساس ، وبالتالي فإن إمكانية الضغط المصري على الموقف الاسرائيلي للتراجع باتت ضعيفـة بعد توقيع المعاهدة بمشاركة الولايات المتحدة الأميركية .

من جهة ثانية ، إذا لم تلتزم مصر بإجراءات التطبيع المقرّرة في وثائق المعاهدة ، وفي الاتفاقيات الثنائية على كافة الأصعدة ، فإن السلام الثنائي ذاته يصبح مهدداً ، لأن التـطبيع بـالنسبة إلى اسرائيل هو هدف السلام وجوهره ، وهو وسيلة كذلك للوصول إلى السلام بالمفهـوم الإسرائيلي . وطـالما هـدّد قادة اسـرائيل بعـد

الانسحاب من سيناء باعادة احتلالها مجدّداً إذا ما خرقت مصر بنود المعاهدة.

لذلك، قد تتراجع المعاهدة المصرية - الإسرائيلية في تطبيقها، إذا ما نشبت حرب عربية إسرائيلة - جديدة. ولعلّ غزو لبنان في صيف ١٩٨٢ أكبر دليل على ذلك، بعدما تراجعت عمليات التطبيع، وتراجعت كافة أطر العلاقات المصرية - الإسرائيلية، وخيّمت الشكوك والخلافات على هذه العلاقات. ولن يستطيع الجانب المصري القبول بالمحاولات الاسرائيلية للتسلّل إلى قلب المجتمع المصري للتأثير فيه، وإثارة الخلافات في داخله، بعدما برزت في مرحلة الثمانينات ظواهر عديدة للرفض الشعبي لسياسة تطبيع العلاقات مع إسرائيل، ولاستمرار ابتعاد مصر عن ممارسة دورها الفاعل في العمل العربي المشترك.

خلاصة

إذا كانت اسرائيل قد انسحبت من صحراء سيناء، فإنها قد وقّعت بالمقابل مع الجانب المصري معاهدة قانونية تضمّنت بنوداً متعدّدة ألزمت مصر بقيود كثيرة، أهمها إخراج قوة مصر من الصراع العربي - الإسرائيلي، قبل أن يسترجع الفلسطينيون حقوقهم الوطنية المشروعة، وقبل أن تنسحب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، وكأن تلك المعاهدة قد أطلقت يد إسرائيل في المشرق العربي، وفي كافة الأقطار العربية، بحيث تهدّد الأمن العربي برمّته. وراحت الدبلوماسية الإسرائيلية تضغط على الحكومات العربية لتوقيع اتفاقيات ثنائية، تنهي حالة الحرب، في ضوء

اختلال التوازن الاستراتيجي لمصلحة اسرائيل في صراعها مع العرب . في هذا الجو ، حصل الغزو الاسرائيلي للبنان ، وقامت قوات الاحتلال الاسرائيلي باقتطاع مزيد من أراضيه الجنوبية ، وتوسيع دائرة التدخّل في شؤونه الداخلية المعقّدة ، ممّا أدى إلى تهديد كيانه الموحد ، وتعرضه الى مخاطر التقسيم ، واستمرار الحرب الداخلية ، فضلاً عن تراجع العمل العربي المشترك ، وإضعاف النظام الإقليمي العربي بالخلافات القطرية .



غزو لبنان
في الاستراتيجية
الإسرائيلية

الفصل الأول

مخططات الاقتطاع والتقسيم الاسرائيلية

الاساس العقيدي للغزو

تُلقّن الحركة الصهيونية أطفال اليهود أسفار العهد القديم ، وتشحنهم بنزعة التوسع والاحتلال ، وتعلمهم أساطير ممزوجة بمسحة دينية وتاريخية مشوّهة ، فمن « شعب الله المختار » ، إلى « أرض الميعاد » التي وعدهم بها « الأله يهوه » ، إلى « الحق التاريخي » المزعوم بأرض العرب الممتدة من « النهر الكبير - الفرات » الى نهر النيل . من هذه الأسفار ، يرد حرفياً :

« كل موضع تدوسه بطون أقدامكم لكم أعطيه كما كلمت موسى ، من البرية ولبنان هذا الى النهر الكبير نهر الفرات ، جميع أرض الحثيين وإلى البحر الكبير نحو مغرب الشمس يكون تخمكم »[1] . ولذلك يحلم اليهود بأن يتحول لبنان جزءاً من الأمبراطورية الصهيونية الممتدة فوق أنقاض الأمة العربية . وتعتبر الحركة الصهيونية بمجمل وثائقها الأساسية ، لبنان هدفاً من أهدافها المنشودة ، في أرضه ومياهه وجباله الاستراتيجية ، وقد حدّدت

(١) العهد القديم ، سفر يشوع ، اصحاح ١ ، فقرة ٣ و ٤ .

مذكرات تيودور هرتزل أن الحدود الشمالية لإسرائيل تمتد حتى شمال مدينة صيدا اللبنانية ، كما جاء في مذكرة المنظمة الصهيونية العالمية إلى المجلس الأعلى لمؤتمر السلام في باريس بتاريخ ١٩١٩/٢/٣ :

« في الشمال تبتدىء الحدود بنقطة على ساحل البحر الأبيض بجوار صيدا ، وتتبع مجاري مياه الجبال اللبنانية حتى جسر القرعون . . »[٢].

وفي عام ١٩٤٨ ، انتقد إيغال آلون سياسة ديفيد بن غوريون في وقف القتال قبل احتلال الليطاني و « تحرير وطن الصهاينة » ، وقال :

« لولا بن غوريون وطلب وقف القتال ، لكانت قواتنا احتلت الليطاني وحررت وطننا » .

وعندما اجتاح الجيش الإسرائيلي أول عاصمة عربية بيروت عام ١٩٨٢ ، صرّح قائد معركة بيروت ورئيس الأركان السابق في الجيش الاسرائيلي رافائيل ايتان : « ان معركة بيروت هي معركة احتلال أرض إسرائيل . . »[٣].

هكذا تأتي السياسة الإسرائيلية وليدة الفكر الصهيوني القائم على التوسع واحتلال أراضي الغير ، وعلى العنصرية المحمّلة بأثقال الحقد على العرب أولاً ، وعلى الإنسانية تالياً.

---

(٢) « القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني » ، م . س ، ص ٤٩٥ .

(٣) مجلة « الجيش الاسرائيلي » ، العدد ٩ ، تموز ١٩٨٢ .
في : « الموقف ، العدد ٤ ، ١٩٨٣ ، ص ١١ .

وتؤدي تلك السياسة الى الغزو الكبير للبنان بدءاً من تاريخ ٦ حزيران ١٩٨٢ ، دون أن يكون هذا الغـزو أول حملة إسرائيليـة غازية للأراضي اللبنانية ، بعدما سبقه :

- اقتطاع أجزاء من أراضي الجنوب اللبناني منذ عام ١٩٤٨ ، مع اعتداءات عسكرية اسرائيلية متكررة في الأعوام اللاحقة .
- هجوم عسكري على أجزاء واسعة من جنـوب لبنان في أيلول ١٩٧٢ في أعقـاب عمليـة ميـونيـخ ضـد الفـريق الـريـاضي الاسرائيلي .
- اجتياح عسكري على طول الحدود اللبنانية في ١٥ آذار ١٩٧٨ ، شارك فيه ثلاثون ألف جندي إسرائيلي ، ودخلوا إلى عمق عشرة كيلومترات في الأراضي اللبنانية ، بعد العمليـة الفدائيـة التي نفذتها المقاومة الفلسطينية في ١١ آذار بين حيفا وتل أبيب .

وما تجدر الإشارة إليه ، أن الغزوالاسرائيلي للبنان أخذ يتذرع منذ السبعينات بانطلاق الأعمال الفدائية من جنوب لبنان، غير أن السبب الرئيسي الكامن وراء الغزو هو الأساس العقيدي التوسعي ، وقد أخذ هذا الغزو أشكالاً مختلفة قبل انطلاق المقاومة الفلسطينية من لبنان ، بل قبل وجودها بالأصل والأساس .

الأهداف الاستراتيجية للغزو

إذا كانت الاستراتيجيـة الصهيونيـة الثابتـة تقوم على العمـل لتحقيق إقامة إسرائيل الكبرى فوق الأرض العربية ، فإن الحركـة الصهيونية قد جنّدت قوة عسكرية كبرى ، ودبلوماسية نشطة تعتمد

التدرج في تحقيق الأهداف وصولاً الى هذه الاستراتيجية.

هكذا انتقلت الصهيونية من مرحلة الدعوة إلى إقامة الوطن القومي اليهودي بعد « وعد بلفور » ، وصدور صك الانتداب البريطاني على فلسطين ، إلى مرحلة إقامة دولة إسرائيل بعد أن أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ ، إلى مرحلة التوسع الأكبر في حرب حزيران ١٩٦٧ في الأراضي المصرية والسورية والأردنية ، إضافة إلى كامل أراضي فلسطين المحتلة . ولما انتهج النظام المصري سياسة « كمب ديفيد » ، اختل ميزان القوى الاستراتيجي لصالح اسرائيل ، فغنمت مزيداً من حرية الحركة ضد باقي الجبهات العربية ، وأخذت تركّز على سياسة تفجير التناقضات السياسية والاجتماعية بين الحكومات العربية من جهة ، وداخل الأقطار العربية من جهة أخرى ، وقد كان لبنان النموذج الأول الذي مورست فيه تلك السياسة إلى حد كبير ، والذي شهد غزواً كبيراً في صيف ١٩٨٢ يمكن أن يشكل المرحلة الثانية من مراحل التوسع الاسرائيلي على حساب الأراضي اللبنانية.

كان للغزو الاسرائيلي مجموعة أهداف استراتيجية ، تندرج في استراتيجية اسرائيل في الثمانينات القائمة على نقل الحرب إلى داخل العرب أنفسهم ، بدلاً من أن تنحصر في دائرة الصراع العربي الإسرائيلي ، أو على « تعريب الحرب » كما دعا وزير خارجية الولايات المتحدة السابق « هنري كيسنجر » لتصفية الصراع العربي - الإسرائيلي لصالح دولة الاستيطان الصهيونية . ومن أبرز هذه الأهداف :

أ ـ ضرب الوجود العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الذي امتد داخل لبنان وبلغ درجة عالية من القوة والقدرة على الحركة العسكرية والسياسية معاً ، بغية تصفية القضية الفلسطينية ، كقضية شعب مشرد يريد العودة إلى وطنه ، وتقرير مصيره فوق أرضه . وقد نجح السفير الأميركي « فيليب حبيب » في إخراج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، بعد سلسلة مفاوضات أعقبت الغزو الاسرائيلي ، ليرافقها مجيء القوات المتعددة الجنسيات الى بيروت منذ ٢٥ آب ١٩٨٢ عندما نزلت قوة مؤلفة من ٨٠٠ جندي من مشاة البحرية الأميركية « المارينز » في مرفأ بيروت ، ولتتبعها قوى عسكرية غربية من بريطانيا وفرنسا وايطاليا ، وليصل عدد هذه القوات مجتمعة الى نحو ستة الاف جندي ، تحت شعار ضبط الوضع الأمني بانتظار اعادة بناء الجيش اللبناني ، ولضمان حماية أمن المخيمات الفلسطينية والاشراف على الانسحاب الاسرائيلي من بيروت ، لكن أمن المخيمات تعرض للخطر الجسيم بعد مقتل الرئيس اللبناني المنتخب بشير الجميل ، حيث دبر « الموساد » الاسرائيلي بالتعاون مع بعض المسيحيين المتطرفين اللبنانيين « مذبحة صبرا وشاتيلا ضد الفلسطينيين في مخيمي صبرا وشاتيلا » ، كما شهد الوضع الأمني في لبنان مزيداً من الاضطرابات الداخلية .

ب ـ اقتطاع أجزاء من أراضي الجنوب ، تحت دعوى الأمن الاسرائيلي ، وضرورة الدفاع عن أمن الجليل ، حتى أن عملية غزو لبنان وصفتها إسرائيل بعملية « سلامة الجليل » .

وحماية الأمن الإسرائيلي تتطلب بقاء القوات الاسرائيلية في

الجنوب « ما لم توجد حكومة مركزية لبنانية قادرة على المحافظة على جنوب لبنان وأمن شمال إسرائيل »[٤] ، كما أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي موشي أرينز إثر زيارته مدينة جزين في ١٩٨٤/٢/١٦ ، أو أن الطريقة الوحيدة لضمان سلامة مدن وقرى الجليل هي في بقاء القوات الإسرائيلية في جنوب لبنان إلى الأبد ، كما دعا رئيس الأركان الإسرائيلي رافائيل إيتان[٥] ، وكما أكد كذلك وزير البحث العلمي يونال نعمان بقوله: «ليس أمام إسرائيل من سبيل آخر سوى البقاء لفترة طويلة في جنوب لبنان ، أو حتى بصفة نهائية . . »[٦] ، وكل هذه المواقف تفضي إلى نتيجة واحدة : البقاء في لبنان واقتطاع جزء منه بحجة الدفاع عن أمن اسرائيل ، وهي مماثلة لتبرير إسرائيل احتلالها للأراضي العربية الأخرى ، فمرتفعات الجولان تشكل تهديداً استراتيجياً لها إذا ما انسحبت منها ، ومياه وأراضي الضفة الغربية تمثل ضرورة حيوية للمجتمع الاسرائيلي ، وخليج العقبة ومضيق تيران وقناة السويس هي ممرات بحرية استراتيجية ضرورية للتجارة الاسرائيلية.

ج - تقسيم لبنان الى دويلات طائفية متناحرة ، وهذا هدف إسرائيلي سابق كشف عنه رئيس الوزراء الإسرائيلي موشي شاريت في مذكراته عام ١٩٥٤ ، عندما طرح ديفيد بن غوريون فكرة تقسيم لبنان ، وإقامة دولة مسيحية منفصلة قائمة بذاتها ، ليتبعه رئيس حزب العمل شمعون بيريز ، إثر انسحاب المقاومة الفلسطينية من

---

(٤) « النهار » ، ١٩٨٤/٢/١٧
(٥) « السفير » ، ١٩٨٤/٢/١٥ .
(٦) « السفير » ، ١٩٨٤/٢/١٠ .

لبنان ، عندما اعتبر أن حل الأزمة اللبنانية هو في تقسيم لبنان وإعادته مصغراً الى الحدود التي كان عليها قبل الحرب العالمية الأولى ، أي الى حدود متصرفية جبل لبنان(٧) .

إن هدف التقسيم الاسرائيلي يفسّر العلاقات الاسرائيلية الناشئة مع مجموعات متعددة من الطوائف اللبنانية ، وتدخّل إسرائيل في حياة هذه الطوائف وأوضاعها المجتمعية لإذكاء الصراعات الدامية بينها ، وتهديم الوحدة الوطنية اللبنانية ، وضرب كافة البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الموحدة في لبنان .

غير أن هذه الأهداف الاستراتيجية لغزو لبنان لم تتحول بعد إلى واقع محقق ، فما يزال الصراع دائراً بين جيش الاحتلال والمتعاملين معه وبين المقاومة الشعبية في جنوب لبنان ، ويأخذ طابع المواجهة الحادة بين جيش احتلال وبين جزء من الشعب العربي ، مما كبّد اسرائيل خسائر كبيرة مادية وبشرية ، فغزو لبنان يكلف الاقتصاد الاسرائيلي ٨٠٠ الف دولار يومياً(٨) ، وأوقع في صفوف الجيش الاسرائيلي ٦٥٤ قتيلاً و٣٨٩٠ جريحاً حتى منتصف عام ١٩٨٥(٩) ، وأدى الى انتحار واحد وعشرين جندياً إسرائيلياً في لبنان خلال ثلاث سنوات منذ حزيران ١٩٨٢(١٠) ، هرباً من جحيم الحرب والمواجهة المباشرة مع المقاومة الشعبية اللبنانية .

---

(٧) « الموقف » ، العدد ٦١ ، ١٩٨٨ ، ص ١٢ .
(٨) « دافار » ، ١٩٨٤/٤/١ .
(٩) « النهار » ، ١٩٨٥/٦/١١ .
(١٠) « دافار » ، ١٩٨٥/٥/٧ .

الفصل الثاني

مسار الاقتطاع منذ لبنان الكبير حتى غزو بيروت

منذ أواخر القرن التاسع عشر ، أخذ الاستيطان الصهيوني يتأسس في فلسطين ، وامتد الى أجزاء واسعة من الأراضي التي كان يملكها لبنانيون ، ويقيم فيها سكان من عائلات لبنانية ، وتتميز بوفرة مياهها ومواقعها الاستراتيجية ، وإن كان لا بد من ملاحظة أن الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية رسمت بعد اتفاقية « سايكس ـ بيكو » إثر الحرب العالمية الأولى ، وبعد قرار الجنرال الفرنسي « غورو » بانشاء دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠ .

المطلة والمنارة والحولة

عام ١٨٩٢ ، أخذ بعض الاقطاعيين اللبنانيين يبيع للمستوطنين اليهود أراض واسعة في سهل الخيام والمطلة والمنارة[١] ، وفي عام ١٨٩٦ أنشأ الصهاينة مستعمرة « المتلة » في

---

(١) الريّس ، فايز حسن ، « القرى الجنوبية السبع » ، بيروت ، مؤسسة الوفاء ، ١٩٨٥ ، ص ٦٥ .
يراجع أيضاً : الأمين ، محسن ، « خطط جبل عامل » ، بيروت ، الدار العالمية ، ١٩٨٣ ، ص ٣٥٨ و ٣٦٠ .

قرية المطلة بعد اخلائها من أهلها العرب ، وحتى عام ١٩١٢ كان يسكنها ٣١٠ يهودياً[٢] ، كما سيطروا على المنارة الواقعة بالقرب من القرى السبع الحدودية ، لأهميتها الاستراتيجية بسبب موقعها المرتفع في آخر سلسلة جبل عامل .

وكانت السلطات العثمانية قد أعطت إحدى الأسر اللبنانية امتيازاً ينص على استصلاح ما مساحته ٥٥ ألف دونم من أراضي مستنقعات الحولة . ولما عجزت عن تنفيذ بنود الامتياز باعته للصهيونيين الذين طردوا السكان العرب من قرى : خان الدوير ومداحل والمنشية ودفنة وحقاب ، ثم عمدوا إلى تدمير هذه القرى ، وطرد سكانها العرب بعد اغتصاب فلسطين.

وإبان الانتداب في لبنان وفلسطين باع اقطاعيون لبنانيون آخرون إلى المستوطنين الصهاينة نحو ٦٥ ألف دونم من أراضي سهل الحولة ، ولم يبق للعرب سوى ٤٥ ألف دونم اغتصبها الصهاينة عام ١٩٤٨ ، ذلك أن مساحة سهل الحولة الاجمالية تقدر بحوالي ١٦٥ ألف دونم[٣] ، وبذلك ساهم الاقطاع اللبناني بتضييع جزء من الأراضي العربية في لبنان وفلسطين معاً .

التعديل الأول للحدود الدولية

المخطط الصهيوني الثاني لاقتطاع جزء آخر من الأراضي اللبنانية ، حصل بالتواطؤ مع الانتداب الفرنسي في لبنان

---

(٢) « الموسوعة الفلسطينية » ، المجلد الثالث ، م . س ، ص ٥٦٤ .
(٣) م . س ، ص ٥٦١ .

والانكليزي في فلسطين ، عندما وقّع طرفا الانتداب اتفاقية « بوليه ـ نيوكامب » بتاريخ ٣ شباط (فبراير) ١٩٢٢[٤] ، وكانت بمثابة أول تعديل لحدود دولة لبنان الكبير ، حيث ألحقت سبع قرى حدودية لبنانية بالانتداب البريطاني الذي أعطاها بدوره للمستوطنين الصهاينة ، فاستثمروا مياهها واستغلوا أراضيها الزراعية الخصبة بقوة الاحتلال ، وأقاموا نقاطاً عسكرية على عدد من مرتفعاتها الجبلية ، وهذه القرى هي :

١ ـ هونين : ترتفع ٦٦٠ متراً عن سطح البحر يقابلها من الشرق جبل بانياس ، وتشتهر بقلعتها وموقعها الاستراتيجي .

بلغ عدد سكانها عام ١٩٤٥ نحو ١٦٢٠ نسمة ، شردهم الصهاينة عام ١٩٤٨ بعد أن دمروا القرية . وفي عام ١٩٥١ أسس المستوطنون اليهود موشاف « مرجاليوت » على أراضيها .

٢ ـ آبل القمح : تقع في الطرف الشرقي من جبل عامل وترتفع ٣٩٠ متراً فوق سطح البحر ، وتشتهر بينابيعها .

كان يسكنها ٣٣٠ نسمة من المسلمين والمسيحيين العرب حتى عام ١٩٤٥ ، شردهم الصهاينة عام ١٩٤٨ بعد تدمير المنازل ، وأقاموا على أراضي القرية في عام ١٩٥٢ موشاف « يوفال » .

٣ ـ قدس : تقع بالقرب من الحولة شمال مدينة صفد ، فيها مرج

---

(٤) مجلة « الموقف » ، العدد ٤٢ ، ١٩٨٦ ، ص ٧٦ ـ ٨١ .

هام ، واعتمد اقتصادها على الزراعة وتربية الماشية .

هاجمها الصهاينة عام ١٩٤٨ ، وشردوا سكانها ودمروها ، وأقاموا فيها قلعة « يفتاح » و « مستعمرة قدش » .

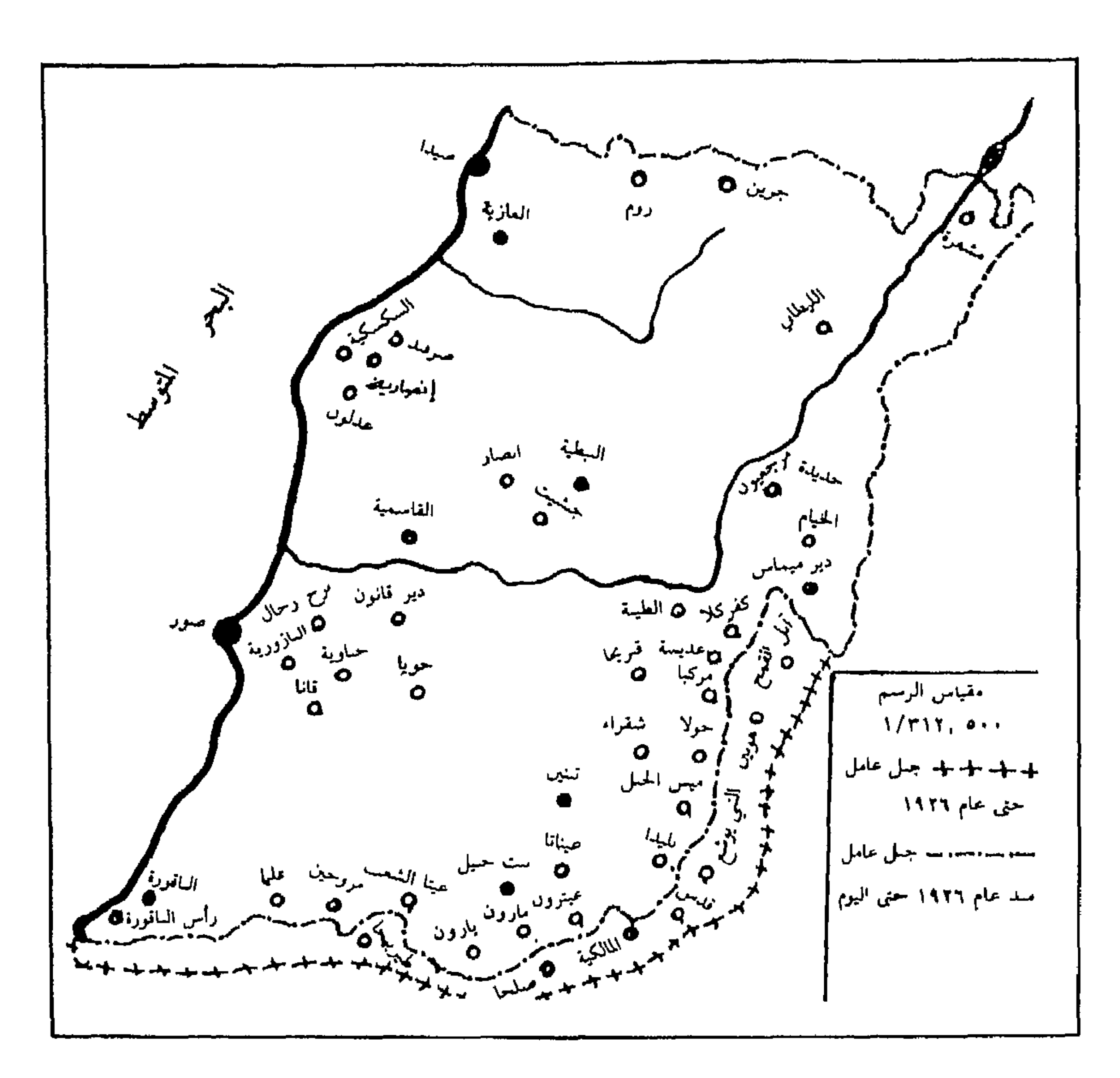
٤ ـ المالكية : تقع بالقرب من قدس ، وترتفع ٦٩٠ متراً عن سطح البحر . عرفت بموقعها الاستراتيجي الهام ، وفي شرقها بئر لجمع مياه الأمطار .

بلغ عدد سكانها عام ١٩٤٥ نحو ٣٦٠ نسمة تعرّضوا للتشريد عام ١٩٤٨ بعد تدمير القرية . وفي عام ١٩٤٩ أقام الصهاينة كيبوتز « ملكياه » جنوب شرق المالكية .

٥ ـ تربيخا : كانت من أعمال صور في العهد العثماني ، تقع على طريق رأس الناقورة . سكنها ألف نسمة حتى أواخر عهد الانتداب . وفيها حي « النبي روبين » الذي كان يزوره المسلمون والمسيحيون في الخامس من شهر شعبان ، وحي « صروح » الذي يحتوي على آثار قديمة . غير أن هذين الحيّين لا يشكلان قريتين منفصلتين عن تربيخا كما ذكرت بعض المراجع بل هما جزءان منها .

دمر الصهاينة قرية تربيخا عام ١٩٤٨ ، وأجبروا أهلها على النزوح إلى لبنان ، ثم أقاموا مكانها مستعمرة « شومراه » .

٦ ـ صلحا : تقع جنوب بنت جبيل ، وترتفع نحو ٥٠٠ متر عن سطح البحر. بلغ عدد سكانها عام ١٩٤٥ حوالي ألف نسمة، ثم تعرضوا للطرد والمذابح عام ١٩٤٨ حيث سقط منهم مئة



خريطة القرى السبع في جنوب لبنان ـ

١٩٢٦

وخمس شهداء . أقام الصهاينة فوق أراضي القرية مستعمرة (ييرون) تجاه القرية اللبنانية الحدودية يارون .

٧ ـ النبي يوشع : تشرف على سهل الحولة الشمالي ، وبلغ عدد سكانها نحو ٧٠ نسمة في عام ١٩٤٥ ، دمرها الصهاينة في ١٩٤٨/٥/١٧ ، وشردوا سكانها ، واستخدموا مخفرها مركزاً للشرطة الاسرائيلية واسمه « متسودت يشع » .

التعديل الثاني للحدود

في ٢٣ حزيران ١٩٢٣ تنازلت فرنسا بموجب اتفاق عقدته مع بريطانيا عن مجمل المنطقة اللبنانية من سهل الحولة إلى الانتداب البريطاني ، ومنه إلى الاستيطان الصهيوني ، وبذلك تم التعديل الثاني لحدود دولة لبنان الكبير ، الذي مهّد لاحقاً لإضافة مساحات جديدة من الأراضي الزراعية الغنية بالمياه ، إلى نطاق الاستيطان الصهيوني بين الحربين العالميتين ، بلغت حوالي ٢٣ ألف دونم من الأملاك الخاصة للبنانيين[٥] ، وتتبع قرى وبلدات : مرجعيون ، كفركلا ، دير ميماس ، حاصبيا ، القليعة ، وعدد من المزارع الأخرى[٦] .

أما القرى اللبنانية بموجب إحصاء ١٩٢١ في لبنان ، التي ألحقت بالانتداب البريطاني ، والموجودة بمعظمها في سهل الحولة ، والتي دمرها الصهاينة بين الحربين العالميتين ، أثناء

---

(٥) « من أجل الجنوب من أجل لبنان » ، بيروت ، المجلس الثقافي للبنان الجنوبي ١٩٧٩ ، ص ٤٣ .
(٦) « القرى الجنوبية السبع » ، ص ٧٧ .

نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ ، ليقيموا عليها مستعمرات استيطانية صهيونية[٧] ، هي :

ـ **الناعمة** : تقع في سهل الحولة الشمالي شرق نهر الحاصباني ، على ارتفاع ٨٠ متراً عن سطح البحر . بلغت مساحتها عام ١٩٤٥ نحو ١١٢ دونماً ، ووصل عدد سكانها الى ألف نسمة .

دمرت عام ١٩٤٨ ، وشرد سكانها ، وأقام الاسرائيليون فيها المزرعة الاختبارية « نعماه » .

ـ **الخالصة** : كانت في العهد العثماني من أعمال قضاء مرجعيون ، تبعد حوالي ١٠ كيلو مترات تقريباً عن المطلة . تتوافر فيها الينابيع . بلغ عدد سكانها عام ١٩٤٥ نحو ١٨٤٠ نسمة ، وتعرضوا للتشريد عام ١٩٤٨ ، بعدما دمر الصهاينة القرية ، وأقاموا على أنقاضها مستعمرة « كريات شمونا » .

ـ **الخصاص** : تقع على نهر الحاصباني قرب مفرق الحدود اللبنانية ـ السورية ـ الفلسطينية ، بلغ عدد سكانها قبل تشريدهم عام ١٩٤٨ ، نحو ٥٣٠ نسمة ، وأقام الصهاينة جنوب شرق القرية مستعمرة « هاغو شريم » .

---

(٧) يراجع في ذلك : « جنوب لبنان مأساة وصمود » ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ١٤٣ .

وقد أجريت عدة لقاءات مع عدد من المهتمين والعارفين بالشريط الحدودي اللبناني ، للتأكد من المعلومات .

ـ **دفنة** : تقع شمال شرق الحولة ، مقابل تل العزيزات قرب الحدود السورية ، وبالقرب من نهر الحاصباني .

بلغ عدد سكانها عام ١٩٣٨ نحو ٣٦٢ نسمة ، وتشتتوا عام ١٩٣٩ ، عندما أقام الصهاينة في أراضيها مستوطنة عسكرية ، كانت أولى المستوطنات العسكرية في سهل الحولة ، وسميت « حصون أو سسكن » .

ـ **الدوارة** : في شمال سهل الحولة ، تسرب اليها الصهاينة في عهد الانتداب ، وأقاموا فيها مستعمرتي « عامير » و « سدي نحميا » . دمرت عام ١٩٤٨ ، وطرد سكانها البالغ عددهم ٧٠٠ نسمة .

ـ **الزوق الفوقاني** : تقع جنوب قرية آبل القمح ، وترتفع ٢٥٠ متراً عن سطح البحر ، وتحيطها الأراضي الزراعية .

أقام الصهاينة بالقرب منها مستعمرة « معيان باروخ » .

ـ **الزوق التحتاني** : تقع بين الخالصة والخصاص ، وترتفع ١٠٠ متر عن سطح البحر ، وقد اشتهرت ببساتين الفاكهة والحمضيات . كان عدد سكانها عام ١٩٤٥ نحو ألف نسمة ، وفي عام ١٩٤٨ دمرها الصهاينة ، وشردوا أهلها ، وأقاموا جنوبيها مستعمرة « بيت هليل » .

ـ **الزوية** : تقع في سهل الحولة ، وسط الحقول الزراعية . بلغ عدد سكانها عام ١٩٤٥ نحو ٧٦٠ نسمة ، وأقام الإسرائيليون الى الشمال منها مستعمرة « ناؤوت مردخاي » عام ١٩٤٨ ، بعد تدميرها وتشريد سكانها .

ـ **المنصورة** : تقع في القسم الجنوبي من سفوح جبل عامل ، على ارتفاع ٦٨٠ متراً عن سطح البحر . عام ١٩٣١ كان فيها ٦٨٨ نسمة يسكنون ١٢٩ منزلاً ، احتلها الصهاينة ودمروها عام ١٩٤٨ .

ـ **لزّازة** : في أقصى شمال فلسطين على نهر الحاصباني ، وتحتوي على مياه غزيرة سطحية وجوفية . بلغ عدد سكانها عام ١٩٤٥ نحو ٢٣٠ نسمة ، واحتلها الصهاينة عام ١٩٤٨ بعدما دمروها وطردوا سكانها ، ثم عمدوا إلى استغلال أراضيها الزراعية .

ـ **الصالحية** : تقع بالقرب من الناعمة ، كان عدد سكانها في عام ١٩٤٥ نحو ١٥٠٠ نسمة ، احتلها الصهاينة عام ١٩٤٨ .

ـ **خان الدوير** : تقع شمال شرق صفد بالقرب من الحدود السورية . طرد الصهاينة سكانها منذ عام ١٩٣٩ ، البالغ عددهم ١٥٥ نسمة ، وأقاموا فيها نقطة استيطان سمّوها « دان » ، بعد تدميرها .

ـ **شوكة** : كان يسكنها حوالي ٢٠٠ نسمة عام ١٩٤٥ ، وشردوا إثر نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ ، انتشرت جنوب القرية الحقول الزراعية .

ـ **حانوتا** : تبعد عن رأس الناقورة خمسة كيلومترات ، وتقع على ارتفاع ٣٤٠ متراً عن سطح البحر . أقام المستوطنون الصهاينة فيها نقطة استيطان « حنيتاه » عام ١٩٣٨ ، واندثرت القرية قبل عام ١٩٤٨ .

ـ **إقرت** : ترتفع عن سطح البحر ٦٠٠ متراً ، بلغ عدد سكانها حتى عام ١٩٤٨ نحو ٥٠٠ نسمة من المسيحيين الكاثوليك ، احتلتها إسرائيل بعد احتلال مدينة عكا في ١٩٤٨/١٠/٣١ ، وبعد ستة أيام طرد أهلها . في ١٩٥١/١٢/٢٥ ، قامت القوات الاسرائيلية بنسف جميع بيوت القرية ، وبقي فيها ١٥ شيخاً يقيمون في الكنيسة في حالة اعتصام دائم .

ـ **كفر برعم** : ترتفع ٧٥٠ متراً عن سطح البحر ، وتبعد عن صفد نحو ١٧ كيلومتراً . بلغ عدد سكانها حوالي ألف نسمة ، جرى تهجيرهم في ١٩٤٨/١١/١٥ ، وقد صودرت أراضي كفربرعم وإقرت بموجب قانون أقره « الكنيست » في ١٩٥٣/٣/٢٠ . وكان الصهاينة قد أقاموا على أراضي القرية عام ١٩٤٩ مستعمرة « برعم » ، اشتهرت بالينابيع والحقول الزراعية الكبيرة .

في عام ١٩٧٢ قررت الحكومة الإسرائيلية رفض طلب أهالي إقرت وكفربرعم بالعودة ، وجددت هذا الرفض حكومة الليكود بعد عام ١٩٧٧ .

كما أضافت بعض المراجع قرى : الجردية ، معسولة ، عباسية ، دحيرجة . غير أن الاتصال الجغرافي ، والوحدة الإدارية والسياسية التي كانت قائمة بين جبل عامل ومنطقة الجليل ، وما تلاها من تخطيط دولي استعماري لحدود لبنان وفلسطين في عام ١٩٢٠ ، أضفى على بعض هذه القرى الغموض في تحديد موضعها ، والتضارب في المعلومات المتواترة عنها .

تخطيط جديد للحدود

بعد توقيع اتفاقية الهدنة بين لبنان واسرائيل بتاريخ ١٩٤٩/٣/٢٣ ، احتفظت اسرائيل بمساحات واسعة من الأراضي اللبنانية تابعة لعدد من القرى الحدودية ، أبرزها : يارون ورميش وعيترون وبليدا وميس الجبل وحولا وعديسة وكفركلا .

وبذلك جرى تخطيط جديد للحدود اللبنانية ، بحيث تقدمت إسرائيل باتجاه مجرى نهر الليطاني ، إلى نحو كيلومترين في أدنى نقطة[٨] ، وعملت على إقامة مستعمرة « مسكاف عام » في مرتفعات العديسة بالقرب من المنارة للسيطرة على مياه هذه المنطقة وجرها الى المستوطنات الاسرائيلية في شمال فلسطين[٩] ، كما سيطرت على طريق مرجعيون ـ بنت جبيل سيطرة أمنية كاملة ، بعد اقتطاع هذه المساحات الحدودية الجديدة ، والهيمنة على حركة المزارعين في أرضهم القريبة من الحدود .

الاقتراب من قمة جبل الشيخ

رغم عدم دخول لبنان الحرب العربية الإسرائيلية في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، فإن إسرائيل أعلنت من جانبها سقوط اتفاقية الهدنة ، واخترقت المجال الجوي اللبناني مراراً ، وقامت باقتطاع ١٣ مزرعة في خراج بلدة شبعا اللبنانية ، هي :

---

(٨) « جنوب لبنان ـ مأساة وصمود » ص ٣٣ .
(٩) « القرى الجنوبية السبع » ، ص ٦٥ .

المغر ، فشكول ، زبدين ، حارة أفوة ، برتعيا ، الربعة ، بيت البراق ، برختا ، كفردورة ، جورة العقاب ، رمتة ، خلة الغزالة ، وادي القرن.

جميع هذه المزارع قائمة فوق أراض زراعية خصبة في السفوح الغربية لجبل الشيخ ، ربطتها إسرائيل بطريق معبدة ممتدة من سهل الحولة حتى مدخل بلدة شبعا ، مروراً بـرويسات كفرشوبا . وبعد أن أقدمت اسرائيل على طرد سكان هذه المزارع البالغ عددهم ٣٥٠٠ نسمة ، أقامت منشآت عسكرية ومدنية في تلك المنطقة الاستراتيجية ، كان أهمها مرصد جبل الشيخ المشرف على سهل البقاع ومنطقة كبرى في فلسطين ومحيطها[١٠].

منذ عام ١٩٧٠ ، أخذت إسرائيل تقضم مزيداً من الأراضي اللبنانية في الهضاب الغربية لجبل الشيخ تابعة لبلدتي الهبارية وكفرشوبا كي تقترب من قمته الاستراتيجية الهامة ، فسيطرت على مساحات واسعة في مناطق هذه الهضاب : النقار ، الشحل ، السواقي ، جورة العليق ، وأقامت فيها مواقع عسكرية ومرابض مدفعية بعيدة المدى[١١].

بعد ذلك ، جرى احتلال تلة السدانة قرب شبعا ، وأقيم فوقها مركز إسرائيلي للمراقبة ، واحتلال جبل الشميس شرق كفرشوبا ، كما مدّ جيش الاحتلال الاسرائيلي شريطاً من الأسلاك الشائكة

---

(١٠) صحيفة « الشرق » ، بيروت ، ١٩٨٢/٢/٤ .

(١١) « جنوب لبنان مأساة وصمود » ، م . س ، ص ٣٥ .
يراجع كذلك : صحيفة «اللواء» ، بيروت ، ١٩٨٦/١٠/١٤ .

حول هذه المناطق المحتلة ، وعمد إلى شق طرقات تصل إلى مناطق الوزاني وتل الوزاني وتل النحاس على الحدود الدولية .

استمرار الاقتطاع

في ١٩٧٤/٥/٢٥ ، تقدم مختار قرية عيترون إسماعيل إبراهيم عباس بإبلاغ قائمقام بنت جبل أن إسرائيل استولت على قسم من أراضي البلدة طوله ثلاثة كيلومترات ، ويتراوح عرضه بين ١٠٠ و٥٠٠ متراً ، وزرعت حقول ألغام داخل هذه المساحة المقتطعة المزروعة حبوباً وتبغاً(١٢) ، وفي ١٩٧٦/٧/١٦ اقتطعت القوات الإسرائيلية مساحة من أراضي بلدة الضهيرة الحدودية ، وأحاطتها بالأسلاك الشائكة(١٣) ، واستمر تعديل الحدود بتقديم الشريط الشائك داخل الأراضي اللبنانية في نقاط عديدة ، وإقامة مواقع عسكرية إسرائيلية داخل الأراضي اللبنانية وقد بلغت ٢١ موقعاً عسكرياً حتى ١٩٧٦/٨/٨ ، توزعت على أقضية صور وبنت جبيل ومرجعيون(١٤) ، كما يلي :

* **في قضاء صور** : موقع الناقورة ، موقع البستان ، موقع الضهيرة ، موقع يارين ، موقعان في مروحين ، موقعان في رامية .
* **في قضاء بنت جبيل** : موقع عيتا الشعب ، موقعان في بليدا .

---

(١٢) « لبنان ١٩٤٩ ـ ١٩٨٥ . الاعتداءات الاسرائيلية » ، بيروت ، المركز العربي للمعلومات ، ١٩٨٦ ، ص ٩١ .

(١٣) م . س ، ص ١٢٤ .

(١٤) « لبنان ١٩٤٩ ـ ١٩٨٥ . الاعتداءات الاسرائيلية » ، ص ١٢٤ .

* **في قضاء مرجعيون : موقعان في ميس الجبل ، أربع مواقع في تل النحاس وكفركلا ، موقع في القليعة .**

« الشريط الحدودي »

صباح الخامس عشر من شهر آذار (مارس) ١٩٧٨ قام الجيش الاسرائيلي بعملية اجتياح واسعة لجنوب لبنان على جبهة طولها ١٠٠ كيلومتر وعرضها يتراوح بين ٧ و ١٧ كيلومتراً ، عرفت بعملية الليطاني . وتذرعت إسرائيل بانطلاق الأعمال الفدائية الفلسطينية من الأراضي اللبنانية للقيام بهذا الاجتياح الواسع الممتد من رأس البياضة على شاطىء البحر إلى القطاع الأوسط إلى راشيا الفخار في القطاع الشرقي على سفوح جبل الشيخ ، لكن سرعان ما أخذت تتكشف ، أكثر من أية مرحلة ماضية ، الأهداف الاسرائيلية التوسعية في لبنان ، خاصة بعدما أعلن الرائد الفار من الجيش اللبناني سعد حداد في ١٩ نيسان (أبريل) ١٩٧٩ ، ومن مستعمرة « المتلة » قيام « دولة لبنان الحر » بدعم كامل من إسرائيل ، لتتوالى بعد هذا التاريخ أعمال الاقتطاع الاسرائيلية في الجنوب .

مكّنت إسرائيل هذا الضابط اللبناني ، ومن معه من المرتبطين بالعدو الإسرائيلي ، من السيطرة على ما سمي « بالشريط الحدودي » ، بعدما منعت قوات الطوارىء الدولية العاملة في الجنوب ، وقوة من الجيش اللبناني من الوصول الى هذا الشريط لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ ، القاضي بتحقيق الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي اللبنانية ، وتمكين السلطة الشرعية

من بسط نفوذها حتى الحدود الدولية . ثم راحت تدعم ، مادياً وعسكرياً ، قوات الشريط الحدودي التابعة لها ، ومكنتها من السيطرة على ٥٦ بلدة وقرية في أقضية صور ومرجعيون وبنت جبيل وحاصبيا ، هي :

* **في قضاء صور** : الناقورة ، الضهيرة ، يارين ، زلوطية ، مروحين ، أم التوت ، علما الشعب ، طير حرفا ، شمع ، شيحين ، الجبين ، البستان ، بيوت السياد ، مراح البياضة .
* **في قضاء مرجعيون** : بليدا ، محيبيب ، الخيام ، الوزاني ، سردا ، جديدة مرجعيون ، دبين ، القليعة ، برج الملوك ، كفركلا ، دير ميماس ، عديسة ، مركبا ، بني حيان ، طلوسة ، رب ثلاثين ، حولا ، الطيبة ، ميس الجبل ، تل النحاس ، الميسات ، خربة الدوير .
* **في قضاء بنت جبيل** : بنت جبيل ، عيترون ، عيناتا ، مارون الراس ، يارون ، رامية ، بيت ليف ، صربين ، حانين ، رشاف ، رميش ، دبل ، عين ابل ، القوزح ، بيت ياحون .
* **في قضاء حاصبيا** : الماري ، كفرشوبا ، حلتا ، المجيدية ، السلامية .

حتى عام ١٩٨٠ ، اقتطعت اسرائيل ، داخل الشريط الحدودي ، ١٨٠٠ دونم من أراضي العديسة ، و١٥٠ دونم من علما الشعب ، و ٥٠ دونم من عيتا الشعب ، و١٥ دونم من رميش ، كما تم اقتطاع ٥٠٠ دونم من أراضي عيترون ، ومساحات أخرى من مزرعة الميسات وخراج حولا وميس الجبل ، وقد بلغ

طول المنطقة المقتطعة من حولا وميس الجبل ٣ كيلومتراً ، بعرض ٥٠٠ متر ، وشملت الأراضي التالية : منطقة الملول ، العباد ، الخانوق ، الخلة الفوقا ، مرج القعقور ، الاطلية ، عريض النمل ، خلة الذيبة ، خلة علي سعيد ، البردوشة[١٥].

بالإضافة الى ذلك ، أقامت إسرائيل بيوتاً متنقلة في مثلث كفرشوبا[١٦] ، ومراكز عسكرية ومخيمات تدريب في شمال شرق مرجعيون ، والخيام ، والعديسة ، ويارين ، وعلما الشعب ، وشق طرق لجهة العديسة ـ الخيام[١٧].

على صعيد آخر ، عمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي الى سرقة وتزوير المعالم الأثرية في عدد كبير من المناطق ، لتسهيل عملية الاقتطاع ، ففي ١٩٧٨/٤/٢٥ استولت على آثار منطقة السليخة في صور[١٨] ، وفي ١٩٧٨/٥/٦ ، قامت بالتنقيب عن الآثار قرب بلدة شقرا في مدافن بركة النقية واستولت على الآثار التي وجدتها[١٩] ، وفي ١٩٨٠/٨/٢٣ قامت دائرة مصلحة الآثار الإسرائيلية بالتنقيب في منطقة الآثار القديمة بجوار بلدة علما

---

(١٥) « الشرق » ، ١٩٨٢/٢/٤ .
(١٦) « الشرق » ، ١٩٨٢/٢/٤ .
و « اللواء » ، ١٩٨٢/٢/١٤ .
و « لبنان ١٩٤٩ ـ ١٩٨٥ ، الاعتداءات الاسرائيلية » ، ص ٢٤٨ .
(١٧) « جنوب لبنان ، مأساة وصمود » ص ٥٨ .
(١٨) « لبنان ١٩٤٩ ـ ١٩٨٥ . الاعتداءات الاسرائيلية » ، ص ١٤٢ .
(١٩) م . س ، ص ١٤٣ .

الشعب[٢٠] ، وفي ١٩٨١/٨/٢٦ ، أجرت عملية تنقيب عن آثار منطقة القصيرات القريبة من قلعة شمع الأثرية واستولت على بعض القطع ونقلتها إلى الأراضي المحتلة[٢١].

وتسهيلاً لحركة قوات الاحتلال ، وإمعاناً في مزيد من تعديل الطبيعة الجغرافية في عدد من القرى والبلدات الحدودية ، شقت هذه القوات إثر اجتياح ١٩٧٨ مدرجاً خاصاً بطائرات الهليكوبتر على بيادر شبعا بلغ عرضه ٥٠ متراً[٢٢] ، وفي ١٩٧٨/١٢/٦ تم توسيع مطار الخيام ـ القائم منذ الحرب العالمية الثانية ـ بمعدل ٧ أمتار لنفس الغاية[٢٣] ، وفي ١٩٨٢/٥/١٤ بدأت القوات الاسرائيلية بإقامة مطار عسكري للطائرات المروحية في منطقة جبل حانين[٢٤] ، لتستمر فيما بعد محاولات إنشاء مطارات عسكرية صغيرة ، ومد شبكات طرق المواصلات ، لتسهيل الأعمال الحربية وتعديل الطبيعة الجغرافية القائمة ، حيث شكل اجتياح ١٩٧٨ وثبة كبرى للمخطط الاسرائيلي في اقتطاع الأراضي اللبنانية ، قال عنها قائد القطاع الشمالي أفيجدور بن غال ، بعد مرور سنتين على الاجتياح :

---

(٢٠) م . س ، ص ٢٤٦ .
(٢١) م . س ، ص ٢٩٩ .
(٢٢) « وكالة مختارات الأخبار العربية والعالمية » ، بيروت ، الملف السنوي ، ١٩٧٨ ، ص ٥٥ .
(٢٣) م . س ، ص ٨٧ .
(٢٤) « لبنان ١٩٤٩ ـ ١٩٨٥ . الاعتداءات الاسرائيلية » ، ص ٣٢١ .

« إننا زدنا ممتلكاتنا في جنوب لبنان نتيجة عملية الليطاني . . ولبنان الدولة الوحيدة التي لا يوجد لها مستقبل واضح حتى الآن »[٢٥] .

غزو ١٩٨٢ وتوسيع « الشريط الحدودي »

تمادت إسرائيل بالعدوان والتوسع في الأراضي اللبنانية مع غزو لبنان في ٦ حزيران (يونيو) ١٩٨٢ ، وصولاً إلى العاصمة بيروت . وكان من النتائج المباشرة لهذا الغزو العمل على توسيع نطاق الشريط الحدودي ، بإخضاع عدد من البلدات والقرى لسيطرة قوات الاحتلال والميليشيات المتحالفة معها ، بحيث أصبح عمق الشريط يتراوح بين عشرة وخمسة عشرة كيلومتراً ، ويغطي ٨٪ من الأراضي اللبنانية ، وتبلغ مساحته حوالي ٨٣٦ كيلومتراً مربعاً ممتدة من رأس البياضة على البحر المتوسط غرباً الى جبل الشيخ شرقاً[٢٦] ، أما البلدات والقرى الجديدة الملحقة بالشريط الحدودي فهي :

* **في قضاء صور** : مطمورة ، الصالحاني ، اسكندرونا ، رأس البياضة ، رأس الناقورة ، لبونة ، حامول ، البطيشية ، جسر الحمراء ، مجدل زون .
* **في قضاء بنت جبيل** : عيتا الشعب ، كونين ، الطيري ، برعشيت، شقرا ، عيتا الزط ، الشومرية .

---

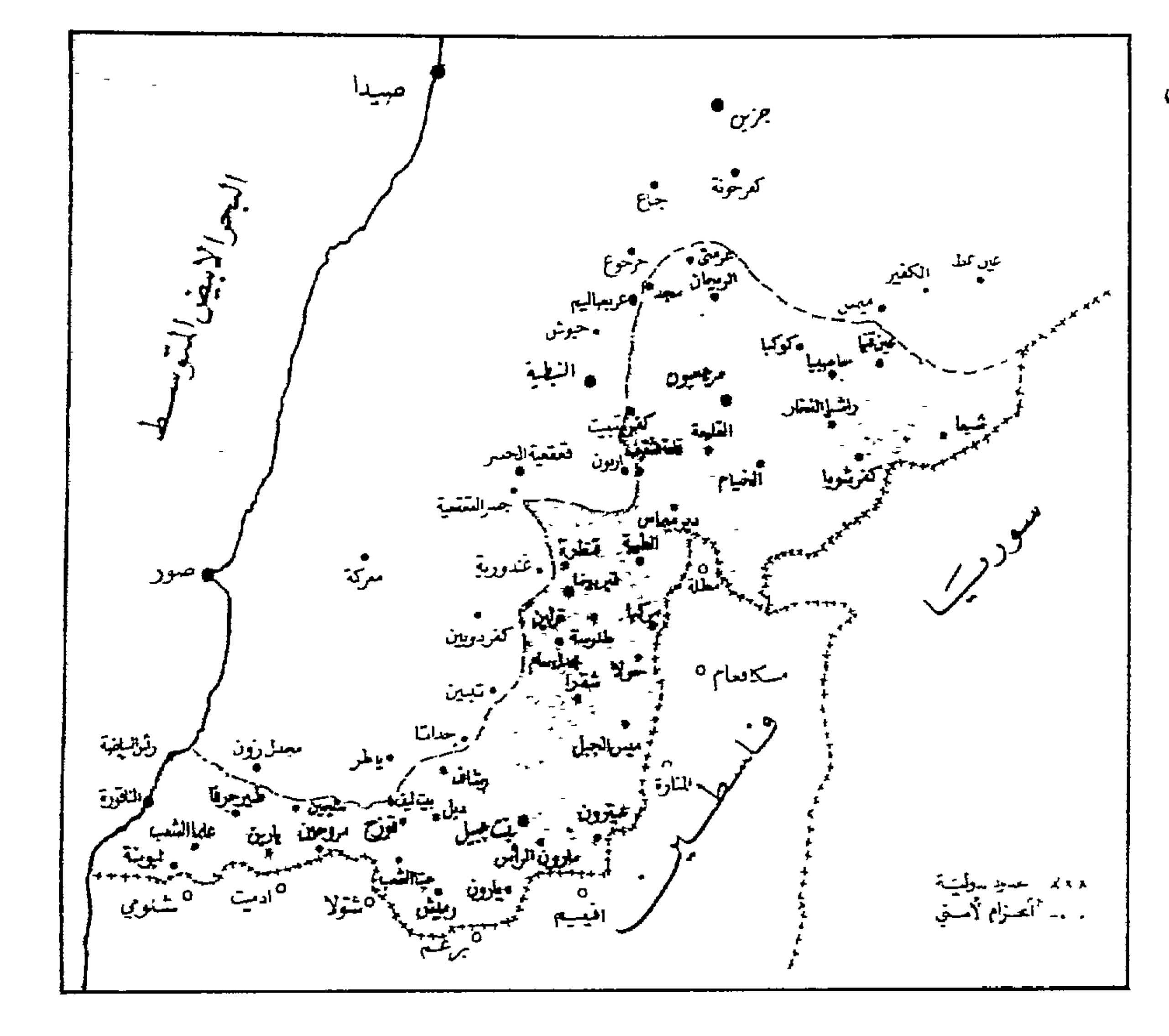
(٢٥) « الموقف » ، العدد ٤٤ ، ١٩٨٧ ، ص ٤٩ و ٥٠ .
(٢٦) « اللواء » ، ١٩٨٦/١٠/١٤ .

* **في قضاء مرجعيون** : العمرا ، الخريبة ، بلاط ، قنطرة ، مجدل سلم ، قبريخا ، عدشيت ، إبل السقي .
* **في قضاء حاصبيا** : حاصبيا ، كفرحمام ، راشيا الفخار ، شبعا ، الهبارية ، الفرديس ، عين جرفا ، شويا ، أبو قمحة ، كوكبا ، عين قنيا ، خلوات البياضة .
* **في قضاء النبطية** : قلعة الشقيف ، أرنون ، علمان ، خراج كفرتبنيت .
* **في قضاء جزين** : العيشية ، الجرمق ، الريحان ، سجد ، القطراني ، عرمتى ، كفرحونة ، السريرة .

بذلك يصبح عدد البلدات والقرى الموجودة داخل الشريط الحدودي ، والملحقة به مئة وخمسة ، وتوسّع ليمتد إلى قضائين جديدين هما النبطية وجزين وتقوم قوات الاحتلال بتضييق الحصار الأمني حوله ، وفي داخله ، وضبط حركة الدخول إليه والخروج منه ، وتقييد حركة الأفراد والبضائع في المعابر المحددة التالية :

* معبر الشومرية ـ يصل بنت جبيل مع النبطية .
* معبر بيت ياحون ـ يصل بنت جبيل مع صور .
* معبر كفرتبنيت ـ يصل مرجعيون مع النبطية .
* معبر زمريا ـ يصل حاصبيا مع البقاع .
* معبر كفرحونة ـ يصل جزين مع الشوف .
* معبر البياضة ـ على الساحل في قضاء صور .

كل هذه التطورات الخطيرة أدت إلى مزيد من اقتطاع الأراضي اللبنانية ، وإنشاء المطارات الحربية ، وطرق المواصلات



خريطة الشريط الحدودي
في جنوب لبنان ـ
١٩٨٥

الجديدة ، فمن انشاء مطار للطائرات المروحية في خراج بلدة العديسة بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢١[٢٧] ، إلى مصادرة ٧ آلاف دونم بالقرب من نبع الوزاني في ١٩٨٤/٨/١٢ ومنع إسرائيل مراقبي الأمم المتحدة من تفقد المنطقة ومن دخولها[٢٨] ، الى وضع حجر الأساس لإقامة مستوطنة يهودية تضم ٣ آلاف مسكن ليهود « الفالاشا » في مزارع شبعا خلال صيف ١٩٨٥[٢٩] .

واكب كل هذه الأعمال العدوانية لجوء اسرائيل الى ترميم الأماكن الدينية اليهودية في المقبرة اليهودية والكنيس وحارة اليهود في مدينة صيدا[٣٠] ، وادعاء اليهود بحقهم في « مزار سجد » فوق نبع الطاسة ، وانشاء عشرات المطارات والمهابط العسكرية في الخيام ، واثان في جزين ، ومناطق شرق صيدا ، وإقامة معسكرات تدريب أهمها معسكر المجيدية ، ونصب شبكات الانذار المبكر فوق جبال الباروك الاستراتيجية التي تغطي مساحة كبيرة من المشرق العربي ، وشق طرقات داخل البساتين الزراعية بطول أكثر من ١٥٠ كيلومتراً تصل الشريط الحدودي بفلسطين المحتلة[٣١] .

---

(٢٧) « لبنان ١٩٤٩ ـ ١٩٨٥ . الاعتداءات الاسرائيلية » ص ٣٩٢ .

(٢٨) م . س ، ص ٤٤١ و٤٤٢ .

(٢٩) « الموقف » ، العدد ٣٤ ، ١٩٨٦ ، ص ١٤ .

(٣٠) « النداء » ، بيروت ، ١٩٨٣/٣/٤ .

(٣١) « الموقف » ، العدد ٥ ، ١٩٨٣ ، ص ١٦ .

خلاصة

المخطط الاسرائيلي لاقتطاع الأراضي اللبنانية بالتدريج ، لم يوضع بعد انطلاقة المقاومة الفلسطينية المسلحة ، ونشوء العامل الفلسطيني في لبنان ، بل يعود في اصوله وجذوره الى تاريخ نشأة الحركة الصهيونية في القرن التاسع عشر : اهدافاً وتنظيماً ، وهو جزء من المخطط الصهيوني العام للسيطرة على الأرض العربية بين النيل والفرات على الأقل.

وقيام إسرائيل بتنفيذ هذا المخطط ، سبق قيام ما سُمِّيَ « دولة اسرائيل » ، بل كان سابقاً لقيام لبنان نفسه بحدوده الدولية المحددة عام ١٩٢٠ ، وهو مخطط مستمر ، بمعزل عن طبيعة البنى السياسية والاجتماعية القائمة في لبنان ، لأن المطلوب دائماً الاستيلاء على أراضي العرب، تحت تبرير واحد هو الحدود الآمنة. والحدود الآمنة بالمفهوم الصهيوني ، حدود متحركة تتبع مسار ينابيع المياه ، والتلال والجبال ، بل والسهول أيضاً لإسكان المستوطنين اليهود الجدد القادمين من كل حدب وصوب . إنه مفهوم توسعي عدواني يفسر كافة الوقائع والاعتبارات الجيو-سياسية بالتصور الصهيوني الاسطوري ، على حساب أراضي الغير ، وعلى حساب الشعب العربي ومنه شعب لبنان.

أما أساليب تنفيذ المخطط ، فهي تدميرية عدوانية ، بعيدة عن كل القيم الأخلاقية ، وعن كل الأعراف والقواعد الدولية . إنها سياسة الأرض المحروقة تمارسها إسرائيل لتحقق مخططها ، فتقوم بتهجير السكان مسلمين ومسيحيين ، وتدمير المنازل وإتلاف

المـزروعـات ، وشق الـطرقـات العسكـريـة ، وإقـامـة المـراكـز والمطارات الحربية فوق أراض مصادرة ، واستمرار أعمال التمشيط القتالية ، وأعمـال الاعتقالات والمـداهمات للتجمعـات السكانية المدنية . . كل ذلك بغية الوصول إلى تنفيذ مخطط الاقتطاع الذي قطع شوطاً كبيراً في الأراضي اللبنانية ، بحيث أصبح معه لبنان دولة كباقي الدول العربية المتاخمة لفلسطين المحتلة ، يرزح جزء من أراضيها تحت الاحتلال الإسرائيلي .

الفصل الثالث

الاقتراب من مياه الليطاني

أخذت تبرز مسألة توفير الموارد المائية للمجتمع الصهيوني في فلسطين المحتلة ، لتلبية حاجات الاستيطان الدائمة ، المرتبطة بالنزعة التوسعية الاسرائيلية .

من هذه الموارد المحتملة ، مياه الجنوب اللبناني ومن ضمنها نهر الليطاني ، التي عمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي إلى محاصرتها ، وسرقتها ، خاصة بعد غزو ١٩٨٢ .

أطماع تاريخية بالمياه

منذ أن أخذت تتجه الحركة الصهيونية العالمية في القرن التاسع عشر إلى استكمال مقومات البناء التنظيمي ، تنبّهت إلى مشكلة المياه في فلسطين وعلاقة هذه المشكلة بالاستيطان الصهيوني . ونسّقت مع بريطانيا في هذا المجال ، حين أوفدت « الجمعية العالمية البريطانية » بعثة من الخبراء والمهندسين إلى فلسطين لتقصي مواردها الطبيعية في عام ١٨٧٣ . وبعد سنتين أشارت البعثة إلى إمكانية ري صحراء النقب من كميات المياه

المختزنة في شمال فلسطين[1] .

ولما انعقد مؤتمر السلام بباريس ، في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، طالبت المنظمة الصهيونية العالمية في مذكرتها المرفوعة بتاريخ ١٩١٩/٢/٣ إلى المجلس الأعلى للمؤتمر أن تبتدأ الحدود الشمالية للوطن القومي اليهودي « بنقطة تقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط بجوار صيدا ، وتتبع مجاري مياه الجبال اللبنانية حتى جسر القرعون ، ومنها البيرة ، متبعة الخط الفاصل بين السفوح الشرقية والغربية لجبل الشيخ . . ثم تتجه شرقاً متبعة الضفة الغربية الشمالية لنهر مغنية حتى تحاذي الخط الحديدي الحجازي غرباً منه . إن الحياة الاقتصادية لفلسطين ، شأنها في ذلك شأن أي بلد جاف ، تعتمد على الموفور من موارد المياه . . وجبل الشيخ هو بالنسبة لفلسطين (أبو المياه) الحقيقي ولا يمكن فصله عنها . . »[2] .

في العام التالي وجه رئيس المنظمة الصهيونية العالمية حاييم وايزمن رسالة إلى وزير الخارجية البريطانية اللورد « كرزون » بتاريخ ١٩٢٠/١٠/٣٠ ، وهي وثيقة تابعة للخارجية البريطانية رقم (F ٠٣٧١/٥٢٤٦) ، تضمنت ما يلي :

« إنني واثق أن سيادتكم تدركون حاجة فلسطين الملحة إلى

---

(١) كحالة ، صبحي ، « المشكلة المائية في إسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي - الاسرائيلي » ، بيروت ، « مؤسسة الدراسات الفلسطينية » ، ١٩٨٠ ص ٥ .

(٢) « القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني » ، م . س ، ص ٤٩٥ .

مياه الليطاني . وهذه الحاجة تبقى قائمة حتى ولو ضم اليرموك والأردن إلى فلسطين . . إن مياه الليطاني ضرورية لري الجليل الأعلى ولاستمرار الطاقة الكهربائية . . »[٣] .

تنفيذاً لهذه الأطماع الصهيونية ، سعى الصهاينة إلى عرقلة قيام العرب في فلسطين والأردن باستثمار مواردهم المائية، وحصلوا من الانتداب البريطاني على امتيازات رسمية لاستثمار هذه الثروة المائية ، وبالفعل حصلت « شركة روتنبرغ » اليهودية عام ١٩٢٦ على امتياز استثمار مياه نهري الأردن واليرموك في نقطة التقائهما، كما حصلت شركات يهودية متعددة على امتيازات استثمار بعض الأنهار الداخلية في فلسطين مثل نهر العوجا ، ونهر المقطع ، وعلى امتياز تجفيف بحيرة الحولة واستثمار أراضيها بعدما سحب هذا الامتياز من اللبنانيين[٤] .

استمر التنسيق البريطاني ـ الصهيوني ، وتكثفت الدراسات والأبحاث للسيطرة على المياه في شمال فلسطين ، سواء مياه الليطاني ومياه اليرموك والأردن ، أم مياه الحاصباني والوزاني اللذان ينبعان من جنوب لبنان ويصبان في نهر الأردن شمال فلسطين ، أم المياه الجوفية ومياه الجداول في سفوح جبل الشيخ وأقاصي جبل عامل ، وبقي الليطاني هدفاً رئيساً في الاستراتيجية الاستيطانية للصهاينة ، حيث خاطب مؤسس « دولة اسرائيل » دايفيد

---

(٣) مجلة « التضامن » ، لندن العدد ٢٢ ، ١٩٨٣ ، ص ٧٦ .

(٤) « المشكلة المائية في اسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي ـ الاسرائيلي » ، م . س ، ص ٦ و ٧ .

ابن غوريون الخارجية البريطانية في مذكـرة سريـة عام ١٩٤١ جـاء فيها :

« علينـا أن نتذكـر أنه من أجـل قدرة الـدولة اليهـوديـة على البقاء . . لابد أن نكون من جهة جيراناً للبنـان المسيحي ، ومن جهة أخرى يجب أن تكـون أراضي النقب القاحلة وكـذلك ميـاه الأردن والليطاني مشمولة داخل حدودنا »[٥]. مع ما تكشف هذه الوثيقة من أهداف صهيونية في التدخل بالشؤون الداخلية اللبنانية إضافة إلى الرغبة الجامحة في السيطرة على المياه .

ولما حلّ عام نكبة فلسطين ، عام ١٩٤٨ ، تقدمت إسرائيل بـاتجاه مجـرى نهر الليـطاني داخـل الأراضي اللبنـانيـة[٦] ، ولم تنسحب إلا بعد ضغوطات دولية متعددة ، وبعدما اقتطعت جـزءاً جديداً من الأراضي الغنية بالمياه .

مشروع «جونستون» وروافد نهر الأردن

أعلن الرئيس الأميركي « ايـزنهاور » عـام ١٩٥٣ عن تكليف مستشاره « اريك جونستون » ، بمهمة الاتصال بحكومات كل من مصر وسوريا ولبنان والأردن وإسرائيل للوصول إلى تنفيذ مشروع مفصـل لتـوزيـع ميـاه حـوض وادي الأردن تحت إشـراف الامم المتحدة . ويقضي هذا المشـروع بتوزيـع كميات ميـاه الحوض البالغة ١٢١٣ مليون متراً مكعباً كما يلي :

---

(٥) « معاريف » ، ١٨/٤/١٩٧٢ .

(٦) « جنوب لبنان . مأساة وصمود » ، ص ٣٣ .

٧٧٤ مليون متراً مكعباً للأردن .
٤٥ مليون متراً مكعباً لسورية .
٣٩٤ مليون متراً مكعباً لاسرائيل .
لا شيء للبنان[٧] .

الجانب الاسرائيلي رفض مشروع « جونستون » ، وقدّم مشروعاً مضاداً عرف باسم واضعه المهندس الاميركي « جون كوتون » ، ودعا إلى أن يخصص لاسرائيل ١٢٩٠ مليون متراً مكعباً على الأقل ، بحجة أن مياه الحوض تبلغ ٢٣٤٥ مليون متراً مكعباً ، وتضمن رفض إسرائيل أي إشراف دولي على توزيع المياه ، ومطالبتها بادخال مياه الليطاني في هذا المشروع ليجري تقاسمها ، على أن يكون لاسرائيل ما لا يقل عن ٤٠٠ مليون متراً مكعباً منها ، ويبقى للبنان ٣٠٠ مليون متراً مكعباً فقط .

أما الجانب العربي فقد اعترض بالأصل على مشروع « جونستون » لأنه أهمل لبنان ، وأعطى كمية ضئيلة لسوريا ، بينما أعطى لإسرائيل حوالي ٣٣ بالمئة من إيراد حوض وادي الأردن ، في حين أن المياه التي تغذي هذا الحوض ، وتقع في فلسطين المحتلة ، لا تصل نسبتها إلى اكثر من ٢٢ بالمئة فقط[٨] .

وأمام التعنت الاسرائيلي في السيطرة على المياه العربية ، أعلن مجلس جامعة الدول العربية في قرار اتخذه في تشرين الأول

---

(٧) « المشكلة المائية في اسرائيل وانعكاساتها . . » ، م . س ، ص ١٩ .
(٨) م . س ، ص ٢٢ ـ ٢٥ .

(اكتوبر) من عام ١٩٥٥ رفض الموافقة على مشروع « جونستون » لأنه يحتوي على أبعاد سياسية خطيرة ، كما كـان مجلس النواب اللبناني قد اتخذ قراراً مماثلاً في ١٩٥٥/٧/٢٦ ، جاء فيه :

« لمناسبة ما روجته الصحف ووكالات الأخبار من أن المستر جونستون قادم إلى لبنان لمباحثة الحكومة في مشروعه المعروض وأخذ جوابها النهائي عليه ، يذكر هذا المجلس الحكومة بـالقرار الذي اتخذه سابقاً . . والذي يؤكد بأنه غير مستعد بـأي وجه من الوجوه للتنازل عن اية نقطة من مياهه أو الدخول في أية مفاوضات ترمي إلى توزيع هذه المياه المشهورة باسم مياه الحاصباني »[٩] . وبذلك طوي مشروع « جونستون » ، وبقيت الأطماع الاسرائيليـة بالمياه العربية مستمرة .

تجدر الإشارة هنا ، إلى أن إسرائيل كانت قد بدأت بتنفيـذ خطة تحويل مياه نهر الأردن إلى صحراء النقب منذ عام ١٩٥٣ ، واستمرت بهذا التنفيذ بعد مشروع « جونستون » ، لجر ٧٠٠ مليون متراً مكعباً من مياه الأردن على أن ينتهي التنفيذ في عام ١٩٦٦ .

ورغم السرية التامة التي أحاطت بالخطة الاسرائيلية ، تسربت بعض المعلومات حولها ، وأحدثت تأثيراً سياسياً كبيراً في الأقطار العربية ، فدعا المغفور له الرئيس جمال عبد الناصر الى عقد مؤتمر القمـة العربي الأول في القـاهـرة بتـاريـخ ١٣ ـ ١٧ كـانـون الثـاني (يناير) ١٩٦٤ ، لبحث مسألة قيـام إسرائيـل بتحويـل مياه نهـر

---

(٩) « لبنان ١٩٤٩ ـ ١٩٨٥ . الاعتداءات الإسرائيلية » ، م . س ، ص ٢٢ .

الاردن ، وقد قرر القادة العرب تحويل روافد النهر ، للرد على الأطماع الصهيونية . غير أن ضعف التضامن العربي ، وغياب التكامل المطلوب في صيانة الأمن العربي ، مكّنا إسرائيل من إضعاف القرار العربي بتحويل روافد نهر الأردن ، بعدما هددت بضرب الاجراءات العربية في كل من سوريا ولبنان والأردن ، وبالفعل فقد ضربت بعض الجرارات بالقرب من نهر الحاصباني في لبنان ، بل ووصل الضغط الاسرائيلي إلى البنك الدولي لمنعه من إقراض الحكومة اللبنانية لتنفيذ مشروع الليطاني[١٠] ، وفق سياسة اسرائيلية متشددة حيال مسألة المياه لما لها من أبعاد استراتيجية هامة على وجود إسرائيل ومستقبلها .

مشاريع لسرقة المياه

أثناء اهتمام الحكومة اللبنانية بتنفيذ مشروع الليطاني لاستثمار مياهه في الري وتوليد الطاقة الكهربائية ، أخذت اسرائيل تجهّز فنياً لسرقة مياه الليطاني ، وممارسة ضغوطاتها السياسية بغية عرقلة تنفيذ المشروع اللبناني ، وكان قد أعلن رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق ليفي أشكول منذ عام ١٩٦٧ :

« هناك نصف مليار متر مكعب من مياه الليطاني تضيع سنوياً في البحر ويجب استعمالها لصالح شعوب المنطقة . . إن القنوات باتت جاهزة في إسرائيل لاستقبال مياه الليطاني المحوّلة[١١]. وفي

---

(١٠) «الموقف» ، العدد ٣ ، ١٩٨٣ ، ص ٢٩ .
(١١) «Le Monde», Paris, 7/7/1967

هـذا التصريـح الرسمي الإسـرائيلي أبلغ دلالـة على مخـططات إسرائيل في الاقتطاع والاعتداء على السيـادة اللبنانيـة ، حتى أن الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام ١٩٧٨ أسمي « عملية الليطاني » ، حيث اعتبـرت الحكـومـة الاسـرائيليـة الـوصـول اليـه ضـرورة استراتيجية ، وتبيّن من تقرير « لجنة برامج الامم المتحدة للبيئة » المرفوع إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن إسرائيل قامت في عام ١٩٧٨ بنشاطات كثيفة في جنوب لبنان عند الوزاني ، وعند نهـر الليطاني لجر المياه إلى منطقة الجليل في فلسطين المحتلة عبر قناة جوفية يتراوح طولها بين ١٨ و ٢٠ ميلاً[١٢] .

وفي عام ١٩٨١ أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي أريئيل شارون « أن مشكلة المياه في إسرائيل لا يمكن حلها بشكل كامل إلا في نطاق الحل الإقليمي ، ذلك أن ثلث مصادر المياه توجد في لبنان وهضبة الجولان ، وثلث آخر في الضفة الغربية »[١٣] .

وبعـد غزو لبنـان عام ١٩٨٢ ، تكشفت أكثـر من السابق ، المخططات الإسرائيلية في السيطرة على الميـاه ، فقامت قـوات الاحتلال بجملة ممارسات فنيّة جديدة لتنفيذ هذه المخططات كان أبرزها :

ــ تمـركز آليـات إسرائيليـة بالقـرب من نبـع الـوزاني ، والقيـام بمحاولات متعددة لجـر مياه هـذا النبع بـدون ضجة إعـلامية

---

(١٢) « الموقف » ، العدد ٣ ، ١٩٨٣ ، ص ٢٩ .

(١٣) « دافار » ، ١٩٨١/٦/١٤ .

وسياسية ، منهـا تلزيم مياه نبـع الوزاني إلى شـركة إسـرائيلية أجرت دراسات ميدانية للمشروع ، بالإضافة إلى منع أهالي بلدة دير ميماس من الوصول إلى ممتلكاتهم الواقعة على ضفاف نهر الليطاني بسبب الحفريات التي قامت بها قوات الاحتلال ، وبناء موقع عسكري في هذه البلدة يشرف على جسر الخردلي القائم على النهـر ، والسيطرة العسكـرية على التـلال المشرفـة على الليطاني في الطيبة وعديسة وقلعة الشقيف ، مع استمرار منع دخول المزارعين إلى المنطقة المحاذية لنهر الليطاني خلال عام ١٩٨٢[١٤] .

ـ في عام ١٩٨٣ ، اعلم المراقبون في قوات الطوارىء الدوليـة العاملة في جنوب لبنان الامين العام لـلامم المتحدة عن بـدء تحويل ميـاه الليبطاني الى اسـرائيل[١٥] ، رغم كـل محاولات الاحـتلال لتضليل واخفاء هذه العملية .

ـ في عـام ١٩٨٤ ، درست لجنـة من المهنـدسين الإسـرائيليين عيّنات من مياه وأتربة مجرى نهر الليطاني ، ووضعت مضخات كبيرة للمياه بين بلدتي بـلاط ودير ميمـاس القريبتين من ميـاه النهر ، وتـمّ اقتطاع سبعة آلاف دونـم من منطقة الوزاني للسيطرة على مياه النبع ، وقد أعلن الناطق باسم الامم المتحدة « تيمور جوكسيل » إن الحكـومة الاسـرائيلية رفضت السمـاح لمراقبي

---

(١٤) « لبنـان ١٩٤٩ ـ ١٩٨٥ . الاعتـداءات الإسـرائيليـة » ، م . س ، ص ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٢٠ .

(١٥) « الموقف ، العدد ٥ ، ١٩٨٣ ، ص ١٥ .

الأمم المتحـــدة بتفقـــد المنـــطقـــة المـــذكـــورة ومنعتهم من دخولها »[16] .

ـ في عـام ١٩٨٥ ، ركز الاحتـلال تمركـزه في التلال والجبـال المشرفة على مجرى الليطاني ، وتحديداً في جبل صافي وتلة علي الطاهر وجبل الشيخ وقلعـة الشقيف[17] واستمر بـأعمال الرصد والمراقبة الدائمة لكامل المنطقة المحيطة بالنهر .

مع تفاقم الأزمة اللبنانية منذ منتصف السبعينات ، وخلال فترة الثمانينات ، تعرقل تنفيذ « مشروع الليطاني » مع ضعف وتراجع دور السلطة السياسية ، الذي كانت قد بدأته الحكومة اللبنانيـة ، وأصبحت ميـاه الليطاني والـوزاني والحـاصبـاني ، وميـاه الأراضي المقتـطعة ، في سفـوح جبل الشيـخ والشـريط الحـدودي عـرضـة للسرقة والجرّ إلى فلسطين المحتلة .

خـــلاصـــة

شكّلت قضية المياه عاملاً ثابتاً في استراتيجية الاقتطاع ، على الصعيدين العقيدي والسياسي عند الحركة الصهيونية ، لما لها من اتصال وثيق ، وخطير مع مسألة الاستيـطان التي أدرجتها مجمـل مؤتمرات « المنظمة الصهيونية العالمية » على جداول اعمالها .

---

(١٦) « لبنـــان ١٩٤٩ ـ ١٩٨٥ . الاعتـداءات الإســرائيليـــة » ، م . س ، ص ٤٢٦ و٤٣٨ و٤٤٢ .
(١٧) « النهار » ١٩٨٥/٦/١١ .

وأمام حاجة إسرائيل الماسة إلى المياه في نهاية القرن العشرين ، المقدرة بـ ٢,٦ مليار متر مكعب على الاقل ، أي بزيادة قدرها ٧٠٠ مليون متر مكعب ، عن الكمية الموجودة في عام ١٩٨٠ ، كما أعلن مفوض المياه في إسرائيل مئير بن مئير[١٨] ، يطرح السؤال : من أية مصادر ستتمكّن إسرائيل تأمين هذه الزيادة ، بعدما استثمرت أكثر من ٩٥ بالمئة من موارد المياه التي سيطرت عليها[١٩] ؟

هناك ثلاثة مصادر محتملة ، كما تؤكد مجمل الدراسات الاستراتيجية الإسرائيلية :

مياه هضبة الجولان ، ومياه الضفة الغربية ، ومياه جنوب لبنان وأهمها مياه الليطاني .

من هنا يأخذ نهر الليطاني أهمية جيو- سياسية ، ليس فقط على المستوى الوطني اللبناني ، وإنما على المستوى القومي العربي أيضاً ، لما له من ارتباط بمسار الصراع العربي - الإسرائيلي وتطوراته المقبلة .

---

(١٨) « معاريف » ، ١٩٨٠/٣/٣١ .

(١٩) « المشكلة المائية في إسرائيل وانعكاساتها . . » ، م . س ، ص ٣٥ .

الفصل الرابع

تهديد الكيان الوطني اللبناني

رغم عدم دخول لبنان الحروب العربية ـ الإسرائيلية بعد نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ ، فإنه بقي محط أهداف استراتيجية التقسيم الإسرائيلية ، وشهد ضغوطات واعتداءات على أرضه وشعبه لضرب وحدته الوطنية الداخلية ، وإقامة علاقات بين قوات الاحتلال وبعض المجموعات الطائفية التي توهمت أن اللجوء للعدو الإسرائيلي يحفظ وجودها ومصالحها ، ولم تدرك أن القضاء على كيان لبنان كوطن مستقل موحد ، سوف ينهي وجودها ، ويدفعها إلى الارتهان لإرادة العدو والخضوع لمشيئته .

انتهاك السيادة

منذ عام ١٩٤٨ ، والاعتداءات الإسرائيلية قائمة ومستمرة على لبنان ، في البر والبحر والجو ، وانتهاك سيادة لبنان عملية إسرائيلية دائمة ضد دولة مستقلة ، وعضو في منظمة الأمم المتحدة . وقد بذلت الاستخبارات الإسرائيلية جهوداً مركزة منذ عام ١٩٤٩ لإنشاء شبكات تجسس يشارك فيها عدد من اليهود اللبنانيين ، وتعمل على جلب المعلومات عن الجيش اللبناني والنشاطات العربية في

لبنان ، وأوضاع الأقطار العربية المجاورة . وكان القضاء اللبناني يحاكم المتعاملين مع العدو الإسرائيلي حتى عام ١٩٧٥ ، وقد نزلت عقوبة الإعدام ببعضهم .

وفي النصف الأول من السبعينات ، جرت اشتباكات متكررة بين الجيشين الإسرائيلي واللبناني في الجنوب ، واعتداءات على الجمارك والأمن العام اللبناني على الحدود الدولية في ١٩٧١[١] . وفي عام ١٩٧٢ توغل الجيش الإسرائيلي في أرض الجنوب وقام بخطف عدد من رجال الجيش والأمن العام اللبنانيين ، مما دفع مجلس الأمن إلى إصدار قرار في ١٩٧٢/٦/٢٦ يطالب بإطلاق سراح المخطوفين ويؤكد على سيادة لبنان وأمنه[٢] ، واتبعه بقرار آخر بعد أقل من شهر يؤكد على ضرورة تنفيذ القرار السابق .

وتعرضت ثكنة مرجعيون للجيش اللبناني إلى هجوم من الجيش الإسرائيلي في تشرين الأول (اكتوبر) من عام ١٩٧٦[٣]، وتصاعدت الاعتداءات على الجيش وقوى الأمن الداخلي اللبنانية ، إلى أن بلغت بعد اجتياح آذار (مارس) ١٩٧٨ حد العمل على تجريدها من سلاحها[٤] ، **وقصف مجموعة من اللواء**

---

(١) « لبنان ١٩٤٩ ـ ١٩٨٥ . الاعتداءات الاسرائيلية » ، م . س ، ص ٥٧ ـ ٦٤ .

(٢) « جنوب لبنان مأساة وصمود » ، ص ٣٦ .

(٣) « لبنان ١٩٤٩ ـ ١٩٨٥ . الاعتداءات الاسرائيلية » ، م . س ، ص ١٢٦ .

(٤) م . س، ص ١٣٩ .

الأول في الجيش اللبناني كانت متوجهة إلى الجنوب لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي ٤٢٥ ، واضطرارها الى التوقف في بلدة كوكبا في ٣١ تموز (يوليو) ١٩٧٨[٥] ، مما دفع الأمم المتحدة إلى أن تعلن في بيان صادر في ١٩٧٨/٨/٣ أن إسرائيل كانت ولا تزال هي العقبة الرئيسة أمام الجيش اللبناني والأمم المتحدة في الجنوب[٦] . غير أن مواقف المنظمة الدولية لم تحمل إسرائيل على تغيير موقفها المستمر في ضرب الجيش اللبناني وإنهاء دوره في الجنوب ، فعاد رئيس الأركان الاسرائيلي مردخاي غور ليعلن في ١٩٨١/٣/٢٠ : « أن إسرائيل لن تقبل بأي حال من الأحوال انتشار الجيش اللبناني في جنوب لبنان قرب الحدود »[٧] .

كانت هذه السياسة الإسرائيلية تهدف ، وماتزال ، إلى تهديد الكيان الوطني اللبناني برمته ، وإيجاد المناخات الملائمة لتأجيج الحرب الأهلية الداخلية وصولاً إلى تقسيم لبنان وإلغاء كيانه السياسي القائم ، في إطار استراتيجية إسرائيلية تقوم على العمل الدؤوب لتجزئة المنطقة العربية ، وإذكاء الصراعات الإثنية فيها .

في هذا الإطار ، نشأ في بلدة القليعة الحدودية تجمع ضم حوالي مئة عنصر من الجيش اللبناني بقيادة الرائد عدنان لحمصي ، ثم بقيادة الرائد سعد حداد ، ليتبعه تجمع آخر ضم

---

(٥) « وكالة مختارات الأخبار العربية العالمية » ، بيروت ، الملف السنوي ، ١٩٧٨ ، ص ٧٢ .

(٦) « لبنان ١٩٤٩ ـ ١٩٨٥ . الاعتداءات الاسرائيلية » ، م . س ص ١٥٥ .

(٧) م . س ، ص ٢٧٥ .

حوالي خمسين عنصراً في بلدة رميش بقيادة الرائد سامي الشدياق خلال عام ١٩٧٦ ، بتشجيع ودعم إسرائيليين للقيام بأعمال أمنية لصالح إسرائيل ، وبالانفصال عن الجيش اللبناني ، خاصة بعدما أعلن سعد حداد في ١٩ نيسان ١٩٧٩ قيام ما سمي « دولة لبنان الحر » في الشريط الحدودي ، إثر اتحاد هذه المجموعات واضافة عدد من عناصر الميليشيات المسلحة إليها ، فغدت تعرف باسم الميليشيات الحدودية .

ولما غزت إسرائيل بيروت ، اتجهت لاحتلال محيط القصر الجمهوري في منطقة بعبدا بتاريخ ١٩٨٢/٦/١٣ ، وكثّفت اعتداءاتها على الجيش اللبناني ، فشهد عام ١٩٨٢ سلسلة اعتداءات عليه كان أبرزها عرقلة حركته وانتقاله في منطقة جبل لبنان ، وحرم وزارة الدفاع الوطني ، وبلدة مرجعيون ، والطريق الساحلية بين بيروت وصيدا[٨] . كما تعرضت قوى الأمن الداخلي للاعتداءات ومحاولات تجريدها من سلاحها في مناطق صور ، والنبطية ، وطريق الدامور ، ومخافر حاصبيا وراشيا الوادي ، وعاليه وبعبدا ، وخلدة ، والعرقوب ، خلال عام ١٩٨٣[٩] .

استمرت الاعتداءات على الجيش وقوى الأمن الداخلي في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ ، بما فيها الغارات الجوية ، داخل مناطق وبلدات : جزين ، وتبنين ، وبعلبك ، وراشيا الوادي ، وإقليم

---

(٨) م . س ، ص ٣٢٩ ـ ٣٣٦ .
(٩) م . س ، ص ٣٣٧ ـ ٣٧٤ .

الخروب ، وصيدا[١٠] ، بعدما أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق شامير بصفاقة ، متحدياً السيادة الوطنية اللبنانية :

« على الجميع ان يفهم أننا سنحمي حدودنا الشمالية وشعبنا . . عن طريق الاستعانة بقوات لبنانية محلية لا تعمل تحت لواء حكومة بيروت »[١١] .

على صعيد آخر ، سعت قوات الغزو الاسرائيلي الى شلّ المؤسسات والإدارات الرسمية ، ومنعها من العمل الإداري ، بغية اضعاف مجمل المؤسسات الرسمية الموحدة ، والمعبّرة عن مجموع الشعب اللبناني . فبعد نسف المستوصفات الحكومية في منطقة الناقورة ، أخضعت المؤسسات الرسمية في صيدا وراشيا وحاصبيا للرقابة والمداخلات الاسرائيلية[١٢] ، وكان أبرز هذه التعديات منع موظفي سراي صيدا الحكومي من دخول مكاتبهم ، وإفراغ هذا المركز من محتوياته[١٣] ، بالإضافة إلى مداهمة مبنى مصلحة الهاتف في صيدا ، والدخول إلى مستشفى بعبدا الحكومي وإقامة موقع عسكري فيه ، واحتجاز بعض القائممقامين في الجنوب والبقاع ، وإقفال مركز الدفاع المدني في صور ، واستدعاء مخاتير القرى ورؤساء البلديات لإملاء القرارات الإسرائيلية عليهم ، ومنها الطلب إليهم تشكيل لجان محلية لمتابعة الشؤون

---

(١٠) م . س ، ص ٣٩٩ ـ ٤٦٦ .

(١١) « النهار » ، ١٢/٢/١٩٨٤ .

(١٢) « الموقف » ، العدد ٥ ، ١٩٨٣ ، ص ١٤ .

(١٣) « لبنان ١٩٤٩ ـ ١٩٨٥ . . » ، م . س ، ص ٣٣١ و٣٣٥ .

الحياتية اليومية ، تكون مرتبطة بالحاكم العسكري الإسرائيلي بشكل او بآخر .

علاقات مع مجموعات طائفية

حاولت « المنظمة الصهيونية العالمية » منذ تكوينها أن تقيم علاقات خاصة مع مجموعات طائفية في لبنان ، واستمرت هذه المحاولات طوال فترة الانتداب الفرنسي ، حتى إذا حلّ عام نكبة فلسطين ، كتب دايفيد بن غوريون في مذكراته بتاريخ ١٩٤٨/٥/٢٤ ما يلي :

« . . إن الحلقة الضعيفة في الائتلاف العربي هي لبنان ، حكم المسلمين هناك اصطناعي ، وتسهل زعزعته . . من الضروري إقامة دولة مسيحية يشكل الليطاني حدودها الجنوبية »(١٤) .

وعاد ليؤكد بعد شهر :

« في الجليل الأعلى العدو الأساسي هو لبنان وسوريا ، وهدفنا أن نضرب بيروت وصور وصيدا ، وأن نثير النصارى . . وفي الجهة الثانية القنيطرة والشام . . »(١٥) .

وفي السابع من شباط (فبراير) عام ١٩٥٤ عقد اجتماع ضمّ من قادة إسرائيل : بن غوريون وموشي شاريت ، وموشي دايان لوضع الخطوط الرئيسية لزعزعة الأمن في لبنان . تحدث بن

(١٤)و (١٥) « الموقف » ، العدد ٤٤ ، ١٩٨٧ ، ص ٤٧ .

غوريون في هذا الاجتماع قائلاً :

« حان الوقت لتحريك الموارنة في لبنان للإعلان عن قيام دولة مسيحية ، وأنه لو تحقق قيامها فان القوى المسيحية في العالم لن تجرؤ على الوقوف ضدّها ، علينا إيفاد المبعوثين وإنفاق الأموال لتنفيذ هذا المشروع »(١٦) .

وفي أيار (مايو) ١٩٥٥ قال رئيس الأركان الإسرائيلي موشي دايان : « إن كل ما يتطلبه الأمر هو العثور على ضابط ولو برتبة رائد ، وعلينا أن نكسب حماسه ومشاعره أو نشتريه بالمال ، ونجعله يوافق على الادعاء بانه منقذ الطائفة المارونية ، ثم يدخل الجيش الاسرائيلي ويحتل المناطق الضرورية ويوجد دولة مسيحية متحالفة مع إسرائيل ، أما المنطقة الواقعة جنوب الليطاني فستضم كلها الى إسرائيل . . »(١٧) .

واذا كان تنفيذ تلك المخططات الإسرائيلية قد تأجل إلى مرحلة السبعينات ، فإن السبب الأول المانع كان تصاعد تيار الحركة القومية العربية في الخمسينات والستينات ، ونشوء عوامل إقليمية ودولية ضاغطة على الكيان الصهيوني ، أدت إلى تأجيل إقامة علاقات مع مجموعة طائفية في لبنان لتسهم في تنفيذ المخططات التقسيمية الاسرائيلية .

ولما تفجرت الأزمة اللبنانية منذ عام ١٩٧٥ ، أخذ يتكشف اكثر من السابق الدور الإسرائيلي في تفجيرها واستمرارها ، وفي

---

(١٦)و (١٧) م . س ، ص ٤٨ .

١٩٧٦/٦/١٤ خاطب وزير خارجية إسرائيل إيغال آلون مسيحيي لبنان بقوله: «إنه يمكنكم الاعتماد على إسرائيل. . لأن سوريا ستقف مع الفدائيين وسيكون وضعكم حرجاً »(١٨) ، في هذا العام حصل أول لقاء سري بين المسؤولين الإسرائيليين وبعض الزعماء المسيحيين اللبنانيين على متن أحد زوارق البحرية الإسرائيلية في ميناء حيفا ، بحضور إسحق رابين والجنرال اسحق جوفي ـ رئيس الموساد ـ وعدد من قادة الميليشيات المسيحية(١٩) ، لتنسيق المواقف المتخذة حيال الأزمة اللبنانية .

استطاعت إسرائيل لفترة من الوقت ، ان تضلّل قسماً من المسيحيين الطائفيين ، بادعاء حمايتهم من « التهديد الفلسطيني والسوري والعربي بوجه عام » ، وان تجيّرهم لصالح استراتيجية التقسيم الإسرائيلية ، حتى إذا دخلت إسرائيل ثلث مساحة لبنان في غزو ١٩٨٢ ، برزت علاقات مع مجموعات طائفية أخرى ، وأخذ يتبين لهذه المجموعات انها تدور في فلك المخططات الإسرائيلية ، لاسيما بعد توقيع الاتفاق الأمني الثلاثي الخاص بمنطقة جبل لبنان ، من قبل الحزب التقدمي الاشتراكي وحزب الكتائب ودولة إسرائيل ، في شباط (فبراير) ١٩٨٣ ، الذي تضمن :

« الاتفاق هو بين الطائفة الدرزية وبين الفريق المسيحي ، ودولة إسرائيل هي طرف في هذا الاتفاق ، وعليها تقع مسؤولية

---

(١٨) « النهار » ، ١٩٨٢/٢/٢١ .
(١٩) « السفير » ، ١٩٨٤/٢/٥ .

المراقبة عليه ، ومعاقبة مخالفي بنوده »[٢٠] .

وما كادت إسرائيل تعلن في ١٩٨٣/٩/٤ عن بدء إعادة نشر قواتها جنوب خط نهر الأولي ، انسحبت قواتها من جبل لبنان صباح ذلك اليوم بعدما أطلقت النار على الفريقين المتقابلين ميليشيا الحزب التقدمي الاشتراكي وميليشيا القوات اللبنانية ، لتشتعل بعد ذلك حرب طائفية ذهب ضحيتها أكثر من مئتي ألف مهجر من الدروز والموارنة ، بعد تدمير عشرات القرى والمدن ، تحقيقاً للاستراتيجية الإسرائيلية في تقسيم لبنان .

استمر جيش الاحتلال الإسرائيلي باختراق خط الأولي إلى داخل مناطق إقليم الخروب والساحل ، وجزين ، لإذكاء الفتن الطائفية وإقامة علاقات جديدة مع عناصر طائفية متعددة الانتماءات الحزبية والمذهبية ، وحصلت مجموعة وقائع مؤسفة على الصعيد الوطني اللبناني ، منها :

* تسليم سلطات الاحتلال قيادة ما يسمى « الجيش الشيعي » إلى المدعو حيدر الدايخ في بلدة جويا بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٥[٢١] ، ليضم مجموعة من المتعاملين مع العدو في قضاء صور .

* في ١٩٨٤/٥/١٧ ، افتتحت « القوات اللبنانية » ممثليّة دائمة لها في القدس المحتلة ، برئاسة المدعو بيار يزبك ، بعدما

---

(٢٠) «العمل» ، بيروت ، ١٩٨٣/٢/٨ .

(٢١) «لبنان ١٩٤٩ - ١٩٨٥ . الاعتداءات الاسرائيلية » ، م . س ، ص ١٩٨٦ .

كانت إسرائيل قد أقامت مكتباً للاتصالات في بلدة ضبيـة في جبل لبنان ، وبعد اقفال هذا المكتب، بضغوط لبنانية وعربية، أعلن المتحدث باسم الخارجية الاسـرائيلية يـوسي أميهود في ١٩٨٤/٧/٢٥ ، أن « اسرائيل ستواصل الاتصالات مع جميع الشخصيات السياسية وممثلي الطوائف اللبنـانية الـذين أقامت معهم علاقات »[٢٢] .

* في ١٩٨٤/٥/٢٠ عقد لقاء في بلدة الصالحية قـرب صيدا ، لبحث التنسيق الأمني بين اسرائيل وبعض الميليشيات المسيحية في شرق صيدا وصولاً إلى جزين ، بحضور قائد « جيش لبنان الجنوبي » اللواء أنطوان لحد ورئيس « التجمع المسيحي الحر » نزار نجاريان والمطران أغناطيوس رعد بالإضافة إلى قائد قوات الاحتلال الاسرائيلي في جنوب لبنان[٢٣] .

* بعدما قررت الحكومة الإسرائيلية في ١٩٨٥/١/١٤ الانسحاب الثاني من جنوب لبنان بدءاً من منطقة صيدا ثم مناطق البقاع وجبل الباروك والنبطية وصور ، خلال أربعة شهور بعـد اتخاذ هذا القرار[٢٤] ، وقعت فتنة طائفية جديدة في منطقة شرق صيدا وإقليم الخـروب ، وأعلنت الجهات المسؤولـة في المؤسسـة الأمنية الإسرائيلية قرار عدم التدخـل في الصراع الـطائفي في لبنان ، بعد الأنبـاء عن ترك بعض الجنـود المسيحيين مراكـز

---

(٢٢) م . س ، ص ٤٣٨ .

(٢٣) م . س ، ص ٤٢٦ .

(٢٤) « هآرتس » ، ١٤ و٢٦ و٣٠ نيسان (ابريل) ١٩٨٥ .

خدمتهم في « جيش لبنان الجنوبي » في القطاع الشرقي ، والتحاقهم بجزين من أجل الدفاع عنها ، في ضوء المعارك الدائرة في إقليم الخروب وصيدا ، ومشاركة قوات درزية فيها ، وأكدت هذه الجهات أن إسرائيل لن تتدخل حتى ولو وقعت مأساة في جزين[٢٥] . وقد أتى هذا الموقف الاسرائيلي المتخلي عن بعض الميلشيات المسيحية لتحقيق مزيد من الفرز السكاني الطائفي وتهديد الوحدة الوطنية اللبنانية ، بعدما عبّر رئيس الحكومة الإسرائيلية شمعون بيريز داخل « الكنيست » عن مرارته من موقف المسيحيين بقوله : « إن إسرائيل عملت على المدى الطويل في أوساط المسيحيين ، ودخلت لبنان كي تساعدهم ، وساعدت بصورة خاصة عائلة الجميّل ، والآن يقف رئيس جمهورية لبنان ، الذي ينتمي إلى هذه العائلة نفسها ، داعياً إلى قتل الجنود الإسرائيليين »[٢٦] .

كل ما قدمته إسرائيل للمهجرين المسيحيين هو السماح لحوالي ١٨ الف مهجّر ، من مناطق صيدا وجزين وإقليم الخروب ، بالوصول إلى مرجعيون والقليعة وقرى الشريط الحدوي[٢٧] ، لتجنّد بعضهم في الميليشيات الحدودية ، جنباً إلى جنب مع المتعاملين مع العدو الاسرائيلي من مختلف الطوائف والمذاهب .

---

(٢٥) « هآرتس » ، ١٩٨٥/٥/٢ .
(٢٦) « هارتس » ، ١٩٨٥/٣/٦ .
(٢٧) « دافار » ، ١٩٨٥/٥/٢ .

* خلال فتنة شرق صيدا انضم أكثر من مئتي شاب درزي من منطقة حاصبيا الى الميليشيات الحدودية[٢٨] ، كما تجنّد عدد آخر من مسيحيي جزين في هذه الميليشيات التي راحت توزع السلاح في جزين بحجة الدفاع عنها[٢٩] . ثم تشكلت لجان محلية في عدد من القرى الحدودية ، بأغلبية إسلامية ، تكون تابعة لوحدة الارتباط في الجيش الاسرائيلي[٣٠] .

مجمل هذه الوقائع ، والمواقف الاسرائيلية تجاهها ، تظهر بوضوح هدف إسرائيل المرحلي في إقامة علاقات مع مجمل المجموعات الطائفية في لبنان ، لتحقيق استراتيجية التقسيم الإسرائيلية ، فشهد لبنان أعنف الضغوطات الإسرائيلية على سكانه لإقامة ارتباطات مع جيش الاحتلال والميليشيات المتعاونة معه ، تنفيذاً لوصية وزير الخارجية الاسرائيلي إيغال آلون في ١٩٧٦/٨/٣١ وهي « ان اسرائيل لن تسمح بان تتم المصالحة في لبنان بين الأطراف المتحاربة من وراء ظهرنا »[٣١] .

لكن غالبية أبناء الطوائف اللبنانية ، اكتشفوا مخاطر وأهداف المخططات الإسرائيلية ، وقاوموا الاحتلال الإسرائيلي ، حتى أن

---

(٢٨) « هآرتس » ، ١٩٨٥/٤/١ .
(٢٩) « هآرتس » ، ١٩٨٥/٤/١١ .
(٣٠) « دافار » ، ١٩٨٥/١٠/١٤ .
(٣١) «لبنان ١٩٤٩ ـ ١٩٨٥ . الاعتداءات الاسرائيلية » ، م . س ، ص ١٢٥ .

الحكومة الاسرائيلية وصفت ما يجري في الجنوب أنه « ارهاب شيعي » جديد ، بعد « الارهاب الفلسطيني » ، كما انتقد المسؤولون الإسرائيليون الدروز في شمال نهر الأولي الذين يسمحون « للارهابيين » بالعبور للقيام بعمليات هجومية ضد الجيش الاسرائيلي[٣٢] ، وهذا ما يؤكد إمكانية قيام وحدة وطنية لبنانية مقاومة للاحتلال الاسرائيلي ، فيما لو توفرت ظروف داخلية مؤاتية وعوامل عربية مساعدة ، بدلاً من الاستمرار في تفجير الخلافات العربية الرسمية داخل الأراضي اللبنانية .

مشاريع التقسيم

تناول الإعلام العربي والدولي بكثير من المعلومات والشروحات مخططات التقسيم الاسرائيلية في لبنان ، والعمل على إنهاء وحدته ، وإقامة « دويلات » أو « كانتونات » طائفية متناقضة ومتصارعة ، بعدما حلّ في هذا القطر من صراعات دامية ، وتفجرت فيه تناقضات داخلية حادة ، لها جذور تاريخية متصلة بالسياسة الاستعمارية في المشرق العربي ، وبالمخططات الدولية الكبرى تجاه الوطن العربي كله .

الا أن ما تجدر الإشارة إليه هو ان مخططات تقسيم لبنان ، هي جزء من الاستراتيجية الصهيونية لتقسيم المنطقة العربية كلها ، ذلك أن وحدة الأمة العربية هي الخطر الاول على الكيان الصهيوني المغتصب لفلسطين وجزء من الأرض العربية ، وان تيار الحركة

---

(٣٢) « هآرتس » ، ١٩٨٥/٢/١٣ .

القومية العربية هو المهدد الأول لهذا الكيان ، كما أعلن المستشار السياسي الإسرائيلي آموس برلموتر[٣٣] ، وبالتالي فان ملامح الاستراتيجية الاسرائيلية التي أخذت تتضح وتبرز في مرحلة الثمانينات قد اتخذت من لبنان منطلقاً تنفيذياً ، لها ، على أن تنتقل إلى الأقطار العربية المجاورة لبلوغ أهدافها المرسومة وقد كان لسياسة « كمب ديفيد » دور مساعد في انطلاق استراتيجية التقسيم الاسرائيلية ، خاصة بعدما كان قد أعلن أنور السادات في ١٩٧٨/٣/٢٥ عن وجود اتفاق بين رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن ورئيس الجبهة اللبنانية كميل شمعون على إقامة دولة مارونية في جنوب لبنان بضمان إسرائيل ، وصرح السادات أن وزير الخارجية الأميركي « سايروس فانس » أطلعه على مضمون هذا الاتفاق[٣٤] .

تأسيساً على هذه الأهداف الاستراتيجية ، أقرّت الحركة الصهيونية العالمية في مؤتمر عقدته بمدينة القدس المحتلة بعد غزو لبنان في عام ١٩٨٢ ، خطة تفضي إلى تقسيمه لخمس مناطق : مارونية ، وسنية ، ودرزية ، ومنطقة للنفوذ الإسرائيلي في الجنوب باكثرية شيعية ، ومنطقة في الشمال والبقاع تخضع للنفوذ السوري[٣٥] ، وهذا ما دعا إليه آموس برلموتر ، في تلك الفترة ، عندما طالب بان تبقى غالبية جنوب لبنان التي تشمل الليطاني

---

(٣٣) هيكل ، محمد حسنين ، « حديث المبادرة » ، بيروت ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ١٩٨٢ ، ص ١٧٢ .

(٣٤) « لبنان ١٩٤٩ ـ ١٩٨٥ . الاعتداءات الاسرائيلية » ، م . س ص ١٣٨ .

(٣٥) مجلة « المجلة » ، لندن ، عدد ١٨١ ، ١٩٨٣ ، ص ١٢ .

وصيدا وصور تحت السيطرة الاسرائيلية ، وسيطرة الميليشيات الحدودية المتحالفة مع الاحتلال الإسرائيلي ، وان يبقى ٣٥ بالمئة من مساحة لبنان في الشمال والوسط الشمالي من البقاع تحت السيطرة السورية ، ويختصر لبنان بما يوازي ٤٠ بالمئة من مساحته في منطقة الوسط التي تشمل جبل لبنان[٣٦] .

رغم الرفض السوري ، والعربي ، لمشاريع التقسيم الإسرائيلية ، لم تتوقف هذه المشاريع ، على صعيد التخطيط والمحاولات التنفيذية لها ، وتصاعد الضغط الدبلوماسي الصهيوني في الأوساط الغربية لإقناع العرب بان حل الأزمة اللبنانية يكمن بتقسيم لبنان إلى دويلات طائفية ، وأن هذا التقسيم من شأنه تحقيق مصالح الغرب في منطقة المشرق العربي .

كان أبرز المؤيدين الغربيين لفكرة تقسيم لبنان وزير الخارجية الأميركي الأسبق « هنري كيسنجر » ، مهندس سياسة « كمب ديفيد » بين مصر وإسرائيل ، والداعي إلى الحاق مناطق الشمال والبقاع من لبنان بدائرة النفوذ السوري ، وإبقاء الوجود الإسرائيلي في الجنوب اللبناني ، وسيطرة الحكومة اللبنانية المركزية على بيروت الكبرى (بيروت العاصمة مضافاً إليها بعض مناطق جبل لبنان المحيطة بها)[٣٧] .

كما أخذت تتسرب مشاريع التقسيم الى الأوساط الأوروبية ،

---

(٣٦) « النهار » ، ١٩٨٢/٧/٣١ .

(٣٧) « النهار العربي والدولي » ، بيروت ، العدد ٣٤٩ ، ١٩٨٤ ، ص ١٠ .

فنشر مشروع أوروبي يدعو إلى تقسيم لبنان الى خمس وحدات تتّحد في شكل فيدرالي ، هي :

وحدة أولى ، تشمل بيروت الكبرى ، وتكون مقراً للدولة الفيدرالية .

وحدة ثانية ، تشمل زغرتا ورياق وزحلة ، ذات أكثرية مسيحية .

وحدة ثالثة ، محصورة بين طريق الشام شمالاً ، والحدود اللبنانية السورية شرقاً ، وحاصبيا جنوباً ، ذات أكثرية درزية .

وحدة رابعة ، تمتد من صيدا حتى حدود فلسطين المحتلة وتشمل النبطية وبنت جبيل ومرجعيون ، ذات اكثرية شيعية .

وحدة خامسة ، تمتد من راشيا شرقاً حتى طرابلس غرباً ، والحدود اللبنانية ـ السورية شمالاً ، تضم الهرمل وطرابلس ، وسكانها من المسلمين السنة والشيعة(٣٨) .

ليس أدلّ على رغبة اسرائيل المستمرة في تقسيم لبنان ، أكثر من سياستها اليومية في الأراضي اللبنانية المحتلة التي تسيطر عليها ، وعلاقاتها القائمة مع بعض الجيوب الطائفية المرتبطة بها والمنتشرة في المحافظات اللبنانية ، بحيث لم يوفر الاحتلال الإسرائيلي فرصة لتقويض السيادة الوطنية ، والوحدة الداخلية ، إلا وقام باستثمارها لصالحه إلى أقصى حدود الاستثمار .

---

(٣٨) م . س .

خـــلاصـــــة

بقيت إسرائيل منذ نشأتها تقف موقف العداء والمواجهة للدولة اللبنانية ، فقـد سعت إلى تقسيم الأرض وتفتيت الشعب اللبناني بإذكاء الصراعات الطائفية بين فئاته ، في الوقت الذي حاربت فيه قيام سلطة رسمية موحدة على كامل الأراضي اللبنانية ، فانتهكت سيادة لبنان واستقلاله ، مستغلة تعقيدات الأزمة اللبنانية الداخلية ، وعمـدت إلى هدم الجيش والإدارة بكـل ما أوتيت من إمكـانيات عسكرية واستخباراتية .

وإذا كان لبنان يشكل الحلقة الأولى في استـراتيجية التقسيم الإسرائيلي ، فإنه المنطلق ـ حسب تلك الاستـراتيجية ـ لتصـدير التقسيم الطائفي الى كافة الأقطار العربية المجاورة ، أي أنه الحقل التطبيقي للتقسيم الإسرائيلي ، بكل ما يعني ذلك من وجود مخاطر رهيبة تهدد بقاء الكيانِ الوطني اللبناني الموحد .

وكم وقعت في الخـطيئـة ، بعض المجمـوعـات الـطائفيـة المتعصبـة ، التي لجـأت للعـدو الاسـرائيلي لتحمي مصـالحهـا ونفوذها ـ هكذا تظن ـ فإذا بها تتحول أدوات طيعة لتنفيذ مخططاته ضد وجودها ومصالحها ذاتها ، وضد وطنها ، وضد أمتها العربية .

الفصل الخامس

محاولات فرض التطبيع

من المعروف في العلاقات الدولية ، أن الدول تقيم علاقات طبيعية فيما بينها وفق إرادتها الحرة، وفي نطاق سيادتها الوطنية ، إلا إسرائيل التي تريد فرض نمط معين من العلاقة مع العرب ، وفق أهدافها الاستيطانية التوسعية ، وقد حاولت أن تفرض ، وما تزال ، إجراءات تطبيعية مع لبنان من خلال جنوبه ، بعدما أقدمت على تدمير البنى الاقتصادية والاجتماعية القائمة، وسعت، وماتزال، إلى أن يتحوّل لبنان نقطة انطلاق للتطبيع الاسرائيلي في المحيط العربي . . كل هذه الاجراءات التطبيعية تتم بقوة سلاح الاحتلال ، وبالقسر والقهر ، ضد كل الأعراف والقواعد الدولية .

تدمير البنى الاقتصادية

تعرض الاقتصاد اللبناني ، وما يزال ، إلى مخطط تدميري تنفذه قوات الاحتلال الاسرائيلي ، انطلاقاً من الجنوب ، ثم في باقي المناطق اللبنانية ، فأصيبت القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية بأفدح الأضرار والخسائر المادية ، وتحكّمت قوات الاحتلال بالطرقات البرية والمرافىء البحرية ، للتأثير في حركة الحياة اليومية .

أ ـ إتلاف المحاصيل الزراعية وجرف البساتين : تعرض جنوب لبنان وجزء من البقاع بين ١٩٧٨ و ١٩٨٥ إلى اعتداءات إسرائيلية متكررة على المحاصيل الزراعية والبساتين لضرب البنية الزراعية ، وأدّت إلى إحداث أضرار جسيمة بالاقتصاد اللبناني . فقد جرفت قوات الاحتلال المساحة المحيطة بالطريق الساحلية بين صور والناقورة بحجة الضرورات الأمنية ، وبساتين الليمون في البازورية وطيردبا ، وبساتين الحمضيات في القليلة والناقورة ، وبساتين جسر سينيق وطريق انصارية والصرفند والعباسية . وجرفت حقول القمح والمزروعات والأحراج في جب جنين وراشيا الوادي ، وجرفت حقول الزيتون في الشهابية وحارة صيدا ، والأراضي الزراعية بين بدياس وبرج رحال ، ومنطقة أبو الأسود ـ أنصار ، ومنطقة النجارية القريبة من الزهراني . وقطعت الأشجار على جانبي طريق الزهراني ، ومدخل صيدا الجنوبي ، وطريق دير قانون النهر ، والطريق الساحلي في العاقبية وأبو الأسود والقاسمية ، وطريق الحاصباني ـ كفرمشكي . وأزالت البساتين المحيطة بسراي صيدا، كما قصفت بالمدفعية وأحرقت بساتين راشيا، ومزروعات وبساتين مزرعة عزّة وبلدات المنصورة وكامد اللوز وبرعشيت وشبعا وجسر الخردلي والمحيدثة وميمس وحاصبيا والنبطية وكفرمان وكفرتبنيت وعين عرب وخربة روحا وأبو قمحة والحاصباني ، وأشجار الطريق العام في الدوير.

مارست قوات الاحتلال ضغوطاً على المزارعين لمنعهم من زراعة أراضيهم وحراثتها في الشعيثية والماري والمجيدية

وياطر[1] ، وقدّرت خسارة القطاع الزراعي بعد غزو ١٩٨٢ بحوالي مليار ليرة لبنانية[2] ، بعدما كان قد خسر هذا القطاع ١٦٥ مليون ليرة لبنانية من جرّاء اجتياح ١٩٧٨[3] .

ب ـ هدم المصانع وتهجير العمال : تعرضت المصانع في مدن صيدا وصور والنبطية ، ومنطقة الشويفات وضاحية بيروت الجنوبية ، والطريق الساحلية بين بيروت وصيدا للقصف الاسرائيلي والتدمير ، خاصة بعد غزو ١٩٨٢ ، وتعمّدت قوات الاحتلال تدمير ٢٥ وحدة صناعية في هذه المناطق لضرب البنية الصناعية[4] .

وتمركزت قوات الاحتلال في عدد من مصانع صيدا والدامور[5] ، فأصيب القطاع الصناعي بنكسة كبيرة ، وانخفض الانتاج الصناعي في صيف ١٩٨٢ الى ٥٤ بالمئة[6] ، وقدرت خسائر هذا القطاع من جرّاء غزو ١٩٨٢ بحوالي ١,٨ مليار ليرة لبنانية[7] ، بعد اضطرار عدد كبير من العمال الصناعيين والفنيين

---

(١) « لبنان ١٩٤٩ ، ١٩٨٥ . الاعتداءات الاسرائيلية » ، م . س .
(٢) « الموقف » ، العدد ٥ ، ١٩٨٣ ، ص ١٤ .
(٣) « جنوب لبنان مأساة وصمود » ، م . س ، ص ٦٦ .
(٤) « الكفاح العربي » ، بيروت ، العدد ٣٣٩ ، ١٩٨٣/٢/٧ ، ص ١٤ .
(٥) « لبنان ١٩٤٩ ـ ١٩٨٥ . الاعتداءات الاسرائيلية » ، م . س ، ص ٣٤٨ .
(٦) « السفير » ، ١٩٨٥/٣/٤ .
(٧) « الكفاح العربي » ، م . س ، ص ١٤ .

الاختصاصيين إلى الهجرة ، كما هاجرت نسبة كبيرة من رؤوس الأموال الصناعية ، وتراجع التوظيف والاستثمارات الصناعية في لبنان ، خاصة في منطقة الجنوب ، ومنذ اجتياح ١٩٧٨ .

ج ـ تراجع الحركة التجارية : أدى غزو ١٩٨٢ الى تراجع الحركة التجارية في لبنان عموماً ، ومحافظة الجنوب خصوصاً ، بنسبة ٤٥ بالمئة على الأقل ، واستمر التراجع والانخفاض في عام ١٩٨٣[٨] . كما تراجعت نسبة العمالة بالقطاع التجاري الى ٢٣ بالمئة عما كانت عليه قبل الغزو[٩] ، وهذا التراجع عائد الى إقفال المعابر بين المناطق اللبنانية ، وإغلاق المرافىء ، واضطرار اليد العاملة الى الهجرة ، وارتفاع أسعار النقل بين بيروت والجنوب ، بالإضافة الى دخول البضائع الاسرائيلية منطقة الجنوب ، ومنها إلى باقي المناطق ، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الحاجيات بنسبة ٣٠ بالمئة ، وفقدان أكثر من ١٥ بالمئة من المواد الغذائية[١٠] .

د ـ إقفال المعابر والمرافىء : عمدت قوات الاحتلال إلى قطع الطرقات الرئيسة ، فأعلنت في ١٩٨٣/١/٢٨ أنها ستقطع طريق بيروت ـ دمشق الدولية في منطقة صوفر كل يوم سبت[١١] ، وفي ١٩٨٣/٣/١٣ أقفلت الطريق العام الساحلية بين صيدا وبيروت عند جسر الأولي ، وفي ١٩٨٣/١١/١٧ باشرت سلطات الاحتلال فرض « التصاريح » على المواطنين الذين يعبرون جسر الأولي ،

(٨ و ٩ و ١٠) « السفير » ، ١٩٨٥/٣/٤ .

(١١) « لبنان ١٩٤٩ ـ ١٩٨٥ . الاعتداءات الاسرائيلية » ، م . س ، ص ٣٤٢ .

بما في ذلك النواب والمسؤولين[١٢] . وأقامت قوات الاحتلال في عام ١٩٨٤ معبراً للدخول الى الجنوب والخروج منه في منطقة « باتر - جزين » ، فكان يحتشد على هذا المعبر أكثر من ألف سيارة أحياناً بانتظار موافقة جنود الاحتلال على عبور المواطنين ، وسط عملية إذلال وعذاب مستمر للنساء والأطفال والشيوخ في وطنهم وفوق أرضهم ، وقد وقعت حوادث مأساوية عديدة منها وفاة مواطن مصاب بمرض القلب من جراء الانتظار في ١٦/٤/١٩٨٤ ، ووفاة سيدة مع طفلها الذي ولدته على هذا المعبر الاسرائيلي في نفس اليوم بسبب عدم السماح بنقلها الى المستشفى[١٣].

أدى اقفال الطرقات إلى وقوع أضرار كبيرة في الاقتصاد اللبناني ، بعد ارتفاع أجور النقل بنسبة كبيرة ، وتقطيع السوق الداخلية اللبنانية . وساهم في تحقيق هذه الأهداف الاسرائيلية إقفال مرفأي صيدا وصور مرات عديدة بعد غزو ١٩٨٢ ، وتعطيل الملاحة البحرية فيهما ، واحتجاز عشرات البواخر التجارية اللبنانية في المياه الإقليمية اللبنانية ، واقتياد بعضها إلى ميناء حيفا ، كما تعرض الصيادون في صور وصيدا على طول شاطىء الجنوب اللبناني ، إلى الاحتجاز ، ومصادرة زوارقهم ومعدّاتهم باستمرار ، فأعلنوا الاضراب العام مرات عديدة رفضاً لاجراءات الاحتلال ضدهم .

استمر العدو الاسرائيلي في تدمير وسائل الانتاج ، ونسف

---

(١٢) م . س ، ص ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٩٢ .

(١٣) م . س ، ص ٤١٨ .

البنى الاقتصادية ، وصولاً الى هدف تفريغ الارض من سكانها تمهيداً لاقتطاعها ، والى احداث معضلات اقتصادية واجتماعية رهيبة تؤدي الى مزيد من التفكك الاجتماعي الداخلي ، وتفشّي الهجرة والتهجير ، بما يساعد على اندفاع استراتيجية التقسيم الاسرائيلية .

إجراءات التطبيع

مهدت إسرائيل لفرض تطبيع العلاقات مع اللبنانيين ، بتدمير البنى الاقتصادية ، وضرب العلاقات المجتمعية والاجتماعية القائمة . نقول إن إسرائيل حاولت وتحاول فرض التطبيع ، لأن حالة لبنان تختلف عن حالة مصر التي يوجد بينها وبين إسرائيل اتفاقات رسمية للتطبيع ، أي إن إسرائيل تقوم بأكبر عملية اعتداء سافر على وجود لبنان وسيادته بالدخول بالقوة والقهر إلى عمق مجتمعه ، والإمعان في ضرب مقومات وجوده واستمراره ، وقد ركّز الغزو الإسرائيلي على لبنان لاعتماده نقطة انطلاق يثب منها إلى المنطقة العربية المحيطة ، لما لهذا القطر من دور اقتصادي في محيطه العربي ، ولما يتمتع به من مركز استراتيجي في التجارة العربية والدولية ، خاصة بعد اغتصاب فلسطين ، فأتت إجراءات فرض التطبيع على الأصعدة التالية :

أ ـ على الصعيد الاقتصادي : حاولت إسرائيل بعد اجتياح ١٩٧٨ تشجيع بعض الأفراد اللبنانيين على التبادل التجاري ، وقبول التعامل الاقتصادي معها عبر منطقة الشريط الحدودي . ففي ١٩٧٨/٤/٢٠ تم افتتاح سوق تجاري للبضائع والمنتوجات الزراعية

في بلدة تبنين[١٤] ، وعملت قوات الاحتلال على تشجيع التعامل « بالشيقل » . وفي ١٩٨٠/١٢/٧ ، أعلن أن خبيراً زراعياً إسرائيلياً سيقوم بجولة على المزارعين في القطاع الشرقي لشرح آخر ما توصل إليه علم الزراعة[١٥] ، بهدف تشجيع إجراءات التطبيع الزراعي في عدد من مناطق جنوب لبنان ، غير أن قيمة التبادل التجاري الذي حصل في تلك الفترة قبل غزو ١٩٨٢ ، بلغت ١٢ مليون دولار فقط ، لترتفع بسرعة بعد الغزو ، بعدما تدفقت السلع والمنتوجات الإسرائيلية ، فتضاعفت من مئة ألف دولار يومياً في بداية الغزو إلى مئتي ألف دولار يومياً بعد ثلاثة شهور فقط[١٦] ، ومن تموز (يوليو) ١٩٨٢ حتى حزيران (يونيو) ١٩٨٣ بلغت قيمة المنتوجات الإسرائيلية المصدرة الى لبنان ١٥٠ مليون دولار ، حقق فيها الاقتصاد الاسرائيلي ربحاً بلغ ٣٠ مليون دولار ، كما ذكر الصحافي الإسرائيلي أغناسيو كليش ، وهذا رقم كبير بالقياس إلى قيمة الصادرات الاسرائيلية إلى مصر في عام ١٩٨٢ البالغة ٢١ مليون دولار فقط[١٧] .

وفي السنة الثانية للغزو بلغت قيمة التبادل التجاري مئة مليون

---

(١٤) « لبنان ١٩٤٩ - ١٩٨٥ . الاعتداءات الاسرائيلية » ، م . س ، ص ١٤٢ .

(١٥) م . س ، ص ٢٥٩ .

(١٦) عوض ، محسن ، « الاستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية » ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٨ ، ص ١٧٤ .

(١٧) « السفير » ، ١٩٨٣/١٢/٢٤ .

دولار ، لتنخفض في السنة الثالثة إلى ٦٣ مليون دولار[١٨] ، بعد الانسحاب الاسرائيلي الثاني من الأراضي اللبنانية .

أما المعابر التي سلكتها البضائع الاسرائيلية فكانت طريق حاصبيا ـ البقاع في القطاع الشرقي[١٩] ، وطريق ميناء الناقورة في «الشريط الحدودي» للمنتجات الزراعية[٢٠] ، وطريق المرور البحري للبضائع الاسرائيلية من حيفا إلى صيدا ومنها إلى مرفأ جونيه[٢١] ، بالإضافة إلى تقديم تسهيلات إسرائيلية للتجار اللبنانيين للاستيراد والتصدير عبر مرفأ حيفا .

وإمعاناً في سرقة مصادر الثروة الوطنية ، قامت قوات الاحتلال بالتعاون مع ميليشيا « الشريط الحدودي » بفرض ضرائب على المواطنين ، منها دفع رسوم على البواخر في مينائي صيدا وصور[٢٢] ، وفرض خوات على واردات خزينة الدولة اللبنانية في مالية مدينة صيدا[٢٣] ، وتحوّلت هذه الأموال المقتطعة لدعم الميليشيات .

---

(١٨) « دافار » ، ١٩٨٥/٨/٩ .
(١٩) « دافار » ، ١٩٨٥/٧/٣ .
(٢٠) « الاستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية » ، م . س . ص ١٧٧ .
(٢١) « اللواء » ، ١٩٨٤/٢/٢٨ .
(٢٢) « لبنان ١٩٤٩ ـ ١٩٨٥ . الاعتداءات الاسرائيلية » ، م . س ، ص ٣٢٩ .
(٢٣) م . س ، ص ٤٣١ .

شملت البضائع الإسرائيلية التي غزت الأسواق اللبنانية ، في كافة المناطق ، المواد الغذائية والكيماوية ، والمصنوعات المعدنية ، والموز والملح بشكل خاص ، وأعلن ان خبراء الجامعة العبرية قاموا بحقن بعض هذه المواد بالجراثيم الخبيثة(٢٤) . لكن الغالبية الشعبية من اللبنانيين رفضت التطبيع الاسرائيلي المفروض ، ونبّه عدد من الهيئات الاقتصادية لمخاطر هذا التطبيع ، ودعا إلى مقاومته وإسقاطه ، فقد أعلنت غرفة التجارة والصناعة في صيدا في بيان لها بعد الغزو الاسرائيلي :

« عقب الاجتياح الاسرائيلي أخذت البضائع الاسرائيلية من زراعية وصناعية تغزو أسواقنا بشكل كبير هدد انتاجنا الزراعي والصناعي المحلي . . بعد ذلك أخذت الأمور تستفحل وتأخذ أبعاداً أكثر خطورة عندما أخذ التجار الإسرائيليون يتقدمون بعروض تجارية مغرية جداً إلى التجار اللبنانيين(٢٥) » . غير أن اجراءات التطبيع الاقتصادي كانت تتراجع مع كل انسحاب إسرائيلي جديد ، وأمام تصاعد الرفض الشعبي لها .

ب ـ على الصعيد الاجتماعي : منذ عام ١٩٧٦ ، استغلت إسرائيل الإهمال الرسمي اللبناني لمنطقة الجنوب ، فعمدت إلى إنشاء مستوصف إسرائيلي في بلدة رميش ، ومستوصف آخر في بلدة تل النحاس(٢٦) ، وفي ١٩٧٦/٧/١٩ ، أعلن شمعون بيريز

---

(٢٤) « وكالة الانباء الصحفية » ، بيروت ، ١٩٨٣/٤/١ .

(٢٥) « اللواء » ، ١٩٨٢/١١/١٩ .

(٢٦) « لبنان ١٩٤٩ـ ١٩٨٥ . الاعتداءات الاسرائيلية » ، م . س ، ص ١٢٤ .

« ان ٢٨٠٠ لبناني استفادوا من الخدمات الطبية التي قدمتها إسرائيل . . وأن إسرائيل ستقيم ثلاث عيادات طبية ثابتة »[٢٧] . وبعد غزو ١٩٨٢ ساعدت إسرائيل على إنشاء مستشفيات في بلدتي بنت جبيل ومرجعيون[٢٨] ، وضعت تحت إشراف المليشيات الحدودية . وانطلقت دعوات إسرائيلية لتقديم الخدمات الاجتماعية إلى اللبنانيين ، منها ما دعت إليه صحيفة « شعب إسرائيل ـ لبنان » التي يرئسها البروفوسور أمانويل ماركس[٢٩] ، حتى يصبح التعامل مع إسرائيل مسألة طبيعية في الأوساط الشعبية .

ونشطت سلطات الاحتلال لتجنيد عدد من اللبنانيين للتعامل مع جهاز « الموساد » ، فشجعت انتقالهم يومياً للعمل في شمال فلسطين المحتلة ، وحتى عام ١٩٨٤ بلغ عدد هؤلاء العمال ٥٠٠ لبناني[٣٠] .

من جهة ثانية فرضت سلطات الاحتلال والميليشيات الحدودية ضرائب باهظة على المواطنين في « الشريط الحدودي » ، شملت البيوت والسيارات والمحلات التجارية والبضائع الواردة والعقارات[٣١] ، وشهدت بلدة عديسة الحدودية اقسى الضغوطات

---

(٢٧) م . س ، ص ١٢٤ .

(٢٨) « الاستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلدان العربية » ، م . س ، ص ١٧٨ .

(٢٩) « الموقف » ، العدد ٥ ، ١٩٨٣ ، ص ١٣ .

(٣٠) « يديعوت احرونوت » الاسرائيلية ، ١٩٨٤/٩/١٩ .

(٣١) « اللواء » ، ١٩٨٦/١٠/١٤ .

الاسرائيلية لفرض الهوية الاسرائيلية على سكانها[٣٢] ، تمهيداً لاقتطاع ما تبقى منها .

ج - على الصعيد الثقافي : منذ عام ١٩٨٠ عمدت وزارة التربية الإسرائيلية إلى تعيين مدرسين إسرائيليين للغة العبرية في بعض مدارس الشريط الحدودي[٣٣]، لكن مدراء المدارس والأهالي رفضوا هذا الغزو الثقافي الإسرائيلي . وبعد غزو ١٩٨٢ ، طلب المفتش التربوي الإسرائيلي أهارون زبيدة من مديري المدارس والمهنيات الخاصة والرسمية في البقاع الغربي وحاصبيا ، تدريس اللغة العبرية فرفض المديرون هذا الطلب[٣٤] .

بالمقابل قامت قوات الاحتلال بإجراءات قمعية ضد عدد من المؤسسات التربوية والتعليمية في محافظة الجنوب ، كان أبرزها اقتحام دار المعلمين والمعلمات في صيدا بتاريخ ١٩٨٣/٥/٥ ، واقتحام مؤسسة جبل عامل المهنية في صور وإطلاق النار على الطلبة في اليوم التالي[٣٥] ، بالإضافة إلى تعطيل إجراء امتحانات الشهادات اللبنانية الرسمية في مدينة صيدا والجنوب مرات عديدة قبيل الانسحاب منها .

---

(٣٢) « لبنان ١٩٤٩ - ١٩٨٥ . الاعتداءات الاسرائيلية » ، م . س ، ص ٤٣٣ .

(٣٣) « النهار » ، ١٩٨٢/٢/٢١ .

(٣٤) « لبنان ١٩٤٩ - ١٩٨٥ . الاعتداءات الاسرائيلية » ، م . س ، ص ٣٣٢ .

(٣٥) م . س ، ص ٣٦٠ و ٣٦١ .

ولجأت سلطات الاحتلال إلى محاولة تشجيع تبادل الزيارات بين الطلبة اللبنانيين والإسرائيليين ، فقام مسؤول التربية والتعليم في الجنوب والجولان المقدم أبراهام برفقة ١٥ معلماً ومعلمة ، بجولة في مدارس القطاع الشرقي في ١٩٨٥/١/٢٢ ، ووجه الدعوة إلى المعلمين اللبنانيين لزيارة المدارس الاسرائيلية ، لكن الدعوة رفضت[٣٦] .

وفي إطار محاولات تغيير العقلية الشعبية في لبنان ، الرافضة للتعامل مع العدو بالأصالة والانتماء الوطني والقومي ، أصدرت سلطات الاحتلال في شباط (فبراير) ١٩٨٣ صحيفة « صدى الشمال » الموجهة خصيصاً إلى اللبنانيين لإحداث تغيير ثقافي[٣٧] ، لكن انتشارها وتداولها لم يتجاوز نطاق المتعاملين مع قوات الاحتلال .

د ـ على صعيد انتقال الأفراد : لتسهيل إجراءات التطبيع ، شجّعت سلطات الاحتلال انتقال الأفراد بين لبنان ، وفلسطين المحتلة ، ونظّمت حركة الانتقال في معابر محدّدة ، وبإشراف أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية . ومنذ ١٩٧٦/٨/٢٠ اعتمدت قرية « دوفيف » في فلسطين المحتلة ، القريبة من الحدود اللبنانية ، نقطة عبور دائمة للبنانيين المتجهين إلى إسرائيل ، وأقيمت فيها الخدمات الجمركية[٣٨] . وبعد اجتياح ١٩٧٨ ،

---

(٣٦) م . س ، ص ٤٦٨ .
(٣٧) « الموقف » ، العدد ٥ ، ١٩٨٣ ، ص ١٧ .
(٣٨) « لبنان ١٩٤٩ ـ ١٩٨٥ . الاعتداءات الاسرائيلية » ، م . س ، ص ١٢٥ .

وزّعت الميليشيات الحدودية بطاقات شخصية على الأهالي تحمل عبارة « جمهورية لبنان الحر » تخوّلهم حق التجول في فلسطين المحتلة .

بعد غزو ١٩٨٢ ، دعت سلطات الاحتلال وفداً من وكلاء السياحة اللبنانية لترتيب رحلات جماعية إسرائيلية ـ لبنانية[٣٩] ، لتشجيع الاختلاط السكاني . وكثيراً ما منع المسافرون اللبنانيون من السفر عن طريق مرفأي صيدا وصور ، وطلب منهم السفر عن طريق مطار بن غورويون بعد الحصول على تراخيص من الحاكم العسكري الإسرائيلي في مدينة صيدا قبل الانسحاب منها .

ولتشجيع حركة انتقال الأفراد ، فتح الجيش الإسرائيلي معبراً جديداً بالقرب من بلدة القنيطرة في الشريط الحدودي خلال عام ١٩٨٥[٤٠] ، لكن عدد اللبنانيين الداخلين الى فلسطين المحتلة تناقص مع تراجع مجمل إجراءات التطبيع الإسرائيلية .

خلاصة

تزامنت بداية إجراءات التطبيع الإسرائيلية مع بداية تفجر الأزمة اللبنانية الداخلية ، وقطعت شوطاً كبيراً بعد غزو ١٩٨٢ ، بعدما ساء إسرائيل أن يقوى الاقتصاد اللبناني طيلة سبع سنوات متتالية على مواجهة انعكاسات الأزمة الدامية ، فعمدت إلى هدم

---

(٣٩) « الاستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلدان العربية » ، م . س ، ص ١٧٥ .

(٤٠) « هآرتس » ، ١٩٨٥/٦/٢١ .

الاقتصاد اللبناني ، وبالتالي التأثير السلبي في النقد الوطني ، حتى يمكن القول بان غزو ١٩٨٢ يشكل انعطافاً كبيراً وخطيراً في مسار الأزمة اللبنانية .

ومع تعثر علاقات التطبيع المصرية ـ الإسرائيلية ، رغم وجود اتفاقيات رسمية تحكمها ، ازدادت الرغبة الإسرائيلية في تحويل لبنان منطلقاً للتسلل منه إلى الأقطار العربية ، بغية الوصول إلى هدف قبول وجود إسرائيل ، وقبول التعامل معها على مختلف المستويات الشعبية والرسمية ، غير أن محاولات فرض التطبيع على لبنان ، بقوة الاحتلال العسكري ، أخذت تتراجع منذ عام ١٩٨٥ ، دون أن تسقط بعد . إنها في مجمل الأحوال والنتائج ، محاولات مرتبطة باستراتيجية الاقتطاع والتقسيم الإسرائيلية ، لما يمكن أن تحقّقه من انتشار الفوضى العامة داخل المجتمع اللبناني ، ومن الاستعداد لقبول الاحتلال الاسرائيلي ، وقبول التعامل معه .

الفصل السادس

فشل الترتيبات الأمنية

حاولت إسرائيل اعتماد ترتيبات أمنية في لبنان تخدم استراتيجيتها العدوانية ، سواء من خلال « جيش لبنان الجنوبي » ، أم عبر « اتفاق ١٧ أيار » ، أم عبر مباحثات الناقورة .

بالمقابل ركّز الجانب اللبناني على المطالبة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ لجهة إنجاح قوات الطوارىء الدولية في مهماتها الأمنية بعد اجتياح ١٩٧٨ ، وعلى تنفيذ قراري مجلس الأمن ٥٠٨ و ٥٠٩ بعد غزو ١٩٨٢ .

هذه الترتيبات المعتمدة أخفقت على الصعيد التنفيذي ، كيف أخفقت ولماذا ؟

دور جيش لبنان الجنوبي

منذ عام ١٩٧٦ أقامت إسرائيل علاقات مع بعض العناصر ضعيفة الولاء اللبناني والعربي في المنطقة الحدودية الجنوبية ، مستغلة الصراع المسلح بين هذه المجموعات وبين « القوات المشتركة » التي كانت تتشكل من المقاومة الفلسطينية والأحزاب الوطنية واليسارية اللبنانية . وبعد صدور قرارات قمتي الرياض

والقاهرة في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٦ ، دعمت إسرائيل تلك المجموعات المسلحة مادياً وعسكرياً ، وأعلنت ما سمّي « الجدار الطيب » ، أو « بوابات العبور » التي ابتدأت عند مستعمرة المطلة في أقصى شمال الجليل[1] ، تحت ذريعة تقديم العون والمساعدة الطبية والتموينية للمسيحيين اللبنانيين الذين يتعرضون للمحاصرة العسكرية والاجتماعية ، ويتهددون بخطر الإبادة ، فحققت إسرائيل كسباً سياسياً كبيراً عندما تمكنت من إقامة علاقات خاصة مع هذه المجموعات المسيحية المسلّحة التي كانت تعدّ بالمئات ، ومن إضافة تعقيد جديد للأزمة اللبنانية يؤخر تحقيق الوفاق الوطني .

بعد الاجتياح الاسرائيلي عام ١٩٧٨ ، أخذت تعرف هذه المجموعات المسلحة باسم « الميليشيات الحدودية » التي تولى قيادتها الرائد سعد حداد ، بدعم إسرائيلي مكشوف ، فتصدت للجيش اللبناني في الجنوب ، ومنعته بالتحالف مع قوات الاحتلال الإسرائيلي من الوصول إلى الحدود الدولية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ ، وفي ٢ آب (اغسطس) ١٩٧٨ ، أعلن سعد حداد :

« أنا لا أعترف بالجيش اللبناني المرسل الى الجنوب ، لأن هذا الجيش لا يدين بالولاء الى لبنان . . وإذا حاول هذا الجيش اتخاذ خطوات لمواجهتنا فإننا سنلقّنه أبشع الدروس وأقساها »[2] .

اتخذ سعد حداد من مركز بنت جبيل في تموز (يوليو) ١٩٧٨

---

(١) « اللواء » ، ١٤/١٠/١٩٨٦ .

(٢) « وكالة مختارات الأخبار العربية والعالمية » ، م . س ، ص ٧٢ و ٧٣ .

مقراً لغرفة عملياته ، بإدارة الضابط الاسرائيلي « جعفر » ، وزوّد بأحدث أجهزة الاتصال اللاسلكية[٣] ، وأخذت قواته تتوسع بالانتشار من نقطة تل النحاس ، إلى ثكنة مرجعيون، إلى قرى كفركلا والعديسة وبرج الملوك ودير ميماس في قضاء مرجعيون ، إلى قرى يارين وعلما الشعب والقوزح في قضاء بنت جبيل ، وعمل على فرض التجنيد الاجباري على الشباب في منطقة « الشريط الحدودي » بدعم إسرائيلي[٤] ، وفرض الضرائب على مواطني المنطقة ، والداخلين إليها[٥] ، وفي ١٩ نيسان (ابريل) ١٩٧٩ أعلن عن قيام « دولة لبنان الحر » بعدما بلغ عدد أفراد ما يسمّى « جيش لبنان الحرّ » نحو ١٦٠٠ عنصر متفرغ .

إثر هذه الخطوة الانفصالية ، المدعومة من إسرائيل ، صدر بيان عن رئاسة الجمهورية اللبنانية جاء فيه : « إن السلطة اللبنانية إذ تدين هذا الموقف بشدة ، تؤكد أنها لا تعير أي اهتمام لما ورد على لسان الضابط المذكور ـ سعد حداد ـ بعد أن لفظه الجيش أصلاً بإحالته على القضاء العسكري ، ولأن موقفه ينطوي على خروج عن الشرعية وعلى محاولة تقسيم الوطن »[٦] .

---

(٣) م . س ، ص ٧١ .

(٤) « لبنان ١٩٤٩ ـ ١٩٨٥ . الاعتداءات الإسرائيلية » ، م . س ، ص ١٣٩ .

(٥) تراوحت الضريبة على السيارات بين ١٠ و ٢٥ ليرة لبنانية في أيلول ١٩٧٨ . يراجع : « وكالة مختارات الأخبار العربية والعالمية » ، م . س ، ص ٧٨ .

(٦) « لبنان ١٩٤٩ ـ ١٩٨٥ . الاعتداءات الإسرائيلية » ، م . س .

ردّت إسرائيل على الموقف الرسمي اللبناني بمزيد من الدعم المادي والمعنوي « لجيش لبنان الحر » ، وتأهيله للقيام بدور أمني في المنطقة الحدودية وفق الخطة الإسرائيلية المقررة ، وافتتحت إذاعة « صوت الأمل » الناطقة باسم الميليشيات الحدودية لتبرير بقاء الاحتلال الاسرائيلي ، وإشاعة مفاهيمه وسياسته ، وقد اعتمدت هذه الإذاعة على تبرّعات مقدمة من المنظمات الصهيونية المنتشرة في العالم(٧) .

بعد غزو ١٩٨٢ ، انطلق « جيش لبنان الحر » ـ الذي أخذ يعرف باسم « الحرس الوطني » ـ انطلاقة جديدة ، وصلت إلى ذروتها في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ ، حيث تجاوز عدد أفراده الألفي عنصر ، وأخضع الجنوب اللبناني بكامله إلى سيطرة « الحرس الوطني » وقوات الاحتلال الإسرائيلي ، وقام وزير الدفاع الإسرائيلي عازر وايزمن بتقليد الضابط سعد حداد وسام « القدوة المثالية » ، كذلك قلّد رئيس الأركان الإسرائيلي مردخاي غور مساعد حداد الضابط سامي الشدياق وساماً آخر في مستعمرة المطلة ، تقديراً لجهودهما المخلصة مع العدو الإسرائيلي ، بعدما كانت قوات الاحتلال قد منعت إنشاء مكاتب خاصة « بالقوات اللبنانية » في الجنوب ، وأبقت على قوات « الحرس الوطني » وحدها موزعة على ٣٨ وحدة في عدد من القرى والبلدات الجنوبية حتى عام ١٩٨٤(٨) ، في القطاعات الثلاثة : القطاع الشرقي الذي

---

(٧) م . س ، ص ٢٥٥ .
(٨) « النهار » ، ١٣/٥/١٩٨٥ .

يضم أكثرية درزية ، والقطاعين الأوسط والغربي المختلطين من المسيحيين والشيعة[٩] ، وبذلك أوجدت قوات الاحتلال أدوات لها في مختلف الطوائف والمناطق الجنوبية.

في ١٩٨٤/٣/٢٠ نصّبت قوات الاحتلال اللواء المتقاعد في الجيش اللبناني أنطوان لحد قائداً لما يسمى « جيش لبنان الجنوبي » بدل اسم « الحرس الوطني » بعد وفاة سعد حداد . وأخذت قوات الاحتلال في عام ١٩٨٥ تسلّم المناطق المنسحبة منها إلى هذا الجيش ، الذي بقي تواجده الرئيسي في منطقة « الشريط الحدودي » ، وبقيت قوات الاحتلال تسانده وتحتفظ بمجموعات من آلياتها معه . غير أن الانسحابات الإسرائيلية أدت إلى إضعاف « جيش لبنان الجنوبي » ، فانخفض عدد عناصره الى نحو ١٢٠٠ عنصر ، ودبت الخلافات بين مجموعاته التي كانت تستقوي بقوات الاحتلال الإسرائيلي ، خاصة مع استمرار وبروز دور المقاومة الشعبية اللبنانية للاحتلال الاسرائيلي والمتعاملين معه ، وقد أعلن قائد الجيش الجنوبي في منطقة جزين المدعو شربل سلامة :

« كانت كتيبتي تتألف من ٦٠ رجلاً ، فتضاءلت إلى ٢٢ وسط مخاوف من أن تتخلى إسرائيل عن هذه القوة »[١٠].

بقي التراجع والضعف يسيطر على أوساط « جيش لبنان

---

(٩) حتى ١٩٨٥/٦/١٣ ، كان يوجد كتيبة شيعية في جيش لبنان الجنوبي . يراجع : « دافار » ، ١٩٨٥/٦/١٣ .

(١٠) « الموقف » ، العدد ٢٣ ، ١٩٨٥ ، ص ١١ .

الجنوبي » حتى أواخر ١٩٨٦ ، عندما تعرّض النقد الوطني اللبناني لتراجع كبير في قوته الشرائية ، وازدادت الضغوطات الاجتماعية على اللبنانيين ، ولم يجد قسمٌ منهم عملاً يكفل عيشه ، فاندفع بعضهم للالتحاق في « جيش لبنان الجنوبي » الذي شهد انطلاقة جديدة في عام ١٩٨٧ ، بعدما قرر أن يدفع للعنصر أكثر من مئة دولار في الشهر، وبعد بروز التناقضات الداخلية بين الميليشيات المسلّحة خارج جنوب لبنان ، والتي كان يفترض أن تكتّل جهودها لمواجهة قوات الاحتلال الاسرائيلي و « جيش لبنان الجنوبي » .

هل استطاع « جيش لبنان الجنوبي » أن يحقق الغايات الاسرائيلية الأمنية المطلوبة منه؟ .

استطاعت المقاومة اللبنانية أن تضرب القوات الإسرائيلية النظامية ، وميليشيات « جيش لبنان الجنوبي » داخل ما يسمى « الحزام الأمني » الذي تدعي إقامته إسرائيل في شمال الجليل ، فصرّح قائد المنطقة الشمالية اللواء الإسرائيلي أوري أور أن الجيش الإسرائيلي انطلق إلى حرب لبنان من أجل حل مشكلة حماية أمن مستعمرات الشمال ، لكن المشكلة لم تحل[١١] .

على صعيد آخر ، شكّل الشريط الحدودي خطوة تقسيمية إسرائيلية في لبنان ، أسهمت في تهديد وحدته الداخلية ، وشجعت على إقامة دويلات طائفية عنصرية فيه ، إلا أن استمرار هذا الشريط مرهون بمدى استعادة الوحدة الوطنية اللبنانية في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي .

---

(١١) « هآرتس » ، ١٩٨٥/٦/٧ .

ونجحت ميليشيات « الشريط الحدودي » في عرقلة مهمات قوات الطوارىء الدولية لجهة بسط السيادة اللبنانية حتى الحدود الدولية ، فعرقلت تقدم الجيش اللبناني ، وقامت باعتداءات متكررة على قوات الطوارىء بالتحالف مع قوات الاحتلال الاسرئيلي ، فلم ينفّذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ ، كما لم تنفّذ القرارات الدولية التي أعقبته .

عجز قوات الطوارىء الدولية

تضمن قرار مجلس الأمن الدولي ٤٢٥ ، الصادر في ١٩ آذار (مارس) ١٩٧٨ ، الفقرة التالية :

« يقرر في ضوء طلب الحكومة اللبنانية ، أن تقيم فورا تحت سلطتها قوة مؤقتة تابعة للأمم المتحدة في جنوب لبنان من أجل تأكيد انسحاب القوات الاسرائيلية ، وتثبيت السلام والأمن الدوليين ، ومساعدة حكومة لبنان على عودة سلطتها الفعلية في المنطقة ، على أن تتألف هذه القوة من عناصر توفرها الأعضاء في الأمم المتحدة » .

وبالفعل تشكلت قوات الطوارىء الدولية ، وبلغت أكثر من ستة آلاف عنصر في ١٣ حزيران (يونيو) ١٩٧٨ - تاريخ تنفيذ المرحلة الأخيرة من الانسحاب الإسرائيلي - موزعة على البلدان التالية :

أ ـ وحدات المشاة	
فيجي	٥٠٠
فرنسا	٧٠٣
إيران	٧١٤
ايرلندا	٦٦٥
نيبال	٦٤٢
نيجيريا	٦٦٩
نروج	٧٢٣
سنغال	٦٣٤
ب ـ الوحدات اللوجستية	
كندا	١٠٢
فرنسا	٥٤١
نروج	٢٠٧
المجموع العام : ٦١٠٠ عنصر[١٢]	

لكن تثبيت السلم والأمن الدوليين ، ومساعدة حكومة لبنان على عودة سلطتها الفعلية ، بقيت من المسائل المعلقة بدون تنفيذ.

لم تنسحب اسرائيل من كل الأراضي اللبنانية ، فاحتفظت

(١٢) « جنوب لبنان مأساة وصمود » ، م . س ، ص ٩٦ .

بمراكز دائمة ، ومراكز متنقلة للمراقبة ، كما أعلن الأمين العام المساعد في الأمم المتحدة « بريان أوركهات » في آب (اغسطس) ١٩٧٨[١٣] . كما تعرضت قوات الطوارىء الدولية للقصف الإسرائيلي ، ولقصف الميليشيات الحدودية ، في بلدتي بيت ياحون والطيبة[١٤] ، وسجلت هذه القوات أنها تعرضت إلى ١٢٢٠ عملية عسكرية إسرائيليّة ، نفّذت ضدها بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨١[١٥] ، كل ذلك تزامن مع منع الجيش اللبناني من الانتشار في جنوب لبنان ، رغم وجود قوات الطوارىء الدولية ، مما دفع مجلس الأمن الى تسجيل استنكاره للممارسات الإسرائيلية مرات عديدة ، منها ما ورد في القرار ٤٤٤ الصادر بتاريخ ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ :

« يستنكر مجلس الأمن النقص في التعاون خصوصاً من جانب إسرائيل مع جهود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لتنفيذ مهمتها تنفيذاً كاملاً ، بما في ذلك مساعدات إسرائيل للجماعات المسلحة في جنوب لبنان .

ويدعو إسرائيل إلى وقف أعمالها فوراً ضد سلامة أراضي لبنان ووحدته وسيادته واستقلاله السياسي ولا سيما توغلاتها في لبنان ومساعداتها المستمرة لجماعات مسلحة غير مسؤولة»[١٦] .

استمرت الاعتداءات الاسرائيلية ، بالتعاون مع الميليشيات

---

(١٣) م . س ، ص ٩٦ .
(١٤) « الموقف » ، العدد ٤٣ ، ١٩٨٦ ، ص ٢٠ .
(١٥) م . س ، ص ٢٠ .
(١٦) « جنوب لبنان مأساة وصمود » ، م . س ، ص ٩٧ .

الحدودية ، ضد قوات الطوارىء الدولية ، إلى أن بلغت حد اجتياح مراكز تواجدها في غزو ١٩٨٢ ، دون أن تتمكن قوات الأمم المتحدة من إعاقة الغزو الإسرائيلي ، أو الضغط على اسرائيل للانسحاب فيما بعد من الأراضي اللبنانية المحتلة . ثم تصاعدت هذه الاعتداءات وأدّت الى تطورات سياسية وأمنية أهمها :

- إعلان الحكومة النيجيرية في ١٩٨٣/١/١٩ عن سحب كتيبتها العاملة في إطار قوات الطوارىء الدولية في الجنوب ، احتجاجاً على العدوان الإسرائيلي المستمر على هذه الكتيبة[١٧].
- اتصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي في ١٩٨٣/٣/٢٠ بمخاتير القرى الواقعة ضمن نطاق عمليات القوات الدولية، وطلبت منهم تنظيم عرائض تطالب برحيل القوات الدولية لعدم فاعليتها في توفير الأمن في مناطق تواجدها[١٨] .
- أعلن ناطق باسم قوات الطوارىء الدولية في الجنوب ، بتاريخ ١٩٨٤/٦/١٥ ، « أن الميليشيات المدعومة من إسرائيل تطلق النار على القوات الدولية مرة أو مرتين في الأسبوع »[١٩] .
- في ١٩٨٤/٩/٦ ، استخدمت الولايات المتحدة الأميركية « الفيتو » ضد مشروع قرار لبناني في مجلس الأمن ينتقد الاجراءات الاسرائيلية في المناطق المحتلة من لبنان ، ويدعو

---

(١٧) « لبنان ١٩٤٩ - ١٩٨٥ . الاعتداءات الاسرائيلية » م . س ، ص ٣٤٠ .

(١٨) م . س ، ص ٣٥١ .

(١٩) م . س ، ص ٤٣٢ .

إلى رفع القيود والعراقيل من أمام عودة الحياة الطبيعية الى هذه المناطق[٢٠] .

ـ خلال عام ١٩٨٦ تعرضت قوات الطوارىء الدولية لسبع وعشرين عملية اعتداء من القوات الاسرائيلية و« جيش لبنان الجنوبي »[٢١] .

وإذا كانت قوات الطوارىء الدولية غير قادرة عسكرياً على مواجهة الغزو الإسرائيلي ، أي أنها قوات غير رادعة ، فإن العامل الأول الذي حال دون تحويلها إلى قوات رادعة هو موقف الولايات المتحدة المساند لإسرائيل داخل الأمم المتحدة ، في وقت سعت فيه إسرائيل ، وما تزال ، إلى إضعاف دور قوات الطوارىء ، ودفع بلدان القوات المشاركة فيها إلى الانسحاب من جنوب لبنان بالتدريج ، حتى يستمر « الشريط الحدودي » ، وتستمر معه الاجراءات الإسرائيلية في عمق الأراضي اللبنانية ضد وحدة لبنان وسيادته . وقد لخّص أمين عام الأمم المتحدة « بيريز دي كويار » في ١٩٨٦/٤/٩ المأزق الذي تمر به قوات الطوارىء الدولية بتقرير جاء فيه : « إن مستقبل القوة الدولية أصبح مشكوكاً فيه بسبب تطورات عدة ظهرت في المدة الأخيرة ، منها رفض اسرائيل الانسحاب من الجنوب ، والمضايقات التي تتعرض لها القوة الدولية على يد (جيش لبنان الجنوبي) وعناصر مسلّحة أخرى ،

---

(٢٠) م . س ، ص ٤٤٥ .

(٢١) «وثائق الحرب اللبنانية لعام ١٩٨٦»، بيروت، المركز العربي للأبحاث والتوثيق ، ١٩٨٧ ، ص ٢٧٣ ـ ٢٨٤ .

وامتناع بعض الدول الأعضاء عن الوفاء بمساهمتها المالية ، والقلق الناتج عن ذلك لدى البلدان الأخرى »[٢٢] .

مع ضعف دور قوات الطوارىء الدولية في تثبيت السلم والأمن الدوليين ، تجاهلت إسرائيل قراري مجلس الأمن ٥٠٨ و ٥٠٩ اللذين صدرا بعد غزو حزيران ١٩٨٢ ، ولم تنسحب من الأراضي اللبنانية ـ دون قيد أو شرط ـ فتجاهلت القرارات الدولية الجديدة ، وبقيت قوات الطوارىء الدولية تمر في ظروف صعبة شمال منطقة « الشريط الحدودي » ، بدل أن تأخذ مواقعها على الحدود الدولية وتقوم بتصفية هذا الشريط ، وإحلال السلطة اللبنانية الرسمية فيه ، مما يهدّد وحدة لبنان ، وسلامة أراضيه ، وسيادة السلطة الرسمية في جنوبه .

سقوط اتفاق ١٧ أيار

في ١٧ أيار (مايو) ١٩٨٣ ، تم توقيع اتفاقية لبنانية ـ إسرائيلية في كل من خلدة وكريات شمونة ، عرفت باسم « اتفاق ١٧ أيار » ، وكان من شأن هذا الاتفاق وضع ترتيبات أمنية رسمية بين الجانبين اللبناني والإسرائيلي في المنطقة الواقعة جنوب الليطاني داخل الأراضي اللبنانية .

أتت الترتيبات الأمنية لصالح إسرائيل ، خاصة بعدما استغلت احتلالها العسكري لجزء من أرض لبنان ، وتدخلاتها السافرة في

---

(٢٢) م . س ، ص ٣٠٧ .

أوضاعه الداخلية ، على طاولة المفاوضات الدبلوماسية مع الوفد اللبناني . إذ يُلزم لبنان بموجب الاتفاق الإبقاء على الميليشيات الحدودية جنوب الليطاني ، ويعطي للجنة الترتيبات الأمنية ـ إسرائيل طرف فيها ـ حق التفتيش والتدخل في منطقة واسعة من الجنوب ، كما نصت المادة ٣ والمادة ٤ من الاتفاق ، وكما أكد الملحق المرفق به[٢٣] . وقد أكد شمعون بيريز أن الاتفاق يتضمن اجراءات أمنية ستقوم بها إسرائيل ، من بينها « تشكيل ميليشيات لبنانية صديقة ودوريات تفتيش إسرائيلية ، ونقاط إنذار مبكّر ، ودوريات جوية وساحلية »[٢٤] ، وفي ذلك انتهاك أكيد لسيادة لبنان واستقلاله وسلامة أراضيه .

بالإضافة إلى قضية الترتيبات الأمنية التي أصرت عليها إسرائيل ، ووافقت عليها الولايات المتحدة الأميركية التي مهّدت عبر وزير خارجيتها لتوقيع اتفاق ١٧ أيار وإنجاح تطبيقه ، ضمن الاتفاق موافقة صريحة على إنهاء حالة الحرب القائمة بين لبنان وإسرائيل ، وبذلك تخلّى لبنان عن التزاماته العربية ، وأخذ خطوة منفردة في نطاق الصراع العربي ـ الإسرائيلي ، كما دعا الاتفاق إلى فتح الحدود بين الطرفين لتمرير البضائع وانتقال الأفراد ، أي أنه فرض تطبيعاً للعلاقات طالما نادت به إسرائيل وسعت في سبيل

---

(٢٣) « الشرق الأوسط » ، لندن ، ١٩٨٣/٧/٥ .

(٢٤) « النهار » ، ١٩٨٤/٢/٢٥ .

يراجع كذلك : د . الياس سابا ، « الاجحاف اللاحق نتيجة الخلل البنيوي . . » . في : « السفير » ، ١٩٨٣/١١/٣٠ .

إنجازه مع لبنان ، ومع كافة الأقطار العربية . بذلك يكون اتفاق ١٧ أيار منسجماً في كثير من مضمونه مع استراتيجية الاقتطاع والتقسيم الإسرائيلية ، لأنه أبقى على التدخل الاسرائيلي والميليشيات الحدودية جنوب الليطاني من جهة ، وأدى توقيعه إلى إحداث مزيد من التوتر الطائفي والانقسامات الداخلية اللبنانية من جهة ثانية .

عارض اتفاق ١٧ أيار عدد كبير من الأحزاب والقوى السياسية والهيئات الشعبية ، والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في لبنان ، كما عارضته سوريا وكان لها دور فاعل في إسقاطه لاحقاً ، رغم التهديدات الإسرائيلية للبنان من مغبّة إلغائه كما قال إسحق شامير : « إذا ألغي هذا الاتفاق فسيكون ذلك ضربة لاستقلال لبنان وللسلام في الشرق الأوسط »(٢٥) .

وكما قال شمعون بيريز : « إن إلغاء اتفاق ١٧ أيار قد يؤدي إلى تقسيم لبنان عسكرياً بين إسرائيل وسوريا . . وإن اسرائيل يمكنها اتخاذ خطوات لضمان سيطرتها على جنوب لبنان وفق ما ينص عليه الاتفاق . . . »(٢٦) .

لم ترضخ الحكومةاللبنانية للتهديدات الإسرائيلية الواضحة في عدائها للبنان ، وإنهاء وجوده الموحد ، فأعلنت في ٥ آذار (مارس) ١٩٨٤ عن إلغاء اتفاق ١٧ أيار ، بعد مرور أقل من عشرة شهور على تاريخ توقيعه ، ووجهت بذلك ضربة قويّة للأهداف

---

(٢٥) « النهار » ، ١٩٨٤/٢/١٩ .
(٢٦) « النهار » ، ١٩٨٤/٢/٢٥ .

الإسرائيلية في لبنان والمنطقة العربية ، رغم استمرار المحاولات الإسرائيلية لإلغاء لبنان الموحّد ، ودفعه نحو التقسيم والتفتيت .

فشل مفاوضات الناقورة

أمام عجز « جيش لبنان الجنوبي » عن تنفيذ ترتيبات أمنية تحقق أهداف إسرائيل ، وأمام رغبة إسرائيل وسعيها المتدرج لإبرام اتفاقيات أمنية مع لبنان ، أو غيره من الأقطار العربية ، أعلن وزير الخارجية الاسرائيلي إسحق شامير في ١٩/١٠/١٩٨٤ إن « بلاده » لا يمكنها الاعتماد على « جيش لبنان الجنوبي » وحده لضمان أمن حدودها الشمالية ، « وعلى ذلك فإننا نريد التوصل إلى ابرام اتفاقية مهما كانت صورتها مع سوريا والحكومة اللبنانية ، وربما مع قوات الطوارىء الدولية »[٢٧] .

وبالفعل افتتحت الجولة الأولى من المباحثات العسكرية اللبنانية ـ الإسرائيلية في بلدة الناقورة الحدودية ، بتاريخ ٨/١١/١٩٨٤ ، وفي مقر قوات الطوارىء الدولية التابعة للأمم المتحدة ، لبحث الترتيبات الأمنية مجدداً ، والانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان.

بعد ١٤ جولة من المفاوضات في الناقورة انهارت المباحثات اللبنانية ـ الاسرائيلية ، ووصلت إلى الطريق المسدود في ٢٤/١/١٩٨٥ ، فهدّدت إسرائيل بانسحاب مفاجىء من بعض

---

(٢٧) « لبنان ١٩٤٩ ـ ١٩٨٥ . الاعتداءات الاسرائيلية » ، م . س ، ص ٤٥١ .

مناطق الجنوب وإثارة فتنة طائفية جديدة[٢٨] .

كان السبب، الأبرز لانهيار مباحثات الناقورة هو تمسك إسرائيل بفرض ترتيبات أمنية تنال من سيادة لبنان ، بعدما رفضت الانسحاب الشامل دون شروط وفق قراري مجلس الأمن الدولي ٥٠٨ و ٥٠٩ . وتأكد مجدداً أن مجرد البحث في ترتيبات أمنية محدد تريدها قوات الاحتلال الإسرائيلي هو بداية تخل عن سيادة لبنان .

بعد توقف مباحثات الناقورة ، شجّعت إسرائيل على وقو الفتنة الطائفية في منطقة شرق صيدا ، وفتحت جبهة قتالية جديد أسميت جبهة كفرفالوس - صيدا ، حيث تقيم مجموعات م « جيش لبنان الجنوبي » في موقع كفرفالوس بمنطقة جزين بمساند قوات الاحتلال الإسرائيلي ، مقابل القوى الوطنية والفلسطينية ف صيدا والمخيمات المحيطة بها ، وبقيت مسألة الترتيبات الأمني معلّقة ومطروحة للتجاذب على المستوى الإقليمي العربي ، وعل بعض المستويات الدولية . وتجدر الإشارة هنا ، الى بحث أصد مركز يافيه للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب عن حر لبنان ، في مطلع عام ١٩٨٥ ، ذكر أن انعدام الإجماع داخ الحكومة على أهداف الحرب ونطاقها ، وانعدامه أيضاً داخل قيا الجيش الإسرائيلي أثرا في مراحل الحرب كلها بشكل منع م تحقيق أهدافها[٢٩] .

---

(٢٨) « البيرق » ، بيروت ، ١٩٨٥/١/٢٥ .
(٢٩) « دافار » ، ١٩٨٥/٢/٢١ .

المقاومة الشعبية اللبنانية

وقع جيش الاحتلال الاسرائيلي في مأزق المواجهة المباشرة مع الكثافة الشعبية ، في المدن والقرى اللبنانية ، وأجبر على الاصطدام بالمقاومة الشعبية على مختلف مستويات المواجهة المدنية والقتالية ، وتعرض لحالات إحباط عديدة في معنويات جنوده ، حتى أن وزير الدفاع الاسرائيلي إسحق رابين قال في ٧ آذار (مارس) ١٩٨٥ :

« الجيش الإسرائيلي في جنوب لبنان يواجه مواقف صعبة لأنه يجب عليه أن يتصدّى لإرهابيين لا يتورعون عن استخدام أجسادهم قنابل ناسفة »(٣٠).

ودعا وزير الخارجية السابق أبا إيبان الى خروج الجيش الاسرائيلي من لبنان ، فقال :

« يجب التخلّص من هذا البلد الملعون وهذه الحرب الملعونة ، لأنه كل يوم إضافي يمكن أن يتسبّب في مأساة جديدة »(٣١).

وحتى الانسحاب الإسرائيلي من منطقة صيدا عام ١٩٨٥ ، طغى على المقاومة الشعبية اللبنانية طابع العفوية والسرية والشجاعة الوطنية ، فحققت نجاحات كبرى أجبرت العدو الإسرائيلي على الانسحاب من أرض عربية تحت وطأة المقاومة لأول مرة ، بعد أن

---

(٣٠) « الموقف » ، العدد ٢٣ ، ١٩٨٥ ، ص ١٢ .
(٣١) م . س ، ص ١٢ .

شنّت هجمات مكثّفة على قوات الاحتلال ، اعترفت بها مصادر العدو ، وبلغت في شهر آذار (مارس) ١٩٨٥ - على سبيل المثال - ٢٠٠ عملية ضد الجيش الاسرائيلي و «جيش لبنان الجنوبي »[٣٢].

استمرت عمليات المقاومة بالتأثير في مصير الاحتلال الاسرائيلي ، وبالضغط القوي على عناصر « جيش لبنان الجنوبي » ، فبلغ مجموع العمليات القتالية التي قامت بها في عام ١٩٨٦ وحده ما يساوي ١٢٢٨ عملية ، بمعدل ١٠٢ عملية تقريباً في الشهر الواحد ، وقد شملت هذه العمليات كافة المواقع في الجنوب وبعض مناطق البقاع الغربي[٣٣].

كان يمكن للمقاومة الشعبية اللبنانية أن تقوى ، وتؤثر في مجريات الأزمة اللبنانية لجهة تعميق الشعور الوطني الموحد ، من خلال المواجهة مع العدو المشترك ، بحيث تتراجع النزعات الطائفية والمذهبية والعشائرية ، ويصبح التحرير مدخلاً لاستعادة الوحدة الوطنية الشاملة ، لولا مجموعة سلبيات اعترت عمل المقاومة وأثرت في مسارها التحرري ، كغياب مفهوم موحد للمقاومة الشعبية عند الأطراف والفئات المقاومة ، بحيث تتعدى المقاومة النطاق القتالي - على أهميته - لتشمل معه مختلف وسائل المواجهة المدنية الشاملة التي تسقط كل مخططات التطبيع

---

(٣٢) « دافار » ، ١٩٨٥/٤/٢٢ .

(٣٣) اعتمدنا في تحديد هذه الأرقام على العرض الكرونولوجي الوارد في « وثائق الحرب اللبنانية لعام ١٩٨٦ » ، م . س . ص ٢٥٨ - ٢٧٣ .

والإحباط النفسي ، بغية إفشال مخططات العدو وكشف أساليبه القائمة على الخداع الإعلامي ، والتسلّل التدريجي إلى عقل المواطن اللبناني ، وإثارة الغرائز والأحقاد الطائفية والمذهبية عنده . وإذا كانت المقاومة لبنانية ، أي أنها تدورعلى أرض لبنان وتقوم بها مجموعات شعبية لبنانية ، فإن فصائلها لم تتفق على بعد رئيسي موحد لها يوضح استراتيجيتها .

هل هي لبنانية محصورة في النطاق الوطني فقط ؟ .

هل هي لبنانية ببعد عربي مساند لها ومتكامل معها ؟

هل هي مقاومة تتخطى النطاق الوطني والقومي لتصّب في الدائرة الأممية الأوسع ، إسلامية كانت أم ماركسية ؟ .

كشفت مجريات الصراع العربي ـ الاسرائيلية ، بالإضافة إلى عوامل جيو ـ سياسية استراتيجية ، أن المواجهة مع إسرائيل هي مواجهة قومية عربية بالدرجة الأولى ، وأن كل قطر عربي يعزل نفسه في إطار قطري ضيق يفشل في الدفاع عن أمنه الذاتي ، ويفشل في الإسهام في رد الغزوة الصهيونية تمهيداً للقضاء عليها ، فالشخصية الوطنية هنا ، المحدّدة لهوية المقاومة في لبنان ، هي جزء من الشخصية العربية الأشمل والأعم المستهدفة أولاً بالغزوة الصهيونية .

وببساطة ، كيف يمكن فصل الواقع الأمني في جنوب لبنان عن الأمن العربي في المشرق ـ على الأقل ـ وجبل الشيخ مثلاً ، يمتد في سفوحه الغربية داخل لبنان ، وفي سفوحه الشرقية داخل سوريا ؟ .

ثم هل يمكن أن تتساوى المصالح والضرورات الاستراتيجية بين لبنان وأطراف العالم الإسلامي ، مع المصالح والضرورات الاستراتيجية بين لبنان ومحيطه العربي ؟

إن ذلك ، لا يلغي أهمية الدائرة الاسلامية ، ودائرة مجموعة عدم الانحياز ، ودائرة المجموعة الأوروبية وغيرها في مساندة القضية الوطنية اللبنانية التحررية ، لكن تلك الدوائر ليست بمستوى الدائرة العربية ، التي تعتبر الدائرة الأولى المعنية بالصراع العربي - الإسرائيلي .

ومن السلبيات كذلك ، بروز النزعات الفئوية الحزبية ، وإحلال التنافس الحزبي مكان التكامل الوطني النضالي ، فشهدت بيروت ، ثم بعض مناطق الجنوب ، ثم ضاحية بيروت الجنوبية صراعات مسلّحة مدمرة بين الميليشيات أدت إلى اضعاف المقاومة وتراجعها ، فازدادت بذلك حدة التناقضات بين المصالح الطائفية والمذهبية والعشائرية المرحلية على حساب تحرير ووحدة الكيان الوطني ، علماً بأن كافة الدروس التحريرية الوطنية والقومية على امتداد العالم الثالث ، والوطن العربي ، خلال التاريخ المعاصر ، أكدت على ضرورة تأجيل كل المصالح والصراعات الداخلية إلى ما بعد مرحلة التحرر من الاستعمار أو الغزو الأجنبي .

خلاصة

تمكّنت اسرائيل من التملّص من تنفيذ قرارات الأمم المتحدة في جنوب لبنان ، مستغلة الدعم الأميركي لها إلى أقصى الحدود ،

ومستفيدة من الميليشيات الحدودية المتعاملة معها المعروفة باسم « جيش لبنان الجنوبي » ، في توسيع نطاق النفوذ الأمني الإسرائيلي داخل الأراضي اللبنانية ، وحاولت فرض ترتيبات أمنية على لبنان ، عبر اتفاقيات أمنية ذات طابع سياسي واضح ، لكنها فشلت في ذلك ، فسقط« اتفاق ١٧ ايار » ، وتوقفت مباحثات الناقورة ، لتستمر المحاولات الإسرائيلية لتنفيذ استراتيجية الاقتطاع والتقسيم ، تحت ذريعة العمل لتحقيق ترتيبات أمنية تصون شمال الجليل .

من جهة ثانية ، برزت ظاهرة المقاومة الشعبية اللبنانية ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي والمتعاملين معها ، وسجّلت انتصارات كبرى على صعيد إجبار العدو على الانسحاب من مساحة كبيرة من الأراضي اللبنانية التي وصلها الغزو ، وكان يمكن أن تمهد لتحقيق إنجازات توحيدية داخلية لولا بعض السلبيات التي اكتنفت عملها ، وأحاطت بمسيرتها .

الفصل السابع

سياسة الأرض المحروقة

منذ نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ ، ولبنان يتعرض للاعتداءات الإسرائيلية المتكررة التي طالت أرضه وأجواءه ومياهه ، وألحقت بشعبه أفدح الأضرار والخسائر . ورغم عدم دخول لبنان الحروب العربية ـ الاسرائيلية في أعوام ١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٧٣، فإنه تكبّد خسائر مادية وبشرية رهيبة ، وتعرّض لتهديدات جسيمة تكاد تنهي وجوده الوطني الموّحد . بل إن هذا القطر العربي الصغير أثقِل بأعباء جسيمة نتيجة استراتيجية الاقتطاع والتقسيم الإسرائيلية التي اخذت تنفذ ضدّه ، وغدت أرضه مسرحاً لسياسة الأرض المحروقة ، تمارسها قوات الاحتلال والغزو الاسرائيلي منذ إقامة الكيان الصهيوني الاستيطاني في فلسطين .

قبل المقاومة الفلسطينية

شارك الجيش اللبناني في الحرب العربية ـ الإسرائيلية عام ١٩٤٨، جنباً إلى جنب مع جيوش سوريا والعراق والأردن ومصر ، ورغم توقيع لبنان لاتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩ ، تعرضت أرضه في ذلك العام لثلاثة اعتداءات في شمال سهل الحولة وبلدة يارون ،

ثم استمرت الاعتداءات في الأعوام اللاحقة قبل حرب السويس وقيام الجمهورية العربية المتحدة وانطلاقة الحركة القومية العربية المعاصرة ، وقبل نشوء المقاومة الفلسطينية في فترة كانت فيها القضية الفلسطينية تتلخص بوجود استيطان إسرائيلي على جزء من فلسطين العربية ، ومئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين الذين شردتهم إسرائيل الى لبنان وسوريا ومصر والضفة الغربية وقطاع غزة وشرق الأردن . استمرت هذه الاعتداءات حتى عام ١٩٦٧ ، رغم عدم دخول لبنان حرب الخامس من حزيران (يونيو) ، وكانت تتمثل بإطلاق النار على المواطنين اللبنانيين ، واجتياز الحدود اللبنانية باستمرار ، وخطف المواشي ومداهمة القرى ، واختراق الأجواء اللبنانية واعتراض الطائرات المدنية ، والدخول إلى المياه الإقليمية لممارسة أعمال القرصنة ، بالإضافة الى إقامة شبكات تجسس على الجيش والمؤسسات الرسمية الحكومية .

بلغ مجموع الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٦٧ ما مجموعة ١١٧ اعتداء على الأقل على امتداد المنطقة الحدودية[١] ، كما يُبين الجدول التالي :

---

(١) قمنا بإحصاء هذه الاعتداءات بالاستناد إلى العرض الكرونولوجي الوارد في : « لبنان ١٩٤٩ ـ ١٩٨٥ . الاعتداءات الاسرائيلية » ، م . س .

السنة	عدد الاعتداءات	المواقع المستهدفة
١٩٤٩	٣	يارون، سهل الحولة.
١٩٥٠	١٤	بنت جبيل، مارون الراس، العمرة، يارون، ميس الجبل، علما الشعب، بليدا.
١٩٥١	٥	يارون، صور، حومين، بليدا، محيبيب.
١٩٥٢	١٢	علما الشعب، عيتا الشعب، يارون، الخيام، رميش، جونية.
١٩٥٣	٧	بنت جبيل، يارون، الناقورة، بليدا، يارين، مركبا، رميش.
١٩٥٤	١١	عيتا الشعب، عين قطمون، يارين، جرود ضهر العاصي، علما الشعب، الناقورة، رامية، مطار بيروت.
١٩٥٥	١٠	عيتا الشعب، بليدا، عيترون، ميس الجبل، القليلة، سردا، عمرة، الزرارية، علمان، العديسة، صور.
١٩٥٦	٣	الظهيرة.
١٩٥٧	١	علما الشعب.
١٩٥٨	٥	الناقورة، حولا، عيتا الشعب، مارون الراس، البستان.
١٩٥٩	١٧	ميس الجبل، مركبا، الناقورة، بليدا، عيتا الشعب، بنت جبيل، كفركلا.
١٩٦٠	٥	المياه الاقليمية اللبنانية، الاجواء اللبنانية، المجيدية، الناقورة، العديسة.

السنة	عدد الاعتداءات	المواقع المستهدفة
١٩٦١	١٢	عيتا الشعب، العديسة، الناقورة، (اعمال تجسس مختلفة)
١٩٦٢	٣	رامية، ميس الجبل.
١٩٦٤	٤	صور، مارون الراس.
١٩٦٥	٢	حولا، الضهيرة.
١٩٦٧	٣	الطائرات الإسرائيلية تخترق المجال الجوي اللبناني اثناء حرب حزيران.

من عام ١٩٦٨ الى عام ١٩٧٧

منذ عام ١٩٦٨ أخذت تظهر المقاومة الفلسطينية المسلحة في لبنان، وفي البلدان العربية المواجهة لإسرائيل. وشهد ذلك العام استشهاد اللبناني خليل عز الدين الجمل في عملية فدائية نفذتها حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، فمنحته الحكومة اللبنانية وسام الاستحقاق اللبناني في ١٩٦٨/٤/٢٧ .

وفي ١٩٦٨/١١/٢٨ نفّذ « الكومونوس الإسرائيلي » عملية اعتداء سافرة على مطار بيروت الدولي، حيث تمّ تدمير الأسطول الجوي اللبناني الذي يضم ١٣ طائرة مدنية، فأصدر مجلس الأمن بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٣١ القرار رقم ٢٦٢ الذي أدان الهجوم الاسرائيلي على مطار بيروت، وحذر إسرائيل من تكرار ارتكاب

مثل هذه الأعمال[٢] .

وفي أعوام ١٩٦٩ و١٩٧٠ و١٩٧١ و١٩٧٢ تركّزت الاعتداءات الاسرائيلية على قرى العرقوب وخاصة : كفرشوبا ، شبعا ، الهبارية ، راشيا الفخار ، بالإضافة الى شمول الاعتداءات قرى جنوبية عديدة منتشرة على طول الحدود بين القطاعين الشرقي والغربي . وقد دمّر القصف الإسرائيلي في عام ١٩٧٠ وحده ٢٧٠ منزلاً[٣] ، بعد أن دخلت القوات الإسرائيلية الأراضي اللبنانية ، فطالب مجلس الأمن في قرار له رقم ٢٧٩ الصادر في ١٩٧٠/٥/١٢ بالانسحاب الفوري للقوات الاسرائيلية من الأراضي اللبنانية[٤] .

كما تعرض جنوب لبنان ، في القطاعين الشرقي والأوسط ، على جبهة طولها ٩٦ كيلومتراً الى هجوم إسرائيلي بالمدرعات والطائرات ، في ١٩٧٢/٢/٢٤ ، فأصدر مجلس الأمن مجدداً القرار رقم ٣١٣ بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٨ مطالباً بانسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي اللبنانية[٥]، وشهد عام ١٩٧٢ استمرار تحليق الطيران الاسرائيلي فوق الأراضي اللبنانية وصولاً الى العاصمة بيروت ، ودخول البحرية الاسرائيلية المياه الإقليمية اللبنانية وصولاً إلى شواطىء صيدا والجنوب بكامله .

---

(٢) « جنوب لبنان مأساة وصمود » م . س ، ص ٧٣ و ٧٤ .
(٣) « لبنان ١٩٤٩ ـ ١٩٨٥ . الاعتداءات الإسرائيلية » ، م . س ، ص ٦٢ .
(٤) « جنوب لبنان . مأساة وصمود » ، م . س ، ص ٧٤ .
(٥) م . س ، ص ٧٤ .

استمرت الغارات الجوية والبحرية طوال عام ١٩٧٣ ، وبتاريخ ١٩/٤/١٩٧٣ نفّذت عملية اسرائيلية في بيروت وصيدا ، أدت إلى استشهاد أبو يوسف وكمال عدوان وكمال ناصر من قادة منظمة التحرير الفلسطينية[٦] .

اشتد القصف الجوي الاسرائيلي على مناطق الجنوب ، خاصة في أيار (مايو) ١٩٧٤ ، وجرت اشتباكات عديدة بين الجيش اللبناني والجيش الإسرائيلي ، وأعلنت إسرائيل رسمياً في ٢٩/٩/١٩٨٤ أن قواتها تقوم بدوريات داخل الأراضي اللبنانية[٧]، ثم دعا الجنرال أرئيل شارون في ١٤/١٢/١٩٧٤ إلى غزو لبنان وإقامة منطقة عازلة[٨] .

توسّعت الاعتداءات خلال عام ١٩٧٥ مع بداية الأزمة اللبنانية ، في البر والبحر والجو ، وحلّق الطيران الإسرائيلي مراراً في أجواء بيروت ، حتى أصبحت هذه الاعتداءات مسألة يومية في الحياة اللبنانية .

في عام ١٩٧٦ ، أخذت تظهر الميليشيات المتعاملة مع إسرائيل ، وشهدت بعض مناطق الجنوب دعوات اعلامية لاعتماد سياسة « الجسور المفتوحة » مع إسرائيل ، أو إقامة « السياج الطيب » أو « الجدار الطيب » معها[٩] ، لمزيد من تعقيد الأزمة اللبنانية الداخلية .

---

(٦) «لبنان ١٩٤٩ ـ ١٩٨٥ . الاعتداءات الإسرائيلية » ، م . س ، ص ٧٧ .

(٧) م . س ، ص ٩٨ .

(٨) م . س ، ص ١٠٠ .

(٩) م . س ، ص ١٢٧ و ١٢٨ .

عنف القصف الإسرائيلي في عام ١٩٧٧ ، فأعلن مراقبو الهدنة في بلدة الخيام أنهم سجّلوا سقوط ٦٥٣ قذيفة إسرائيلية يوم الجمعة في ١٩٧٧/٩/١٦[١٠] . وتوسّع القصف ليشمل أقضية صور وبنت جبيل ومرجعيون وحاصبيا ، مما أدى الى نزوح سكاني كبير ، وفي ١٩٧٧/١١/٩ دمرت قرية العزيّة تدميراً كاملاً ، وسقط فيها ٦٨ شهيداً و ١٠٠ جريح[١١] .

ازداد عدد الاعتداءات الإسرائيلية من العشرات في الستينات ، إلى المئات في السبعينات ، وسجّل عام ١٩٧٥ وحده وقوع ٢٦٤ اعتداء على مجمل مناطق الجنوب ، ومخيمي نهر البارد والبداوي للاجئين الفلسطينيين في الشمال ، وكانت المواقع المستهدفة في المدن والقرى والمزارع والمخيمات التالية : .

يارين ، عيترون ، المجيدية ، صيدا ، القوزح ، رامية ، عيتا الشعب ، الناقورة ، كفرشوبا ، حلتا ، كفرحمام ، راشيا ، الخريبة ، صور ، الهبارية ، الفرديس ، سوق الخان ، الجبّين ، مارون الراس ، الضهيرة ، بنت جبيل ، صربين ، الطيري ، حدّاثا ، عين الزرقا ، مروحين ، بليدا ، محيبيب ، ميس الجبل ، حولا ، البستان ، رميش ، الماري ، يارون ، الصالحاني ، الصالحية ، البطشية ، شبعا ، النبطية ، الخيام ، سردا ، ياحون ، حانين ، دبل ، العديسة ، كفركلا ، عين إبل ، قبريخا ، جل البحر ، شوران ، شبريحا ، البرغلية ، طلوسة ، إبل السقي ،

---

(١٠) م . س ، ص ١٣١ .

(١١) م . س ، ص ١٣٢ .

الخربة ، الوزّاني ، بيت ليف ، الطيبة ، مخيم القاسمية ، علما الشعب ، مركبا ، الدوير ، زوطر ، كفرتبنيت ، مرجعيون ، مخيم البارد ، مخيم البدّاوي[١٢].

أما عدد الاعتداءات الإسرائيلية ، بين عام ١٩٦٨ و١٩٧٧ ، فقد تدرّج كما يلي[١٣] :

السنة	عدد الاعتداءات الاسرائيلية
١٩٦٨	٦
١٩٦٩	١٣
١٩٧٠	٦٩
١٩٧١	١٠٦
١٩٧٢	٧٩
١٩٧٣	٧٤
١٩٧٤	١٩٢
١٩٧٥	٢٦٤
١٩٧٦	١٥٨
١٩٧٧	٨٩

(١٢) أسماء المواقع المستهدفة بالاعتداءات الاسرائيلية مأخوذة من العرض الكرونولوجي لعام ١٩٧٥ ، الوارد في المرجع السابق .
(١٣) قمنا باحصاء عدد الاعتداءات بالاستناد الى المرجع السابق .

نتائج اجتياح ١٩٧٨

فجر الخامس عشر من شهر آذار (مارس) ١٩٧٨ تعرض جنوب لبنان ، على جبهة طولها مئة كيلومتر ، إلى اجتياح عسكري إسرائيلي كان أكبر هجوم إسرائيلي على الجنوب حتى ذلك التاريخ ، بمشاركة ثلاثين ألف جندي وعشرات الطائرات الحربية ومئات المدرعات والدبابات والمدافع البعيدة المدى ، وقد أعلنت القيادة العسكرية الإسرائيلية في بيان لها :

« أن قوات الدفاع الإسرائيلي لا تنوي إلحاق الأذى بالسكان ، ولا بالجيش اللبناني ، ولا بالقوات العربية ، لكنها تستهدف (الإرهابيين) وأنصارهم في سبيل حماية حياة وأمن سكان إسرائيل »[١٤] .

لكن قوات الاجتياح الإسرائيلي ألحقت الأذى بالسكان اللبنانيين ، بشهادة « الصليب الأحمر الدولي » الذي أعلن رسمياً :

« أن عدد القرى التي شملها الاجتياح الإسرائيلي بلغ حوالي ١٥٠ قرية ، ٨٢ منها أصيبت بأضرار بالغة ، و٦ دمرت كلياً بينها بلدة الخيام . عدد القتلى قارب الألف . وقد تراوح عمق الغزو داخل الأراضي اللبنانية من ٣ إلى ١٧ كيلومتراً بين تلال كفرشوبا وشبعا في الشمال الشرقي والناقورة في الجنوب الغربي »[١٥] . وبذلك احتلت إسرائيل مساحة ٢٠٢٠ كيلومتراً مربعاً من أرض

---

(١٤) « لبنان ١٩٤٩ ـ ١٩٨٥ . الاعتداءات الاسرائيلية » ، ص ١٣٦ .

(١٥) « جنوب لبنان . مأساة وصمود » ، م . س ، ص ٥٠ و ٥١ .

لبنان ، وهجّرت ٢٦٠ ألف مواطن من الجنوب باتجاه العاصمة ، فبلغت نسبة التهجير حوالي ٥٠ بالمئة من السكان المقيمين ، وتعرّض لبنان لاهتزاز ديمغرافي خطير يبيّنه الجدول التالي[١٦] : .

اسم القضاء	عدد القرى	عدد السكان عام ١٩٧٥	عدد المقيمين بعد اجتياح ١٩٧٨
صور	٢٢	١٢١٣٠٠	١٥١٥٠
بنت جبيل	٣٢	١٠٢٦٨٦	٤٦١٠٠
مرجعيون	٢٥	٩٠٧٩٧	٣٥١٠٠
حاصبيا	٦	٤٧٣٦٠	٦٢٥٠
المجموع	**٨٥**	**٣٦٢١٤٣**	**١٠٢٦٠٠**

في ٤/٩/١٩٧٩ ، أشار محافظ الجنوب إلى بعض نتائج الاعتداءات الإسرائيلية قائلاً :

« إن الاعتداءات المتكررة والبالغة العنف أدّت منذ آذار ١٩٧٨ إلى نتائج مأساوية ، منها :

ـ تدمير ما يزيد عن سبعة آلاف منزل .

ـ الحاق الأضرار الجسيمة بما يزيد عن الخمسة عشر ألف منزل آخر .

ـ حرمان عشرات ألوف العائلات من موارد رزقها خاصة من الزراعة .

---

(١٦) م . س ، ص ٥٣ .

ـ تحويل المدن الرئيسية الأربع في الجنوب : صور والنبطية وبنت جبيل والخيام الى مدن يلفّها الخراب وتسكنها الأشباح »[١٧] .

أما المدن والقرى المبادة كلياً في اجتياح ١٩٧٨ ، وما تبعه من حملات ، هي : الخيام ، الوزانية ، عين عرب ، حانين ، رشاف ، يارين ، مارون الراس ، الزلوطية ، الضهيرة ، البستان ، أم التوت ، مروحين ، القنطرة ، الغندورية ، راشيا ، كفرشوبا . ويبلغ عدد سكانها مجتمعين ٦٠٨٠٠ نسمة[١٨] .

بلغ عدد المنازل المهدمة بالكامل ٩٤٠٠ منزل ، وتصدّع ٢١٥٠٠ منزل ، بالإضافة الى الحاق أضرار جسيمة بالاقتصاد ، والحياة الاجتماعية ، ومنع الجيش اللبناني من تنفيذ القرار ٤٢٥ ، وتعرضه للقصف والاعتداءات من القوات الإسرائيلية ، والميليشيات الحدودية التي أعلن قائدها سعد حداد للتلفزيون الاسرائيلي عند اجتياح الجنوب : « لقد كنا في غاية السعادة عندما شاهدنا الدبابات الإسرائيلية تزحف نحو قرانا ، لأننا كنا ننتظر ذلك على أحر من الجمر »[١٩] .

الموقف الرسمي اللبناني من اجتياح ١٩٧٨ ، أعلنه رئيس الجمهورية الياس سركيس في ١٩٧٨/٣/١٥ : « إن العدوان الاسرائيلي خرق للمبادىء الدولية ، ولحقوق لبنان وشعبه ، وليس

---

(١٧) م . س ، ص ٦٢ .

(١٨) م . س ، ص ٦٣ و ٦٤ .

(١٩) « لبنان ١٩٤٩ ـ ١٩٨٥ . الاعتداءات الاسرائيلية » ، م . س ، ص ١٣٧ .

لهذه الأعمال من مبرر »[٢٠] .

شكّل اجتياح ١٩٧٨ قفزة هامة لاستراتيجية الاقتطاع والتقسيم الإسرائيلية ، حيث اقتطعت قوات الاحتلال مزيداً من الأراضي اللبنانية ، وساعدت على قيام كيان انفصالي عن الدولة اللبنانية في الشريط الحدودي ، أوجد أبعاداً خطيرة على مستوى الوحدة الوطنية .

بين الاجتياح والغزو

تكثّفت الاعتداءات الإسرائيلية في أعوام ١٩٧٩ و ١٩٨٠ و ١٩٨١ ، وتوسّعت إلى خارج محافظة الجنوب لتصل الى البقاع والدامور والعاصمة ومخيمي البارد والبدّاوي في الشمال ، وشملت إطلاق النار على قوات الطوارىء الدولية ، وقد بلغ المعدل الوسطي السنوي لعدد الاعتداءات الإسرائيلية اكثر من ٥٠٠ اعتداء في السنة[٢١] .

شهد عام ١٩٧٩ تحليق طيران إسرائيلي مستمر فوق الجنوب والبقاع الغربي والعاصمة ، وصدّت قوات الطوارىء الدولية تقدم الجيش الاسرائيلي مرات عديدة ، واشتبكت كذلك مع الميليشيات الحدودية ، وأعلن مكتب جامعة الدول العربية في لندن ، بتاريخ

---

(٢٠) م . س ، ص ١٣٧ .

(٢١) قمنا باحصاء عدد الاعتداءات السنوية بالاستناد إلى العرض الكرونولوجي في « لبنان ١٩٤٩ ـ ١٩٨٥ . الاعتداءات الاسرائيلية » ، م . س .

٢٨/٩/١٩٧٩ ، أن إحصاءات شهر تموز (يوليو) من عام ١٩٧٩ ـ على سبيل المثال ـ أظهرت ما يلي :

وقوع ٣٠٩ قتلى ، و ١٠١١ جريحاً ، و ٢٠١٩ شخصاً تضرروا بتصدّع المنازل ، وتهجير ٢٠ ألف مواطن لبناني[٢٢] .

في عام ١٩٨٠ ، اشتد قصف الميليشيات الحدودية على قرى الجنوب ، ومناطق تواجد قوات الطوارىء الدولية ، وازداد ظهورها العسكري والأمني بدعم إسرائيلي . وقامت القوات الإسرائيلية بعمليات إنزال بحرية على طول الشاطىء اللبناني بين الجيّة والناقورة ، وتعرضت قلعة الشقيف الى هجوم كبير نفّذه لواء عسكري إسرائيلي في ١٩/٨/١٩٨٠ .

وفي مطلع عام ١٩٨١ ، رفع ٩٤ مختاراً ورئيس بلدية في الجنوب مذكرة إلى ملوك ورؤساء الدول الإسلامية في قمة الطائف ، طالبوا فيها بإزالة الاحتلال الإسرائيلي من الجنوب ، والضغط لوقف الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة[٢٣] . كما شهد ذلك العام تركّز القصف على منطقتي النبطية وجبل الريحان ، وهجوم إسرائيلي واسع على عدد من المحاور في ١٧/٧/١٩٨١ ، أدّى الى إصدار مجلس الأمن قراراً يطالب فيه بوقف النار ومساندة سيادة لبنان وسلامة أراضيه[٢٤] ، وانعقاد مجلس الدفاع العربي

---

(٢٢) م . س ، ص ٢٠٢ .
(٢٣) م . س ، ص ٢٦٧ .
(٢٤) م . س ، ص ٢٩٥ .

المشترك في ١٩٨١/٧/٢٣ ، في جلسة طارئة بتونس قرر فيها : « اتخاذ التدابير والاجراءات التي تفرضها معاهدة الدفاع العربي المشترك لمساعدة لبنان ، وتأييده في المحافظة على استقلاله وسيادته ووحدة أراضيه . . . »[٢٥] . غير أن الإجراءات التنفيذية لهذا القرار اصطدمت بالخلافات الرسمية العربية .

مخاطر غزو ١٩٨٢

يعتبر غزو لبنان في صيف ١٩٨٢ ، اندفاعاً إسرائيلياً خطيراً في استراتيجية الاقتطاع والتقسيم ، بعدما شمل هذا الغزو ٣٣ بالمئة من مساحة الأراضي اللبنانية ، وأدّى إلى دخول قوات الغزو أول عاصمة عربية بيروت في ١٩٨٢/٩/١٥ ، بعد احتلال محيط القصر الجمهوري في بعبدا ، والوصول الى الطريق الدولية بيروت ـ دمشق ، واحتلال مطار بيروت الدولي .

كعادتها ، برّرت اسرائيل هذا الغزو تبريراً واهياً ، فأعلنت الحكومة الاسرائيلية في ١٩٨٢/٦/٦ بياناً رسمياً عن بدء عملية « سلامة الجليل » ، وتحت شعار هذه العملية دخل وزير الدفاع الاسرائيلي في ١٩٨٢/٧/٢ إلى « فندق الكسندر » في بيروت ليعقد مؤتمراً صحفياً يبرّر فيه أهداف الغزو[٢٦] ، وقامت قواته من جهة ثانية بإقفال بوابات العبور إلى العاصمة ، وقصف الشطر الغربي منها من البر والبحر والجو ، حتى أن ٣٦ غارة جوية سجلت

---

(٢٥) م . س ، ص ٢٩٦ .

(٢٦) م . س ، ص ٣٢٤ .

في يــوم ١٩٨٢/٧/٢٧ وحـده على بيــروت الغــربيــة ، وفي ١٩٨٢/٨/١٢ شهدت بيروت الغربية أطول يوم قصف في الغزو الاسرائيلي ، فتعرضت الى ٢٢٠ غارة جوية على مدى ١١ ساعة ، مع قصف بري وبحري قدر بـ ٤٤ الف قذيفة[٢٧] . .

أدى هذا الغزو الى نتائج سياسية مباشرة ، حيث أخـرجت المقاومة الفلسطينية من بيروت منذ ١٩٨٢/٨/٢١ ، وبعد يومين انتخب قائد « القوات اللبنانية » بشير الجميـل رئيساً للجمهـورية اللبنانية ، لكنه اغتيل بعد فترة قصيرة في ١٩٨٢/٩/١٤ ، لتدخل القوات الإسرائيلية في اليوم التالي غرب العاصمة ، ولتقع في اليوم الذي يليه مذبحة صبرا وشاتيلا بتخطيط وإشراف إسرائيلي .

في ١٩٨٢/٩/٢١ ، اجتمع مجلس النواب اللبناني لانتخاب رئيس جديد فـاختار شقيق الـرئيس المغتال النـائب أمين الجميل لـرئاسـة الجمهوريـة ، وبعد ثـلاثة أيـام عادت القـوات المتعددة الجنسيات إلى بيروت ، بعدما كانت قد انسحبت منها قبيل مذابح صبرا وشاتيلا مما مهّد لخروج القوات الإسرائيلية من بيروت والمرفأ بتاريخ ١٩٨٢/٩/٢٧ ، بعدما تعرّضت الوحدة الوطنيـة اللبنانيـة لتصدّع كبير وخطير ، وبعدما دخلت قوات الغزو كل الجنوب وجزء من البقاع وجبل لبنان .

أمـا الاضرار والخسـائر المـادية والبشـرية للغـزو فقد كـانت جسيمـة ، فـاقت نتـائـج اجتيـاح ١٩٧٨ ، إذا سقط حتى ايلول

---

(٢٧) م . س ، ص ٣٢٥ .

(سبتمبر) ١٩٨٢ فقط ما مجموعة ١٩٠٨٥ قتيلاً و ٣١٩١٥ جريحاً من اللبنانيين والفلسطينيين ، وتعرّضت أكبر المدن اللبنانية بيروت وصيدا وصور والنبطية إلى تدمير كبير، وضربت البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة ، بالإضافة إلى تهجير أكثر من ٣٠٠ ألف لبناني من المناطق التي شملها الغزو ، واضطرار قسم منهم للهجرة إلى خارج لبنان .

استمرار الاعتداءات الاسرائيلية

ازداد عدد الاعتداءات الاسرائيلية بعد غزو ١٩٨٢ ، وبينما كانت تعدّ بالمئات ، في مرحلة السبعينات ، تجاوز عددها الألف في السنوات التي أعقبت الغزو .

تضمّنت الاعتداءات الإسرائيلية حوادث متعددة كإقامة حواجز دائمة ومتنقلة داخل الأراضي اللبنانية ، وقطع الطرقات ، وإطلاق النار على المنازل والسيارات ، واستجواب الوجهاء والمخاتير ورؤساء البلديات ، وتعيين فرق حراسة في بعض القرى تابعة لإسرائيل ، ومداهمة المنازل ، وتشكيل لجان محلية في القرى وإدخالها في « جيش لبنان الجنوبي » ، وشق طرق عسكرية جديدة ، واعتداءات على الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي اللبنانية ، والدخول إلى المؤسسات الرسمية واعتقال الموظفين ، وقطع الأشجار وجرف البساتين ، وتحليق طيران حربي ، وأعمال زوارق حربية ، وفرض منع التجوّل .

وقامت قوات الاحتلال باعتقال آلاف الشبان اللبنانيين ، بعدما

أنشأت معتقلي أنصار والخيام في الجنوب ، ففي الذكرى السنوية الأولى لغزو لبنان ، يوم ١٩٨٤/٦/٤ ، اعتقل ٢٢٢ شخصاً في صور والبقاع الغربي[٢٨] ، وحتى ١٩٨٤/١/١٧ تجاوز عدد المعتقلين في أنصار الألف معتقل[٢٩] ، وفي ١٩٨٤/١٠/٤ أشار « الصليب الأحمر الدولي » إلى وجود ٩٢٩ معتقلاً في أنصار ، وأصبح هذا العدد ١٦٠٢ معتقلاً بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٤[٣٠] .

من وقت لآخر ، كانت تقوم قوات الغزو الإسرائيلي ، باقتحام عدد من القرى والبلدات ، لتقوم بأعمال التدمير والقتل والاعتقالات ، كاقتحام بلدة معركة مرات عديدة في آذار (مارس) ١٩٨٥ ، وفي عام ١٩٨٦ جرت اقتحامات في مناطق البقاع الغربي ، ومرجعيون ، وبنت جبيل ، والنبطية ، وصور ، خاصة في شباط (فبراير) ، وتعرضت أكثر من ١٩٠ مدينة وبلدة وقرية ومزرعة في كافة مناطق الجنوب ، وبعض مناطق البقاع للقصف الإسرائيلي[٣١] . واستمرت الاعتداءات الاسرائيلية في عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨ ، وتعرضت بلدتي اللويزة وميدون لهجمات متكررة .

لم يكتف الغزو الإسرائيلي بذلك ، بل أقدم على تدنيس المقدسات الإسلامية والمسيحية ، فدخلت قواته في ١٩٨٣/٣/٣ مسجد قطيش في صيدا القديمة وبعثرت محتوياته والمصاحف

---

(٢٨) و (٢٩) م . س ، ص ٣٦٥ و ٤٠٢ .
(٣٠) م . س ، ص ٤٤٩ و ٤٧٦ .
(٣١) « وثائق الحرب اللبنانية لعام ١٩٨٦ » ، م . س ، ص ٢٢٤ ـ ٢٥٧ .

الموجودة[٣٢] ، وفي ١٩٨٣/٥/١٦ داهمت « كنيسة الرب » المارونية في نبع الصفا[٣٣] ، وفي ١٩٨٣/١٢/٦ تمركزت في مقام « سيدة المنطرة » في بلدة مغدوشة بعد أن قام الجنود الإسرائيليون بقطع الأشجار المحيطة بالمقام[٣٤] ، وفي ١٩٨٤/١/٦ اقتحمت مسجد بلدة الطيبة أثناء تأدية صلاة الجمعة[٣٥] ، وفي ١٩٨٤/١/١٠ اقتحمت مسجد الزعتري في صيدا[٣٦] ، وفي ١٩٨٤/٥/١١ اقتحمت مسجد بلدة النميرية[٣٧] ، وفي ١٩٨٥/١/١١ جرفت حائط مقبرة الطائفة البروتستانتية في حارة صيدا وعبثت بالمدافن وتمركزت فيها[٣٨] ، ضاربة بكل الشرائع السماوية ، وبكل القوانين والأعراف الدولية والإنسانية .

خلاصة

يجدر بكل الحريصين على لبنان من منطلق الوطنية ، وبدافع منها أن يدرسوا بعناية المرحلة السابقة لدخول المقاومة الفلسطينية المسلحة إلى لبنان ، والمرحلة اللاحقة لخروج هذه المقاومة من

---

(٣٢) « لبنان ١٩٤٩ ـ ١٩٨٥ . الاعتداءات الاسرائيلية » ، م . س ، ص ٣٤٧ .

(٣٣) م . س ، ص ٣٦٢ .

(٣٤) م . س ، ص ٣٩٤ .

(٣٥) و (٣٦) م . س ، ص ٤٠٠ .

(٣٧) م . س ، ص ٤٢٣ .

(٣٨) م . س ، ص ٤٦٥ و ٤٦٦ .

لبنان ، كي يكتشفوا بالأرقام والوقائع ، أهداف إسرائيل العدوانية تجاهه وممارساتها التقسيمية والاقتطاعية في أرضه وضد شعبه ، وأن لبنان مستهدف بكيانه ذاته ، سواء وجدت المقاومة الفلسطينية أم لم توجد ، وأنه بكيانه ذاته مستهدف باستراتيجية الاقتطاع والتقسيم الإسرائيلية ، وقد دفع من الخسائر الفادحة أكثر بكثير من القتال ضد إسرائيل فيما لو شارك في الحروب العربية الإسرائيلية ، وفق استراتيجية عربية موحدة مناهضة للاستراتيجية الإسرائيلية .

أحرقت إسرائيل أرض لبنان ، ومارست ضده كل أشكال الاعتداءات والقرصنة التي شهدتها الحروب الحديثة ، كي يسهل اقتطاع أجزاء متتالية من أراضيه ، وحتى تتصدّع جبهتهُ الداخلية ووحدته الوطنية .

المَلحَقُ الأوّل

موجز عن قرار تقسيم فلسطين في عام ١٩٤٧

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٤٧/١١/٢٩ قراراً يقضي بتقسيم فلسطين إلى دولة عربية ، ودولة يهودية .

عنوان القرار رقم ١٨١ (الدورة ٢) :

« التوصية بخطة لتقسيم فلسطين »

يقع القرار في مقدمة وأربع أجزاء .

تحدّثت المقدمة عن انعقاد الجمعية العامة في دورة خاصة ، بعد دراستها للتقارير الواردة إليها عن مشكلة فلسطين ، وضرورة معالجة هذه المشكلة .

وتضمنت الأجزاء الأربعة ما يلي :

* **الجزء الأول** ويضم دستور فلسطين وحكومتها المستقلة . وفيه نصوص حول إنهاء الانتداب ، والتقسيم ، والاستقلال ، والخطوات التمهيدية لهذا الاستقلال . وفي هذا الجزء فصل خاص بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية ، وفصل ثان خاص بالحقوق الدينية . وحقوق الأقليات ، وفصل ثالث خاص بالمواطنة والاتفاقيات الدولية والالتزامات المالية ، وفصل رابع يتضمن أحكام الاتحاد الاقتصادي الفلسطيني بين الدولتين العربية واليهودية . ومجموع أحكام هذه الفصول يشكّل هيكل التصريح الذي يفترض أن ترفعه الحكومة المؤقتة لكل من الدولتين الى الامم المتحدة قبل الاستقلال .

* **أما الجزء الثاني** فيصف حدود الدولة العربية والدولة اليهودية . وقد رسمت هذه الحدود على خارطة اعتبرت الملحق (أ) للقرار .

* **أما الجزء الثالث** من القرار ١٨١ فهو مخصص للوضع الاستثنائي لمدينة القدس من حيث نظامها الخاص ، وإدارتها ، وموظفيها واستقلالها المحلي ، والتنظيم التشريعي والقضائي فيها ، وربطها بالاتحاد الاقتصادي الفلسطيني ، وحرية العبور والزيارة ، وعلاقتها بالدولتين ، واللغات الرسمية فيها ، والمواطنة وامتيازاتها ، ووضع الأماكن المقدسة فيها .

* وجاء **الجزء الرابع** من القرار خاصاً بإنهاء الامتيازات التي يمكن أن تكون الدول الاجنبية قد تمتعت بها في فلسطين أثناء الحكم العثماني . كما تضمن هذا الجزء نتائج التصويت على قرار التقسيم في الجمعية العامة على النحو التالي :

ـ المؤيدون (٣٣ دولة) :

جنوبي أفريقيا ، أستراليا ، بلجيكا ، بولونيا ، البرازيل ، كندا ، روسيا البيضاء ، كوستاريكا ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، الدومينكان ، إيكوادور ، فرنسا ، غواتيمالا ، هاييتي ، إيسلندا ، ليبيريا ، لوكسمبورغ ، هولندا ، نيوزيلاندا ، نيكارغوا ، النروج ، بنما ، بارغواي ، بيرو ، الفيليبين ، بولندا ، السويد ، أوكرانيا ، الاتحاد السوفياتي ، الولايات المتحدة الأميركية ، أورغوا ي ، فنزويلا .

ـ المعارضون (١٣ دولة) :

أفغانستان ، كوبا ، اليونان ، الهند ، إيران ، تركيا ، الباكستان ، مصر ، العراق ، سوريا ، لبنان ، اليمن ، المملكة العربية السعودية .

ـ الممتنعون عن التصويت (١٠ دول) :

الأرجنتين ، تشيلي ، الصين ، كولومبيا ، السلفادور ، الحبشة ، هندوراس ، المكسيك ، إنكلترا ، يوغسلافيا .

الملحق الثاني

اتفاقيتا «كامب ديفيد»

الوثيقة الاولى :
اطار السلام في الشرق الاوسط

« اجتمع الرئيس محمد انور السادات رئيس جمهورية مصر العربية ومناحيم بيغن رئيس وزراء اسرائيل مع جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الاميركية في كامب ديفيد من ٥ الى ١٧ ايلول ١٩٧٨ واتفقوا على الاطار التالي للسلام في الشرق الأوسط وهم يدعون اطراف النزاع العربي الاسرائيلي الى الانضمام اليه .

المقدمة

ان البحث عن السلام في الشرق الاوسط يجب ان يسترشد بالآتي :

ان القاعدة المتفق عليها للتسوية السلمية للنزاع بين اسرائيل وجيرانها هو قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢ بكل اجزائه .

بعد اربعة حروب خلال ثلاثين عاماً وعلى رغم الجهود الانسانية المكثفة ، لم يستمتع الشرق الاوسط ، مهد الحضارة ومهبط الاديان العظيمة الثلاث ، بعد بنعم السلام . ان شعوب الشرق الاوسط تتشوق الى السلام حتى يمكن تحويل موارد المنطقة البشرية والطبيعية الشاسعة لمتابعة اهداف السلام وحتى تصبح هذه المنطقة نموذجاً للتعايش والتعاون بين الامم .

ان المبادرة التاريخية للرئيس السادات بزيارته للقدس والاستقبال الذي لقيه

من برلمان اسرائيل وحكومتها وشعبها وزيارة رئيس الوزراء بيغن للاسماعيلية رداً على زيارة الرئيس السادات ومقترحات السلام التي تقدم بها الزعيمان كلاهما وما لقيته هذه المهمات من استقبال حار من شعبي البلدين ، كل ذلك خلق فرصة للسلام لم يسبق لها مثيل وهي فرصة لا يجب اضاعتها اذا كان يراد انقاذ هذا الجيل والأجيال المقبلة من مآسي الحرب .

وان مواد ميثاق الامم المتحدة والقواعد الاخرى المقبولة للقانون الدولي والشرعية توفر الآن مستويات مقبولة لسير العلاقات بين جميع الدول .

وان تحقيق علاقة سلام وفقاً لروح المادة ٢ من ميثاق الامم المتحدة واجراء مفاوضات في المستقبل بين اسرائيل وأي دولة مجاورة مستعدة للتفاوض في شأن السلام والامن معها هي امور ضرورية لتنفيذ جميع البنود والمبادىء في قراري مجلس الامن الرقم ٢٤٢ و ٣٣٨ .

ان السلام يتطلب احترام السيادة والوحدة الاقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وحقها في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها غير متعرضة لتهديدات أو اعمال عنف . وان التقدم تجاه هذا الهدف من الممكن ان يسرع بالتحرك نحو عصر جديد من التصالح في الشرق الاوسط يتسم بالتعاون على تنمية التطور الاقتصادي وفي الحفاظ على الاستقرار وتأكيد الامن .

وان السلام يتعزز بعلاقة السلام وبالتعاون بين الدول التي تتمتع بعلاقات طبيعية . واضافة الى ذلك في ظل معاهدات السلام ، يمكن الاطراف ـ على اساس التبادل ـ الموافقة على ترتيبات امن خاصة من مناطق منزوعة السلاح ومناطق ذات تسليح محدود ومحطات انذار مبكر ووجود قوات دولية وقوات اتصال واجراءات تتفق عليها للمراقبة والترتيبات الاخرى التي تتفق على انها ذات فائدة .

الاطار :

ان الاطراف اذ تضع هذه العوامل في الاعتبار مصممة على التوصل الى

تسوية عادلة وشاملة ومعمرة لصراع الشرق الاوسط عن طريق عقد معاهدات سلام تقوم على قراري مجلس الامن الرقم ٢٤٢ و٣٣٨ بكل فقراتهما ، وهدفها من ذلك هو تحقيق السلام وعلاقات حسن الجوار ، وهي تدرك ان السلام لكي يصبح معمراً يجب ان يشمل جميع هؤلاء الذين تأثروا بالصراع اعمق تأثير ، لذا فانها تتفق على ان هذا الاطار مناسب في رأيها ليشكل اساساً للسلام لا بين مصر واسرائيل فحسب بل كذلك بين اسرائيل وكل من جيرانها الاخرين ممن يبدون استعداداً للتفاوض على السلام مع اسرائيل على هذا الاساس .

ان الاطراف اذ تضع هذا الهدف في الاعتبار قد اتفقت على المضي قدماً على النحو الاتي :

أ ـ الضفة الغربية وغزة :

اولاً : ينبغي أن تشترك مصر واسرائيل والاردن وممثلو الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها . ولتحقيق هذا الهدف فان المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ينبغي ان تتم على ثلاث مراحل :

أ ـ تتفق مصر واسرائيل على انه من اجل ضمان نقل منظم وسلمي للسلطة مع اخذ الاهتمامات بالامن من جانب كل الاطراف في الاعتبار ، يجب أن تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة الى الضفة الغربية وغزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات . ولتوفير حكم ذاتي كامل لسكان الضفة الغربية وغزة ، فان الحكومة الاسرائيلية العسكرية وادارتها المدنية ستنسحبان منهما بمجرد ان يتم انتخاب سلطة حكم ذاتي من قبل السكان في هذه المنطقة عن طريق الانتخاب الحر لتحل محل الحكومة العسكرية الحالية . ولمناقشة تفاصيل الترتيبات الانتقالية فان حكومة الاردن ستكون مدعوة الى الانضمام الى المحادثات على اساس هذا الاطار . ويجب ان تعطي هذه الترتيبات الجديدة الاعتبار اللازم لكل من مبدأ حكم الذات لسكان هذه الاراضي ولاهتمامات الامن الشرعية لكل من الاطراف التي يشملها النزاع .

ب ـ ان تتفق مصر واسرائيل والاردن على وسائل اقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وقطاع غزة . وقد تضم وفداً يضم مصر والاردن ووفداً من الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة او فلسطينيين اخرين وفقاً لما يتفق عليه .

وسيتفاوض الاطراف في شأن اتفاق يحدد مسؤوليات سلطة الحكم الذاتي التي ستمارس في الضفة الغربية وغزة وسيتم انسحاب للقوات المسلحة الاسرائيلية وستكون هناك اعادة توزيع للقوات الاسرائيلية التي ستبقى في مواقع امن معينة وسيتضمن الاتفاق ايضاً ترتيبات لتأكيد الامن الداخلي والخارجي والنظام العام . وسيتم تشكيل قوة بوليس محلية قوية قد تضم مواطنين اردنيين . اضافة الى ذلك ستشترك القوات الاسرائيلية والاردنية في دوريات مشتركة وفي تقديم الافراد لتشكيل مراكز مراقبة لضمان امن الحدود .

جـ ـ وستبدأ الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس عندما تقوم سلطة حكم ذاتي (مجلس اداري) في الضفة الغربية وغزة في اسرع وقت ممكن من دون ان تتأخر عن السنة الثالثة بعد بداية الفترة الانتقالية . وستجري المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقاتها مع جيرانها ولابرام معاهدة سلام بين اسرائيل والاردن بحلول نهاية الفترة الانتقالية . وستدور هذه المفاوضات بين مصر واسرائيل والاردن والممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة .

وسيجري انعقاد لجنتين منفصلتين لكنهما مترابطتان . احدى هاتين اللجنتين تتكون من ممثلي الاطراف الاربعة التي ستتفاوض وتوافق على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقاتها مع جيرانها ، وتتكون اللجنة الثانية من ممثلي اسرائيل وممثلي الاردن التي سيشترك معها ممثلو السكان في الضفة الغربية وغزة للتفاوض في شأن معاهدة السلام بين اسرائيل والاردن واضعة في تقديرها الاتفاق الذي تم التوصل اليه في شأن الضفة الغربية وغزة وسترتكز المفاوضات على اساس جميع النصوص والمبادىء لقرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢ .

وستقرر هذه المفاوضات ضمن اشياء اخرى موضع الحدود وطبيعة ترتيبات الامن . ويجب ان يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة . وبهذا الاسلوب سيشارك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم من خلال :

١ ـ ان يتم الاتفاق في المفاوضات بين مصر واسرائيل والاردن وممثلي السكان في الضفة الغربية وغزة على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة والمسائل البارزة الاخرى بحلول نهاية الفترة الانتقالية .

٢ ـ ان يعرضوا اتفاقهم للتصويت من جانب الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة .

٣ ـ اتاحة الفرصة للممثلين المنتخبين من السكان في الضفة الغربية وغزة لتحديد الكيفية التي سيحكمون بها انفسهم تمشياً مع نصوص الاتفاق .

٤ ـ المشاركة كما ذكر اعلاه في عمل اللجنة التي تتفاوض في شأن معاهدة السلام بين اسرائيل والاردن .

ثانياً : سيتم اتخاذ كل الاجراءات والتدابير الضرورية لضمان امن اسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها . وللمساعدة على توفير مثل هذا الامن ستقوم سلطة الحكم الذاتي بتشكيل قوة قوية من الشرطة المحلية . وتشكل هذه القوة من سكان الضفة الغربية وغزة . وستكون قوة الشرطة على اتصال مستمر بالضباط الاسرائيليين والاردنيين والمصريين المعينين للبحث في الامور المتعلقة بالامن الداخلي .

ثالثاً : خلال الفترة الانتقالية يشكل ممثلو مصر واسرائيل والاردن وسلطة الحكم الذاتي لجنة تعقد جلساتها باستمرار وتقرر باتفاق الاطراف صلاحيات السماح بعودة الأفراد الذين طردوا من الضفة الغربية وغزة في ١٩٦٧ مع اتخاذ الاجراءات الضرورية لمنع الاضطراب واوجه التمزق . ويجوز ايضاً لهذه اللجنة ان تعالج الامور الاخرى ذات الاهتمام المشترك .

رابعاً : ستعمل مصر واسرائيل بعضهما مع البعض ومع الاطراف الاخرى المهتمة لوضع اجراءات متفق عليها للتنفيذ العاجل والعادل والدائم لحل مشكلة اللاجئين .

ب ـ مصر ـ اسرائيل

١ ـ تتعهد كل من مصر واسرائيل بعدم اللجوء الى التهديد بالقوة او استخدامها لتسوية النزاعات وان اية نزاعات ستتم تسويتها بالطرق السلمية وفقاً لما نصت عليه المادة ٣٣ من ميثاق الامم المتحدة .

٢ ـ تـوافق الاطـراف من اجـل تحقيق السـلام في مـا بينهـا على التفـاوض باخلاص بهدف توقيع معاهدة سلام بينها خلال ثلاثة شهـور من توقيـع هذا الاطار فيما تتم دعوة الاطـراف الاخرى في النـزاع الى التقدم في الوقت نفسه الى التفاوض وابرام معاهدات سلام مماثلة بغـرض تحقيق سلام شامل في المنطقة .

وان اطار ابـرام معاهدة السلام بين مصر واسـرائيل سيحكم مفـاوضات السـلام بينها وستتفق الاطـراف على الشكليـات والجـدول الـزمني او تنفيـذ التزاماتها في ظل المعاهدة .

ج ـ المبادىء المرتبطة

١ ـ تعلن مصر واسرائيل ان المبادىء والنصوص المذكورة ادناه ينبغي ان تطبق على معاهدات السلام بين اسرائيل وكل من جيرانها مصر والاردن وسوريا ولبنان .

٢ ـ على الموقعين ان يقيموا في ما بينهم علاقات طبيعية كتلك القـائمة بين الدول التي هي في حال سلام كل منها مع الاخرى .

وعنـد هذا الحـد ينبغي ان يتعهدوا بـالالتزام بنصـوص ميثـاق الامم المتحدة ويجب ان تشتمل الخطوات التي تتخذ في هذا الشأن على :

أ ـ اعتراف كامل .

ب ـ الغاء المقاطعات الاقتصادية .

ج ـ ضمـان ان يتمتع المـواطنون في ظـل السلطة القضائيـة بحمايـة الاجراءات القانونية في اللجوء الى القضاء .

٣ ـ يجب على المـوقعين استكشاف امكـانات التـطور الاقتصـادي في اطـار اتفاقات السلام النهائية بهدف المساهمة في صنع جو السـلام والتعاون

والصداقة التي تعتبر هدفاً مشتركاً لهم .

٤ ـ يجب اقامة لجان للدعاوى القضائية في الحسم المتبادل لجميع الدعاوى القضائية المالية .

٥ ـ يجري دعوة الولايات المتحدة الى الاشتراك في المحادثات في شأن مواضيع متعلقة بشكليات تنفيذ الاتفاقات واعداد جدول زمني لتنفيذ تعهدات الاطراف .

٦ ـ سيطلب من مجلس الامن التابع للامم المتحدة المصادقة على معاهدات السلام وضمان عدم انتهاك نصوصها . وسيطلب من الاعضاء الدائمين في مجلس الامن توقيع معاهدات السلام وضمان احترام نصوصها كما سيطلب اليهم مطابقة سياساتهم وتصرفاتهم مع التعهدات التي يحتويها هذا الاطار .

عن حكومة جمهورية مصر العربية

انور السادات

عن حكومة اسرائيل

مناحيم بيغن

الشاهد : جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الأميركية »

* * *

الوثيقة الثانية :

اطار عمل من اجل عقد معاهدة سلام بين مصر واسرائيل

« توافق اسرائيل ومصر من اجل تحقيق السلام بينهما على التفاوض بحسن نية بهدف توقيع معاهدة سلام بينهما في غضون ثلاثة شهور من توقيع هذا الاطار .

وقد تم الاتفاق على ان تتم المفاوضات تحت علم الامم المتحدة في موقع او مواقع يتفق عليها الجانبان .

تطبق كل مبادىء قرار الامم المتحدة الرقم ٢٤٢ في هذا الحل للنزاع بين مصر واسرائيل .

ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك يتم تنفيذ معاهدة سلام في فترة تراوح بين سنتين او ثلاث سنوات من توقيع معاهدة السلام .

وقد وافق الطرفان على المسائل الاتية :

أ ـ الممارسة التامة للسيادة المصرية حتى الحدود المعترف بها دولياً بين مصر وفلسطين تحت الانتداب .

ب ـ انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من سيناء .

ج ـ استخدام المطارات التي يتركها الاسرائيليون قرب العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ للاغراض المدنية فقط بما فيها الاستخدام التجاري من قبل كل الدول .

د ـ حق المرور الحر للسفن الاسرائيلية في خليج السويس وقناة السويس على اساس معاهدة القسطنطينية للعام ١٨٨٨ والتي تنطبق على جميع الدول . وتعتبر مضائق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية على ان تفتح امام كل الدول للملاحة والطيران من دون اعاقة او تعطيل .

هـ ـ انشاء طريق بين سيناء والاردن بالقرب من ايلات مع كفالة حرية المرور وسلامته من جانب مصر والاردن .

و ـ تمركز القوات العسكرية كما هو وارد ادناه .

تمركز القوات العسكرية كما يأتي :

أ ـ الا تتمركز اكثر من فرقة واحدة (ميكانيكية او مشاة) من القوات المسلحة المصرية داخل منطقة تبعد قرابة خمسين كيلو متراً شرق خليج السويس وقناة السويس .

ب ـ فقط تتمركز قوات الامم المتحدة والشرطة المدنية المسحلة بالاسلحة الخفيفة لاداء المهمات العادية للشرطة داخل المنطقة التي تقع غرب الحدود الدولية وخليج العقبة في مساحة يراوح عرضها بين ٢٠ و ٤٠ كليو متراً .

ج ـ ان توجد في المنطقة في حدود ٣ كيلو مترات شرق الحدود الدولية قوات اسرائيلية عسكرية محدودة لا تتعدى اربع كتائب مشاة ومراقبون من الامم المتحدة .

د ـ تلحق وحدات دوريات حدود لا تتعدى ثلاث كتائب بالبوليس المدني في المحافظة على النظام في المنطقة التي لم تذكر انفاً .

يكون التخطيط الدقيق للحدود السالفة الذكر وفقاً لما يتقرر خلال مفاوضات السلام .

يجوز ان تقام محطات الانذار المبكر لضمان الامتثال لبنود الاتفاق .

سيتم تمركز قوات الامم المتحدة :

أ ـ في جزء من المنطقة في سيناء الواقعة على بعد ٢٠ كلم من البحر المتوسط وعلى خط مواز للحدود الدولية .

ب ـ في منطقة شرم الشيخ لتأمين حرية المرور في مضائق تيران .

ولا يتم ابعاد هذه القوات ما لم يوافق مجلس الأمن التابع للامم المتحدة على مثل هذا الابعاد باجماع اصوات الاعضاء الخمسة الدائمين .

وبعد توقيع اتفاق سلام وبعد اتمام الانسحاب الموقت تقام علاقات طبيعية بين مصر واسرائيل تتضمن : « الاعتراف الكامل بما في ذلك قيام علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية وانهاء المقاطعات الاقتصادية والحواجز امام حرية حركة السلع والاشخاص والحماية المتبادلة للمواطنين وفقاً للقانون » .

الانسحاب المؤقت :

خلال فترة ٣ ـ ٩ اشهر التي تعقب توقيع معاهدة السلام ، تنسحب جميع القوات الاسرائيلية شرق الخط الممتد من نقطة الى الشرق من العريش وحتى رأس محمد ، وسيتم الاتفاق على تحديد هذا الخط تماماً .

عن حكومة جمهورية مصر العربية

أنور السادات

عن حكومة اسرائيل

م . بيغن

الشاهد :

جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الأميركية » .

الملحق الثالث

اتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣ بين الحكومتين اللبنانية والإسرائيلية

إن حكومة جمهورية لبنان وحكومة دولة إسرائيل

إدراكاً منهما لأهمية وتعزيز السلام الدولي القائم على الحرية والمساواة والعدالة واحترام حقوق الإنسان الأساسية .

تأكيداً لإيمانهما بأهداف شرعة الأمم المتحدة ومبادئها وإقراراً بحقهما وواجبهما في العيش بسلام مع بعضهما ، ومع جميع الدول داخل حدود آمنة ومعترف بها ،

بناء على اتفاقهما على إعلان إنهاء حالة الحرب بينهما ،

رغبة منهما في إقامة أمن دائم ما بين بلديهما وتلافي التهديد واستعمال القوة فيما بينهما ، رغبة منهما في إقامة علاقتهما المتبادلة وفقاً لما نصّ عليه هذا الاتفاق ،

وبعد أن زودتا مندوبيهما المفوضين الموقعين أدناه بصلاحيات مطلقة لتوقيع هذا الاتفاق ، بحضور ممثل الولايات المتحدة الاميركية ،

اتفقتا على الأحكام الآتية :

المادة : ١

١ ـ يتعهد كلٌ من الفريقين باحترام سيادة الفريق الآخر واستقلاله السياسي وسلامة أراضيه ، ويعتبر أن الحدود الدولية القائمة بين لبنان واسرائيل غير قابلة للانتهاك.

٢ ـ يؤكد الفريقان أن حالة الحرب بين لبنان وإسرائيل أنهيت ولم تعد قائمة .

٣ ـ عملاً باحكام الفقرتين الأولى والثانية ، تتعهد إسرائيل بأن تسحب قواتها المسلحة من لبنان وفقاً لملحق الاتفاق .

المادة : ٢

في ضوء مبادىء ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ، يتعهد الفريقان بتسوية خلافاتهما بالوسائل السلمية وبطريقة تؤدي إلى تعزيز العدالة والسلام والأمن الدوليين .

المادة : ٣

رغبة في توفير الحد الأقصى من الأمن للبنان ولاسرائيل ، يقيم الفريقان ويطبقان ترتيبات أمنية ، بما في ذلك إنشاء منطقة أمنية ، وفقاً لما هو منصوص عليه في ملحق هذا الاتفاق .

المادة : ٤

١ ـ لا تستعمل أراضي أي من الفريقين قاعدة لنشاط عدائي أو ارهابي ضد الفريق الآخر ، أو ضد شعبه .

٢ ـ يحول كل فريق دون وجود أو إنشاء قوات غير نظامية أو عصابات مسلحة ، أو منظمات أو قواعد أو مكاتب أو هيكلية تشمل أهدافها أو غاياتها الإغارة على أراضي الفريق الاخر أو القيام بأي عمل إرهابي داخل هذه الاراضي ، أو أي نشاط يهدف إلى تهديد أو تعريض أمن الفريق الآخر أو سلامة شعبه للخطر . لهذه الغاية ، تصبح لاغية وغير ملزمة جميع الاتفاقيات والترتيبات التي تسمح ضمن اراضي أي من الفريقين بوجود وعمل عناصر معادية للفريق الآخر .

٣ ـ مع الاحتفاظ بحقه الطبيعي في الدفاع عن النفس وفقاً للقانون الدولي ، يمتنع كل من الفريقين :

أ ـ عن القيام أو الحث أو المساعدة أو الاشتراك في تهديدات أو أعمال حربية أو هدامة ، أو تحريضية أو عدوانية أو الحث عليها ضد الفريق الآخر ، أو ضد سكانه أو ممتلكاته ، سواء داخل أراضيه أو انطلاقاً منها ، أو داخل أراضي الفريق الآخر .

ب ـ عن استعمال أراضي الفريق الآخر لشن هجوم عسكري ضد أراضي دولة ثالثة .

ج ـ عن التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية للفريق الآخر .

٤ ـ يتعهد كلٌ من الفريقين باتخاذ التدابير الوقائية والإجراءات القانونية بحق الاشخاص والمجموعات التي ترتكب أعمالاً مخالفة لأحكام هذه المادة .

المادة : ٥

انسجاماً منهما مع إنهاء حالة الحرب يمتنع كل فريق ، في إطار أنظمته الدستورية ، عن أي شكل من أشكال الدعاية المعادية للفريق الآخر .

المادة : ٦

فيما عدا العبور البريء وفقاً للقانون الدولي ، يمنع كل فريق دخول أرضه أو الانتشار عليها أو عبورها لقوات عسكرية أو معدات أو تجهيزات عسكرية عائدة لأية دولة معادية للفريق الآخر ، بما في ذلك مجاله الجوي وبحره الإقليمي .

المادة : ٧

باستثناء ما هو منصوص عليه في هذا الاتفاق وبناء على طلب الحكومة اللبنانية وموافقتها ، ليس هناك ما يحول دون انتشار قوات دولية على الأرض اللبنانية لمؤازرة الحكومة اللبنانية في تثبيت سلطتها ، ويتم اختيار الدول المساهمة الجديدة في هذه القوات من بين الدول التي تقيم علاقات دبلوماسية مع الفريقين .

المادة : ٨

١ ـ أ ـ عند دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ ، ينشىء الفريقان لجنة اتصال مشتركة تبدأ ممارسة وظائفها من وقت إنشائها وتكون الولايات المتحدة الاميركية فيها مشاركاً . يعهد الى هذه اللجنة بالاشراف على تنفيذ هذا الاتفاق في جميع جوانبه . وفيما يخص القضايا ذات العلاقة بالترتيبات الامنية ، تعالج هذه اللجنة المسائل غير المفصول بها والمحالة اليها من

قبل لجنة الترتيبات الأمنية المنشأة بموجب الفقرة (ج) أدناه .

تتخذ اللجنة قراراتها بالإجماع .

ب ـ تهتم لجنة الاتصال المشتركة بصورة متواصلة بتطوير العلاقات المتبادلة بين لبنان واسرائيل بما في ذلك ضبط حركة البضائع والمنتوجات والأشخاص ، والمواصلات ، الخ .

ج ـ في إطار لجنة الاتصال المشتركة تنشأ لجنة الترتيبات الأمنية المحدد تشكيلها ووظائفها في ملحق هذا الاتفاق .

د ـ يمكن إنشاء لجان فرعية للجنة الاتصال المشتركة حينما تدعو الحاجة .

هـ ـ تجتمع لجنة الاتصال المشتركة في لبنان وإسرائيل دورياً .

و ـ لكل من الفريقين ، إذا رغب في ذلك ، وما لم يحصل أي اتفاق على تغيير الوضع القانوني ، أن ينشىء مكتب اتصال على أرض الفريق الآخر ، للقيام بالمهام المذكورة أعلاه في إطار لجنة الاتصال المشتركة وللمؤازرة في تنفيذ هذا الاتفاق .

ز ـ يرأس أعضاء كل فريق في لجنة الاتصال المشتركة موظف حكومي رفيع المستوى .

ح ـ تكون جميع الشؤون الأخرى المتعلقة بمكاتب الاتصال هذه ، وبموظفيها ، وكذلك بالموظفين التابعين لأي من الفريقين والموجودين على أرض الفريق الآخر لسبب ذي صلة بتنفيذ هذا الاتفاق ، موضوع بروتوكول يعقد بين الفريقين ضمن لجنة الاتصال المشتركة ، وبانتظار عقد هذا البروتوكول تعامل مكاتب الاتصال والموظفين المشار اليهم وفقاً للأحكام المتصلة بهذا الموضوع المنصوص عليها في اتفاقية البعثات الخاصة تاريخ ٨ كانون الأول ١٩٦٩ ، بما فيها الأحكام المتعلقة بالامتيازات والحصانات ، وهذا دون المساس بموقف الفريقين من تلك الاتفاقية .

٢ ـ خلال فترة الستة أشهر التالية لانسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من

لبنان وفقاً للمادة الأولى من هذا الاتفاق ، وبعد الإعادة المتزامنة لبسط السلطة الحكومية اللبنانية على طول الحدود الدولية بين لبنان واسرائيل ، وفي ضوء انهاء حالة الحرب ، يشرح الفريقان ، في إطار لجنة الاتصال المشتركة ، بالتفاوض ، بنية حسنة ، بغية عقد اتفاقات حول حركة السلع والمنتجات والأشخاص وتنفيذها على أساس غير تمييزي .

المادة ٩

١ ـ يتخذ كلّ من الفريقين ، في مهلة لا تتعدى عاماً واحداً من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ ، جميع الإجراءات اللازمة لإلغاء المعاهدات والقوانين والأنظمة التي تعتبر متعارضة مع هذا الاتفاق ، وذلك وفقاً للأصول الدستورية المتبعة لدى كل من الفريقين .

٢ ـ يتعهد الفريقان بعدم تنفيذ أية التزامات قائمة تتعارض مع هذا الاتفاق وبعدم الالتزام بأي موجب أو اعتماد قوانين أو أنظمة تتعارض مع هذا الاتفاق .

المادة ١٠

١ ـ يتم إبرام هذا الاتفاق من قبل الفريقين طبقاً للأصول الدستورية لدى كل منهما ، ويسري مفعوله من تاريخ تبادل وثائق الابرام ، ويحل محلّ الاتفاقات السابقة بين لبنان واسرائيل .

٢ ـ تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق كل المرفقات له (الملحق والذيل ، والخريطة والمحاضر التفسيرية المتفق عليها) .

٣ ـ يمكن تعديل هذا الاتفاق أو تنقيحه أو استبداله برضى الفريقين .

المادة ١١

١ ـ تجري تسوية الخلافات الناجمة عن تفسير هذا الاتفاق أو تطبيقه بطريقة التفاوض ضمن لجنة الاتصال المشتركة . وكل خلاف من هذا النوع تعذرت تسويته بهذه الطريقة يجري طرحه للتوفيق . وإذا لم يحل ، يصار إلى اخضاعه لإجراء يتفق عليه للفصل فيه بصورة نهائية .

المادة ١٢

يبلّغ هذا الاتفاق الى أمانة الأمم المتحدة لتسجيله وفقاً لأحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

حرر في خلدة وكريات شمونة في اليوم السابع عشر من أيار ١٩٨٣ على ثلاث نسخ بأربعة نصوص رسمية باللغات العربية والعبرية والإنكليزية والفرنسية . في حال أي اختلاف بالتفسير يعتمد على حد سواء النصّان الإنكليزي والفرنسي .

عن حكومة الجمهورية اللبنانية
أنطوان فتال

عن حكومة دولة اسرائيل
دايفيد كمحي

بشهادة
عن حكومة الولايات المتحدة الأميركية
موريس درايبر

المراجع

ـ العهد القديم .

ـ « الموسوعة الفلسطينية » ، دمشق ، اصدار هيئة الموسوعة الفلسطينية ، ١٩٨٤ .

ـ السلطان ، د . عبد الله ، « البحر الأحمر والصراع العربي - الاسرائيلي » ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤ .

ـ بركات ، د . نظام محمود ، « الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين » ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٨ .

ـ عبد العزيز ، مصطفى ، « اسرائيل ويهود العالم » ، بيروت ، مركز الأبحاث الفلسطيني ، ١٩٦٩ .

ـ العابد ، ابراهيم ، « مدخل الى الاستراتيجية الاسرائيلية » ، بيروت ، مركز الأبحاث الفلسطيني ، ١٩٧١ .

ـ رياض ، د . محمد ، « الأصول العامة للجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا » ، بيروت ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، ١٩٧٤ .

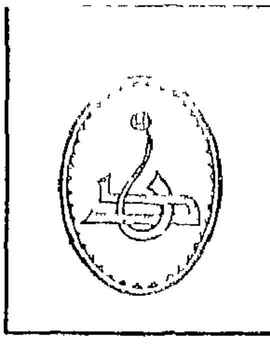
ـ التونسي ، موسى الكاظم ، « وثائق التدخل الأجنبي في الوطن

العربي » ، ج ۱ ، دمشق ، دار البعث للصحافة والطباعة والنشر ، ١٩٧٢ .
ـ عطاري ، عارف ، « التربية اليهودية في فلسطين . . » ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٠ .
ـ « القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني » ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٧٣ .
ـ حرب ، د . اسامة الغزالي ، « مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي » ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧ .
ـ الجلبي ـ د . حسن ، « القرار والتسوية » ، بيروت ، توزيع دار النهار للنشر ، ١٩٧٩ .
ـ برنسون ، موريس ، « اسرائيل . البنى السياسية والاجتماعية » ، ترجمة فارس غريب ، بيروت ، دار الخلود ، ١٩٧٩ .
ـ « تصريحات المسؤولين الاسرائيليين » ، وزارة الخارجية ، القاهرة ، ادارة شؤون فلسطين ١٩٦٩ و١٩٦٧ .
ـ صايغ ، أنيس ، « المستعمرات الاسرائيلية » ، ١٩٦٩ .
ـ عزت ، ابراهيم ، « أنا عائد من اسرائيل » ، بيروت ، منشورات دار الحياة ، ١٩٥٨ .
ـ نافعة ، د . حسن ، « مصر والصراع العربي ـ الاسرائيلي » ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٦ .
ـ حسين ، عدنان ، « العامل القومي في السياسة المصرية » ، بيروت ، دار الوحدة ، ١٩٨٧ .

ـ الريس ، فايز حسن ، « القرى الجنوبية السبع » ، بيروت ، مؤسسة الوفاء ، ١٩٨٥ .
ـ الأمين ، محسن ، « خطط جبل عامل » ، بيروت ، الدار العالمية ، ١٩٨٣ .
ـ « من أجل الجنوب من أجل لبنان » ، بيروت ، المجلس الثقافي للبنان الجنوبي ، ١٩٧٩ .
ـ « جنوب لبنان مأساة وصمود » ، بيروت ، ١٩٨١ .
ـ « لبنان ١٩٤٩ ـ ١٩٨٥ . الاعتداءات الاسرائيلية » ، بيروت المركز العربي للمعلومات ، ١٩٨٦ .
ـ كحالة ، صبحي ، « المشكلة المائية في اسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي ـ الاسرائيلي » ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨٠ .
ـ هيكل ، محمد حسنين ، « حديث المبادرة » ، بيروت ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ١٩٨٢ .
ـ عوض ، محسن ، « الاستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية » ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٨ .
ـ « وثائق الحرب اللبنانية لعام ١٩٨٦ » ، بيروت ، المركز العربي للأبحاث والتوثيق ، ١٩٨٧ .

دوريـــــــات

- « قضايا عربية » ، بيروت .
- « السياسة الدولية » ، القاهرة .
- « الموقف » ، بيروت .
- « السفير » ، بيروت .
- « النهار » ، بيروت .
- « شؤون فلسطينية » ، بيروت .
- « شؤون عربية » ، جامعة الدول العربية .
- « الشرق » ، بيروت .
- « اللواء » ، بيروت .
- « النداء » ، بيروت .
- « التضامن » ، لندن .
- « العمل » ، بيروت .
- « المجلة » ، لندن .
- « النهار العربي والدولي بيروت
- « الكفاح العربي » ، بيروت
- « الشرق الأوسط » ، لندن .
- « البيرق » ، بيروت .
- « وكالة الأنباء الصحفية » ، بيروت .
- « وكالة مختارات الأخبار العربية والعالمية » ، بيروت ، الملف السنوي ، ١٩٧٨ .
- صحافة عبرية : « جيروزاليم بوست » ، « معاريف » ، « دافار » ، « هآرتس » ، « يديعوت احرونوت » .
- «Le Monde», Paris .



هـذا الكتاب

التوسع لدى إسرائيل ليس فكرة مطروحة للبحث وإثارة الحنين إلى « أرض الميعاد » كما تدعي الصهيونية ، بقدر ما هو تخطيط وعمل دؤوب لتحويل أحلام الصهيونية الى واقع قائم على أرض فلسطين ، والأراضي المجاورة لها .

لذلك يُعدُّ التوسع استراتيجية إسرائيلية متكاملة ترتقي إلى مقدمة الأهداف الاستراتيجية التي تضطلع بها المؤسسات الحكومية ، والأحزاب السياسية ، والتنظيمات الشعبية ، حتى ليمكن القول : إن التوسع يُشكل جوهرَ الفكر السياسي الإسرائيلي والصهيوني .

ويتناول القسم الأول من هذا الكتاب فكرة التوسع قبل قيام « الكيان الإسرائيلي » . وتطبيق تلك الفكرة عملياً خلال المدة التي انقضت على قيام ذلك الكيان . بينما يتناول القسم الثاني الغزو الإسرائيلي للبنان ، ويبين أهدافه ونتائجه .

الناشر

To: www.al-mostafa.com